الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة منتوري ـ قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا
رقم التسجيل:.....
الرقم التسلسلي:.....

الوضع الطبقي للرأسمالية الرثة في مجتمع المدينة الجزائرية دراسة ميدانية بحي بلعلى ـ العلمة ـ

مذكرة مكلمة شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري.

إعداد الطالب:
مهورباشة عبد الحليم

تحت إشراف:
أ ـ د ـ عبد العزيز بوودن.

لجنة المناقشة:
أ/ د إسماعيل قيرة ـ أستاذ التعليم العالي: ـ جامعة 20 أوت سكيكدة رئيسا ومقررا.
أ/د عبد العزيز بودن ـ أستاذ العالي: ـ جامعة منتوري قسنطينة مشرفا ومقررا.
أ/ د ياسمينة غضانية ـ أستاذ محاضرة ـ جامعة منتور قسنطينة عضوا.

السنة الجامعية: 2006 ـ 2007

الفصل الأول: موضوع الدراسة
أولا: صياغة الإشكالية
ثانيا : أسباب اختيار الموضوع وأهمية الدراسة
ثالثا : أهداف الدراسة
رابعا : الإطار ألمفاهيمي للدراسة
خامسا : الدراسات السابقة

أولا : صياغة الإشكالية:

- عرف المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة من لقرن العشرين ، مجموعة من التحولات الكبرى ، وفي مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، كنتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية ،أثر ت على بنيته لاجتماعية ككل ، سواء داخل المدينة أو الريف ، وكذلك على مختلف تشكيلاته الاجتماعية ، أين تبلورت علي اثر ذلك طبقات اجتماعية حديثة .
- إلا أنه يمكن رصد هذه التحولات والتغيرات ، عبر مرحلتين أساسيتين ومختلفتين ، مرت بهما الجزائر المستقلة حديثا ، هذا إذا انطلقنا من مسلمة مفادها ; أن التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم الثالث ، ظلت الأنظمة السياسية هي المتحكمة فيها والموجهة لها ، حيث تم في المرحلة الأولى ، وتحديدا في مطلع السبعينات من القرن الماضي ، تبني النموذج التنموي الاشتراكي ، من طرف النظام السياسي الجزائري ، والذي تم تعديل بعض أجزائه تماشيا مع الواقع المحلي ، وذلك بتجسيد نظرية أقطاب النمو ، والتي بموجبها يتم إنشاء قاعدة صناعية محلية تدعم القطاع الزراعي والخدماتي وتساهم في خلق اقتصاد وطني مستقل ، معتمدين على آلية المخططات الوطنية ، والتي يتم بمقتضاها تحديد حجم الاستثمارات والمواد اللازمة لكل قطاع ، خاصة بعد تأميم الشركات الأجنبية والتي على رأسها المحروقات ، التي ساهمت مداخليه ، في دفع عجلة التنمية الصناعية والاقتصادية عموما ، مما أدى إلى خلق

قطاع عام تعود ملكية وسائل الإنتاج فيه للدولة ، في حين حجم دور القطاع الخاص ، الذي ظل خاضعا للمراقبة الدولة ، أثرت هذه الديناميكية الاقتصادية على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، وخاصة على مستوى المراكز الحضرية ، التي استفادت من هذه التنمية ، أين تركزت فيها معظم السياسيات التعليمية والصحية ، والبني التحتية الخدماتية , مما أدى إلى نمو حضري سريع ، نتيجة لارتفاع معدلات الزيادة لسكان المدن ، إلى جانب النزوح الريفي إليها ، بسبب فرص العمل ، وتحسن المستوى المعيشي ، إلي انه أدي لظهور بعض المشكلات الاجتماعية ، في المراكز الكبرى ، كالجزائر وقسنطينة وعنابة ، كالأحياء القصديرية ، التي أقامها هؤلاء المهاجرين بحواف المدن ، والنمو العمراني العشوائي وغيرها .

- هذا الحراك الجغرافي والاجتماعي ، أدي إلى تغيير الخريطة الطبقية للمجتمع الجزائري ،خاصة بعد انتشار العمل المأجور ، وتصدر سلمها الاجتماعي ، طبقة أطلق عليها الباحثون اسم برجوازية الدولة ، التي سيطرت على الإدارة والاقتصاد، ومارست قهرها وهيمنتها على طبقة العمال والفلاحين ، الذين تحسنت أوضاعهم نسبيا في هذه الفترة ، رغم تهميشهم من المشروع التنموي ، أما الفقراء فقد استفادوا من الدعم الدولة لهم في هذه الفترة – أين عرفت معدلات الفقر تراجعا معتبرا .
- لكن هذا الاستقرار السياسي والاجتماعي لم يستمر طويلا لتبدأ المرحلة الثانية ، بعد مجيء سياسيين جدد إلى السلطة مطلع الثمانينات ، فحاولوا القيام بتعديلات جوهرية لمشروع التنمية السابق، وذلك بإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الكبرى، لزيادة الفاعليةالانتاجية والحد من المركزية الإدارية وخفض الاستثمارات في القطاع الصناعي ، والاهتمام بقطاعي الزراعة والخدمات، لكن الهبوط الحاد لأسعار البترول في منتصف الثمانينات، إضافة إلى الأزمة المصرفية العالمية سنة 1986 ،أجبرت النظام السياسي على أثرها ، على تبني التعديدية السياسية سنة 1989 م ، والانفتاح في المجال الاقتصادي ، لتتطور الأحداث مع بداية التسعينات إلى أزمة أمنية خطيرة أجبرت الكثير من سكان الأرياف إلى الهجرة إلى المدن بحثا عن الاستقرار والأمن، مما سرع النمو حضري مرة أخرى ، رغم التراجع الطفيف في معدلات الزيادة الطبيعية لسكان ، وأدى هذا النمو في الغالب وغير المخطط له إلى عدم قدرة هذه التجمعات الحضرية على استيعاب ساكنيها ، وتلبية احتياجاتهم المتزايدة ، ويلاحظ في الآونة الأخيرة ، انتشار العديد من المشكلات الاجتماعية والايكولوجية ، التي أصبحت تقلق الباحثين والسياسيين على حد سواء ، وثمة ملامح توحي بتزايدها وتعقدها،راسمة ملامح أزمة حضرية متصاعدة ، لمدينة الاسمنت البائسة التي تتغذي على تفريغ أزماتها وتناقضات مكونات تنظيمها الاجتماعي .
- وتعد البطالة الحضرية كمشكلة مصاحبة لهذا النمو الحضري المتزايد، وهناك دلائل على زيادتها ، حيث بلغت سنة 1987 م حوالي 23.9 % لتصل إلي 28.98 سنة 1995 '،وذلك بسبب برنامج التعديل الهيكلي الذي باشرته السلطة السياسية ، في منتصف التسعينات ، تحت ضغط صندوق النقد و البنك الدولى ، بعد إعادة جدولة الديون سنة 1994م ، وارتفاع معدلات التضخم ، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي ،

وتباطؤ حركة التصنيع ، وأقرت هذه البرامج ،بخصخصة القطاع العام ، وما أنجر عنه من تسريح لآلاف العمل ، وكذلك رفع الدولة دعمها عن الأسعار المواد الأولية ، وتحرير التجارة الخارجية ، وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص في عملية التنمية ، هذه ا لتوجيهات الجديدة للاقتصاد الجزائري ، أحدثت انكسارات على المستوى البنية الاجتماعية ، وأدت إلى تغيير الخريطة الطبقة التي لم تتجدد بعد معالمها بصفة نهائية .
لكن المؤشرات تؤكد استفادت الطبقة برجوازية الدولة .التي تحولت إلى القطاع الخاص ، أما طبقة العمال والفلاحين فعرفت انحدارا اجتماعيا خطيرا ، وساءت أوضاعهم الاجتماعية ،وكذلك سجل ارتفاع معدلات الفقر ، إذا أشارت تقارير دولية ، أن الجزائر بها 3.7 مليون فقير ،هذا كله تم في الجانب الرسمي للاقتصاد ، لكن القطاع غير الرسمي ،فعرف العكس حيث ظهرفي نهاية المرحلة الأولى ، ليزداد حجمه سنويا ومستقطبا الكثير من الأيادي العاملة ، بعد وصول التنمية إلي أفق مسدود ، حيث أشارت آخر الإحصائيات الرسمية أن حوالي 1.249 مليون شخص يشتغلون في هذا القطاع ، أي ما يعادل 15 % من إجمالي سوق العمل . وبلغ مستوي النمو السنوي لهذا القطاع أكثر من 8 % أي ما يعادل ضعفين معدل الشغل الرسمي (+) ويساهم بحوالي 13 % في الناتج الخام المحلي .

- ولقد شكل هذا القطاع ركيزة الحوارالاكاديمي نظر لاستخدامه من طرف الباحثين ، كأداة نظرية ومنهجية ، لفهم تعقيدات الواقع الحضري ، وتم طرح إشكالية أين يتم تصنيف هؤلاء العاملين في القطاع غير الرسمي ،.
- لأن التراث السوسيولوجي ظل يعرف الطبقة الاجتماعية وفق علاقات الإنتاج ويستند إلي التمييز بين طبقة برجوازية ة تملك وسائل الإنتاج وطبقة عاملة تبيع قوة عملها لتعيش، مما يؤجج الصراع الحتمي بينهما ، ويتجسد على المستوى الأيديولوجي والسياسي .
- غير أن التحولات الاجتماعية التي عرفتها دول العالم الثالث والمرتبطة بالخصوصيات التاريخية والثقافية لهذه المجتمعات، إذا ما قورنت بالدول الغربية ، التي أجريت بها معظم هذه الدراسات ، لتعصف بمعظم التصورات والمفاهيم التي تبلورت حول الطبقات الاجتماعية .

فحاولت هذه الدول القيام بتجارب تنموية لتتمكن من خلالها سحق الهوة الحضارية بينها وبين الدول المتقدمة ، فتشكلت بنيات اجتماعية متباينة ،عاكسة جوهر الرأسمالية المشوهة والقاصرة بهذه الأقاليم المحلية ، أين يلاحظ تعدد الأنماط والأساليب الإنتاجية ، داخل المدن والمراكز الحضرية ، مما يؤدي منهجيا إلى صعوبة التمييز الطبقي ، وأكثر من ذلك عندما أكد باحثين أن هذه المجتمعات فئوية أكثر منها طبقية ،وعلى هذا الأساس فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى تحديد خصائص وسمات الفئات الاجتماعية التي تعمل خارج حدود الاقتصاد الرسمي الحضري في ظروف غير محمية وبطريقة غير منظمة، كما تحاول هذه الدراسة تبيان طبيعة علاقاتها مع الفئات الاجتماعية المتاخمة لها ومن ثم معالم الإشكالية تتحدد في محاولة التعرف على وضع هذه الفئات داخل المجتمع لحضري ،ويمكن إثارة هذه القضايا من خلال التساؤلات التالية :

1 ماهي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لفئات الرأسمالية الرثة داخل المدينة الجزائرية ؟

2 الوعي الطبقي والسياسي لهذه الفئات داخل مجتمع المدينة الجزائرية ؟

ثانيا أسبب اختيار الموضوع وأهمية الدراسة :

- لقد وقع اختيار الطالب لموضوع الوضع الطبقي للرأسمالية الرثة في المدنية الجزائرية. نتيجة لأسباب عدة تذكر منها الآتي :
- لاشك أن ظاهرة النمو الحضري الذي شهدته معظم المدن الجزائرية، والذي زادت وتيرته في سنوات الأزمة الأمنية السياسية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي ، وما إن جرعن ذلك من انتشار للكثير من المشكلات الحضرية ، كظهور الأحياء القصديرية والتردي الفيزيقي للمساكن في المدن ، والفوضى والعنف الحضري وازدياد حجم الاعتداءات وانهب والسرقة داخل أحياء المدن ، والمتسولون والفقراء – لتثير أي باحث ليرصد هذه الظواهر ،وهناك ظاهرة آخذة في التطور والنمو من حيث الكم والنوع وهي: ظاهرة العمل غير الرسمي، أو ما اصطلح بتسميته بالأنشطة الحضرية غير الرسمية والتي أصبح أفرادها يشغلون مساحات واسعة داخلة البنية الطبقية الراهنة .
- تنامي عدد العاطلين عن العمل ، نتيجة لفشل السياسة الاقتصادية ككل، خاصة بعد تطبيق برامج االخصصة ، وما يعرف ببرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، فلم يجد هؤلاء من حل إمامهم سوى ممارسةالانشطة الحضرية غير الرسمية ، لتغلب علي هذا الواقع الجديد ، هذه الأخيرة لتي أصبحت تستوعب الكثير من الأيادي العاملة ، ومؤدية دور خادماتيا مكمل في شقه للقطاع الرسمي .
- أما الأهمية هذه الدراسة فتتمثل في :
- الكشف عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لفئات الرأسمالية الرثة داخل المدينة الجزائرية وذلك من خلال معرفة الأوضاع.السكنية لهذه الفئات ، وكذلك المستوى التعليمي والمهني ، والصحي والظروف العمل ، والبيئة التي تشتغل فيها هذه الفئات .
- الكشف عن درجة الوعي الطيفي والسياسي لفئات القطاع غير الرسمي ، وذلك من خلال مؤشرات المشاركة الاجتماعية في الحياة اليومية للمدينة الجزائرية ،و انضمامهم للنوادي و الأحزاب و الجمعيات ،و مشاركتهم في الانتخابات و نصرتهم لبعض القضايا العربية و عن وعيهم بمصالحهم ،وعلاقاتهم مع الفئات الاجتماعية المتاخمة لهم .
- **ثالثا : أهداف الدراسة :**
- تخدم هذه الدراسة بالتأكيد غرضا علميا ،و تتمثل أهداف هذه الدراسة في :

01-لا شك أن دراسة هذا الموضوع يمثل أهمية تطبيقية حيوية خاصة بالنسبة للدول العربية التي مازالت تخوض معركة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،و تحتاج إلى توجيه استثماراتها لخدمة أكبر قطاع من لشعب ،لذلك دراسة الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لفئات الرأسمالية الرثة تساهم في رفع الغطاء عن واقع هذه الفئات ،التي تعاني من التهميش و الاستغلال من طرف فئات أخرى.

02-تقديم إسهام متواضع من أجل إعطاء ، ولو فكرة عن الفئات الاجتماعية التي تشتغل في القطاع الاقتصادي غير الرسمي مع لتأكيد أن هذه الدراسة كما ذكرنا سابقا هي استطلاعية لموضوع يفتقر لشيء من التنظير السوسيولوجي خاصة في العام العربي رغم وجود بعض الدراسات التي أجريت مؤخرا عن أوضاع هذه لفئات .

- **رابعا: الإطار المفاهيمي للدراسة :**

يشكل الإطار المفاهيمي المحرك الأساسي للدراسة ، والخلفية النظرية والمنهجية لها،وتقود الباحث وتوجهه في تعامله مع المعطيات الامبريقية ،والمفاهيم تعتبر كأدوات للتعامل العلمي ،لذلك سنعطي فيما يلي .تعريفات لثلاثة مفاهيم رئيسية استخدمت في الدراسة وهي :

مفهوم الطبقات الاجتماعية

مفهوم الرأسمالية الرثة

مفهوم المجتمع الحضري

مفهوم الطبقة الاجتماعية :

- الطبقة الاجتماعية تعد من المفاهيم الاجتماعية العلمية الحديثة نسبيا، يطلق عليها في اللغة الفرنسية كلمة"Classe " و في اللغة الإنجليزية"Class " ،و لها نظائر في مختلف لغات لعالم أما اللغة العربية فإن المعنى الاجتماعي لكلمة طبقة نجده في قاموس لسان العرب تعني :" مادة طبقة"

و يذكر مؤلفه أن الطبقات تعني:" الناس منازلهم و مراتبهم" [1].

- و يذهب كثير من الباحثين الاجتماعيين إلى التعقيد الكبير الذي يلازم مفهوم الطبقة الاجتماعية ، من خلال رسم حدود رسم دقيقة بين مختلف الطبقات كما الحال في الطائفة أو الفئة الاجتماعية ،و هذا كنتيجة منطقية للمعايير التي يحتكم إليها كل باحث في تحديد هذه المعالم ، فهناك معايير موضوعية (كالثروة ،الدخل، الملكية،،،،)، و هناك معايير سيكولوجية اجتماعية(وعي سياسي – صراع طيفي ،...) لذلك سنعطي عدة مفاهيم حسب اتجاهين رئيسيين يسيطران على الفكر الاجتماعي كالآتي :

أ / الاتجاه الوظيفي:

- يقر معظم رواد هذا الاتجاه ، سواء الكلاسيكيين منهم ،ككونت و دوركايم وفيبر ،أو المحدثين كبرسونز و ميرتون وغيرهما، بعدم وجود مفهوم يطلق عليه اسم طبقات اجتماعية ، و خاصة كما حددته الماركسية بل أقروا بوجود نظام تراتب اجتماعي ناجم عن النظام الاجتماعي كنتيجة حتمية للتقسيم الاجتماعي للعمل و تعقده في المجتمع الصناعي المتقدم ،و يسهل هذا التراتب بنظرهم على المجتمع ،القيام بمختلف وظائفه الاقتصادية ،السياسية و الاجتماعية ، و يزيد من درجة التماسك و التنسيق بين مختلف الأنساق المشكلة للمجتمع .غير أن ماكس فيبر ،أشار في دراساته إلى أهمية عاملي الثروة و الدخل ، لتمييز بين أفراد المجتمع :

-" فالأشخاص الذين هم من طبقة واحدة ، تكون فرصهم في الحياة متشابهة، و تتمثل تلك الفرص في المصالح الاقتصادية المشتركة التي تنشأ عن ملكية السلع ، و تتمثل أيضا في فرص الحصول على الدخل ، في ظروف سوق العمل القائمة ، و بذلك يتم قياس توزيع الأفراد في التسلسل الطبقي المعيار الاقتصادي" [2] .

و نلاحظ أن هذا التعريف يركز بشكل محدد على الاقتصاد أي الدخل و الملكية كأساس لتمايز الأفراد بينهم ،وهو لا يخرج عن إطار المعايير الموضوعية التي تستخدم كما أشرنا لدراسة الطبقات الاجتماعية ، و عن صح التعبير للدلالة و الإشارة إلى التراتب الاجتماعي داخل المجتمع .

- و سنعرج هنا عن مفهوم فرعي متعلق مباشرة بمفهوم الطبقات الاجتماعية ، و هو حجر الزاوية الذي يتم من خلاله التمييز بين الاتجاه الوظيفي و الماركسي عند تناولهم لهذا الموضوع .

- فالوعي يعتبر من المواضيع التي شغلت بال العديد من الباحثين و الفلاسفة و المفكرين ،و يرتبط دراسة الوعي الاجتماعي تجديدا بمفهوم آخر و هو الوجود الاجتماعي ، و حتميا العلاقة بين الفكر و الطبيعة بمعناه الواسع ، و يصنف معظم أصحاب هذا الاتجاه ضمن الاتجاه المثالي الذي يرى أن الوعي أو الفكر هو أساس سائر الأحداث الاجتماعية كما طرحه دوركايم في فكرته عن الضمير الجمعي ، المحدد لأشكال التنظيم الاجتماعي [3] .

- أما ماكس فيبر، اعتبر الدين البروتستانتي كمنظومة فكرية و أيديولوجية و من العوامل المحددة لنشوء الرأسمالية في أوربا .[4]

- أما تالكوت يارسونز اعتبر المعاني التي يكونها الفاعل، الموجه الأساسي للسلوك البشري الذي يحددالفعل الاجتماعي . [5]

---

1 – محمد ثابت الفندي – الطبقات الاجتماعية – القاهرة 1949 –ص 13 .

2- عبد القادر لقصير –الطبقية ، البناء الطبقي في الريف و الحضر مثال المغرب – بيروت . ص .32.

3- Emil Dur Keim : de la division du travail –Presse Université de France –Paris -1975-p74.

4 – السيد الحسيني و آخرون – دراسات في التنمية الاجتماعية – دار المعارف – القاهرة سن 1985ص 44 .
5 فتيحة بوشحيط – الوضعية الاجتماعية للطبقة العاملة و انعكاساتها على الوعي الاجتماعي – رسالة ماجستير – غير منشورة – جامعة عين شمس سنة 91/90 – ص 29 .

ب/الاتجاه الماركسي

- يرى أصحاب هذا الاتجاه بأنه لا يمكن دراسة الطبقات الاجتماعية، إلا إذا تم داخل التكوين الاجتماعي و وفق صيرورته التاريخية التي هي الصيرورة التاريخية لتشكل الطبقة الاجتماعية فيه. وربطها بتطور قوى الإنتاج المادي عبر المختلف الفترات التاريخية للمجتمع، وسنسوق فيما يلي عدة تعار يف هي :
- اذاكان ماركس لم يعطي تعريف للطبقة الاجتماعية ، وذلك لاهتمامه الكبير بالانقسام الطبقي في المجتمعات الرأسمالية الحديثة (1) لذلك قام بتحديدها بالشكل التالي :
- 1 طبقة المالكين لقوة العمل (العمل) .
- 2 طبقة المالكين رأس المالية .
- 3 طبقة الحائزين على الريع العقاري .
- وقد أعطي تعريف للطبقة البرجوازية والبروليتارية في البيان الشيوعي كالآتي :
- نعني بالبرجوازية " طبقة الرأسماليين المعاصرين، مالكي وسائل الإنتاج الاجتماعي ، الذين يستخدمون العمل المأجور ....."
- نعني بالبروليتارية " طبقة العمال الأجراء ، الذين لايملكون وسائل الإنتاج فيضطرون لبيع قوة عملهم ليعيشوا ....."
- وانطلاق من هذا التحديد صاغ لنين " مفهوم الطبقة الاجتماعية باعتبارها:" جماعات واسعة من الناس، تمتاز بالمكان الذين تشغله في الإنتاج ، المحدد تاريخيا بعلاقاتها بوسائل الإنتاج ، وبدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ....."(2)

- ومن هذا التعريف الذي صاغه لنين للطبقة الاجتماعية، يمكن أن حدد المعايير الأساسية التمييز الطبقي كالآتي:

1- المكانة في الإنتاج.
2- علاقات ملكية وسائل الإنتاج .
3- الدور" ralle " في التنظيم الاجتماعي للعمل.

- أما من أصحاب هذا الاتجاه ، والمحدثين ، عالم الاجتماع جورفيتش الذي أعطى تعريف للطبقة الاجتماعي كالآتي :

-" الطبقات الاجتماعية هي مجموعات خاصة فسيحة الأرجاء للغاية ،تمثل عالما شاسعا من المجموعات التابعة ،تقوم وحدته علي خاصيتها، فوق الوظيفة، ومقاومتها لنفاذ المجتمع الإجمالي إليها ، وتعارضها الأصلي فيما بينها،وبنائيتها القوية،و التي تتضمن وعيا جماعيا تسلطيا وأعمالا ثقافية نوعية هذه المجموعات لاتظهر إلا في المجتمع

الإجمالي المتطور في الصناعة والتي تقدمت فيها خاصة النماذج النية والوظائف الاقتصادية ...(3)

- يعطي جورفيتش السمات الأساسية للطبقات الاجتماعية كالآتي :

1- أنها جماعات واقعية مفتوحة ومتباعدة .

2- تفرق على الدوام وتبقى غير منتظمة .

3- لاتملك هذه الجماعات سوى الإكراه المشروط.

- غير أن أهم ما أثاره هذه المفهوم هوتأكيد جورفيتش على ظهور هذه الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الغربية، التي عرفت تقدما كبيرا في مجال الصناعة وتعددت بها الوظائف الفنية والمهنية .أكدت معظم هذه المفهومات ،علي أن الطبقات الاجتماعية هي جماعات أو فئات اجتماعية موضوعية ،تتمايز فيندما بينها و يعتبر أهم محك يفصل بينها هو ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي ،وكذلك ربطوا هنا هذا المفهوم بمفهوم فرعي آخر ، وعلي عكس أصحاب الاتجاه الأول ، هوا لوعي الاجتماعي، ولكن باعتباره من اهم السمات الرئيسية المميزة للطبقات الاجتماعية،لذلك أعطوا :

مفهوم للوعي : باعتباره مجموع الأفكار والنظريات والآراء والمشاعر، موجودة في المجتمع، والتي تعكس الوجود الاجتماعي ، للأفراد وضر ورف حياتهم، لذلك نفهم أن هناك علاقة ارتباطيه بين الوجود والوعي الاجتماعي، من خلال الربط الأوضاع الاجتماعية للأفراد ،بنمط حياتهم المادية التي يعيشونها، وان انخراط الناس في نمط معين للانتهاج السلع والخدمات هو الذي يحدد طبيعة أوأشكال وعيهم ، ويؤكد ماركس أن الطبقة الاجتماعية باعتبارها مجتمع تاريخي ينتقل عبر مراحل تطورها من طبقة في ذاتها بدون وعي إلى طبقة لذاتها يتحدد وعيها لوضعيتها الاجتماعية (4)

---

1 ماركس –انجلز –بيان الحزب الشيوعي – دارالتقدم –موسكو 1978ص 40

2 لنين –المبادرة الكبرى المختارات – دار التقدم – موسكو -1978 ص40

3 عبد القادر القصير مرجع سبق ذكره

4 حليم بركات –المجتمع العربي المعاصر – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت1984-ص147

ج- منظور واقعي :

-انطلاقا من التحديدات السابقة لمفهوم الطبقة الاجتماعية، التي عبر عنها البعض بالفئة والبعض الآخر بالجماعة، ففي الدراسة الراهنة نستخدم مفهوم الطبقة الاجتماعية للإشارة إلى: فئات اجتماعية ، تعيش خارج حدود الاقتصاد الحضري الرسمي ،تمارس مهنا اجتماعية توصف بالهامشية ، تدر عليها دخول غير منتظمة، تعتبر كمصدر لرزقتها واستمرارها على قيد الحياة " .

-و اذاكانت الماركسية تؤكد بأسبقية المادة والوجود علي الأفكار والوعي ،فان الوجود الاجتماعي يدل على الظواهر المادية التي تشكل الوضعية الاجتماعية الاقتصادية جزءا

منها، وانطلاق من هذا التمهيد فإن الوضع الاجتماعي نقصدبه في هذه الدراسة " – الأوضاع السوسيو اقتصادية التي تشكل الحياة المادية لفئات الرأسمالية الرثة "

- أما المفهوم الإجرائي للوعي الاجتماعي نعني به:

" المشاركة الاجتماعية والسياسية لفئات الرأسمالية الرثة في الحياة الحضرية ، ووعيهم بمصالحهم وعلاقتهم بباقي الفئات الاجتماعية الاخري "

- **مفهوم الرأسمالية الرثة:**
- على الرغم من أهمية التقسيم الثنائي في التحليل الطبقي : إلا انه لا يأخذ في عين الاعتبار أية مرحلة من مراحل تطور المجتمع ، أضف إليها أن المفاهيم التي تناولها عن الطبقات والمعايير التمييز هي خاصة بالبنيية الاجتماعية للمجتمعات الغربية ، التي تطور فيها النظام الرأسمالي الصناعي ، كأسلوب إنتاجي – وما ترتب عنه من بنيات طبقة ، امافي مجتمعات العالم الثالث ، فهذه المعايير تتميع بشكل كبير – نتيجة للاختلاط الكبير للأساليب الإنتاجية لهذه المجتمعات ، كالإقطاعي، الرأسمالي ، الزراعي .....الخ ، وما زاد الأمور تعقيدا ، وتحديدا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وانتشار موجة العولمة ، التي تحاول دمج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاد العالمي ، بفرض إصلاحات اقتصادية عليها،عرفت ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، والتي تديرها مؤسستين دولتين ، هما الصندوق النقد والبنك الدولي، والذي عمل علي تفكيك القطاع العام ، وتشجيع القطاع الخاص، وإجبارها على فتح أسواقها المحلية ، وتحرير التجارة الخارجية من رقابة الدول ، مما انعكس سلبا على اقتصاديات هذه الدول، أين أصبحت أكثر هشاشة وتعاني من التضخم وارتفاع حجم المديونية ،والاختلالات هيكلية ، مما أدى إلى تدني مستوى المعيشة سكان هذه الدول وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، وتم استيعاب المطرودين من القطاع العام والباحثين عن الشغل ، في الاقتصاد غير الرسمي ،وبشقيه المشروع وغير المشروع ،وأصبحت فئاته تشغل مساحات واسعة داخل البنية الطبقية الراهنة للمجتمع الحضري لمعظم دول العالم الثالث،فتم طرح تساؤل رئيسي عن أين يتم تصنيف هؤلاء العاملين في هذا القطاع ، للطبقة البرجوازية والبروليتارية ؟
- وطالما أننا لا نسعى من خلال هذه الدراسة لتقديم تصنيف طبقي، نحاول تجاوز هذا التقسيم الثنائي الذي ذكرناه ، والعمل أكثر على تشخيص الأساليب الإنتاجية المتعايشة في مجتمع المدينة الجزائرية والبحث عن وسائل نظرية يمكن من خلالها أن نتناول " عمال القطاع الغير الرسمي " أو تحديد فئات القطاع غير الرسمي " .
- فهناك من الباحثين من تناول ظاهرة العاملين في القطاع غير الرسمي ضمن الطبقة الدنيا للمجتمع الحضري "فالسيد الحسيني في كتابه علم الاجتماع الحضري (1) وفي فصل بالعنوان " البناء الطبقي الحضري " حيث ميز بين ثلاثة طبقات رئيسة هي : الطبقة العليا – الطبقة الوسطي –الطبقة الدنيا ، وهذه الاخيرةالتي يرى بأنها تتشكل من "..... العمال والصناع وفضلا عن العاملين ، أو الذين يعملون في مهن هامشية ، وهي تضم قطاعا كبير من سكان مدى الشرق الأوسط .... (2)

أما ما يهمنا في هذه الدراسة هو إشارته الى الباعة الجائلة التي برأيه إنها تنتمي إلى الطبقة الدنيا ، وأكد أن بسببها تفقد المدينة الشرقية هدوءها وتعتبر تجارتها الرائجة تختلف من موسم لآخر ، وكلها تدور في الغالب حول: أوراق اليانصيب ، أقلام الحبر الجاف، علب كبريت ، ولعب أطفال .....الخ (3)

- أما زكي رمزي ومن خلا ل كتابه المعنون بـ " الليبرالية المستبدة ، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسة لبرامج التكييف في الدول النامية " (4)

---

1 -السيد الحسني ..دراسة في علم الاجتماع الحضري – دار المعارف –القاهرة 108
2-السيد الحسني – دراسة في علم الاجتماع الحضري –دار المعارف القاهرة 1980 ص 319
3 السيد الحسني ..دراسة في علم الاجتماع الحضري – دار المعارف –القاهرة 108
4 السيد الحسني ..دراسة في علم الاجتماع الحضري – دار المعارف –القاهرة 108

- فقد ضم العاملين في القطاع غير الرسمي إلى طبقة أطلق عليها اسم " طبقة العمالة الرثة " وعرفها كالآتي : تلك الأعداد الكبيرة من العمالة التي تعمل فيما يسمي بالقطاع غير الرسمي ، وهذا القطاع الذي يعج بألوان عديد ة من الأنشطة النافعة. المولدة لترزق الفقراء المعد بين الذين يعيشون في المدين الرئيسية ،والدخل المكتسب في هذا القطاع منخفض وغير ما أمون " (1)
- ومجالات هذا القطاع الذي أطلق عليه كذلك اسم القطاع الهاشمي ، ويري بان نشاطاته متنوعة ، بحيث تضم بائعي السلع الاستهلاكية على الرصيف ، وعمال البناء والصيانة وخدمات النقل وجامعي القمامة وغيرها ، واضاف اليهم الشحاذة والبغاء كأعمال غير شرعية .
- ومن هذا المفهوم نلاحظ أن هناك خلط بين الأصناف المنتمية إلى العمالة الرثة ، فلا يمكن اعتبار المشتغلين ذاتيا وتحديدا العمالة الجائلة وبائعي السلع على الرصيف ،بالإعمال الحرة النقل وجامعي القمامة وغيرها ، وأضاف إليهم الشحاذة والبغاء كأعمال غير شرعية .
- ومن هذا المفهوم نلاحظ ان هناك خلط بين الأصناف المتممة إلى العمالة الرثة ،فلا يمكن اعتبار المشتغلين ذاتيا تحديدا العمالة الجائلة وبائعي السلعة على الرصيف ، من العمالة الحرة ، أضف إليه ضم الأعمال غير المشروعة كالبغاء مع الأعمال المشروعة ، وبالتالي قصور منهجي ، لايمكن من خلاله إعطاء تفصيل اكبر للعاملين في القطاع غير الرسمي .
- أما على الدين عبد القصبي في دراسة له بعنوان سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقراء الحضر المصري ،دراسة سوسيولوجية، في آليات المواجهة وميكانرمات التكيف ..(2) ربط في دراسة بين السياسات الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها الدولة المصرية وفقراء الحضر(العاملين في القطاع غير الرسمي) ، وأعطي مفهومه للفقراء الحضر كالآتي :

- " شريحة اجتماعية تعاني عوزا وحرمانا ماديا ،تتخذ من ارض الحضر مقر السكن وملاذا للعمل ،حيث تقطن مناطق ايكولوجية عشوائية فقيرة ، وتمارس مهنا هامشية بسيطة وأنشطة غير رسمية ، لحسابها الخاص أولحساب الغير كأجراء ،سواء كانت بصفة مؤقتة أو دائمة أوموسمية ،جائلة أو ثابة ،تدر من خلالها .دخلا أواجرا متدنيا .....(3)

هذا المفهوم ، وان كان أكثر دقة من المفاهيم السابقة لكنه متشعبا قليلا ليشمل الكثير من الفئات الاجتماعية رغم اشتراكهم في ميزة الفقر ، لكن هذه الدراسة تسعي إلي تقديت تفاصيل أوسع عن هؤلاء العاملين في القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية.

- أما معظم الدراسات الغربية فقد تناولت القطاع غير الرسمي ضمن إطار البرجوازية سواء التقليدية أو الحديثة ، فكما أشار كل من فاليوت وشهور – انطلاق من متغير المهنة وليس تحليل علاقات الإنتاج ،كالآتي :

" تتكون البرجوازية الصغيرة من المالكين للمؤسسات الصغيرة التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة، وبعض القوة العاملة الصغيرة "(4)

- وكما نرى أن هذا المفهوم يركز على معيارين أساسيين للتمييز بين البرجوازية و البرجوازية الصغيرة هي "

أ- الملاك للمؤسسات الصغيرة .

ب استخدام قوة عمل صغيرة .

- وهنا بعكس ماذهب إليه بولانتزاس إلى طرح إطار مختلف ميز فيه بين البرجوازية الصغيرة التقليدية والبرجوازية لصغيرة الحديثة ،وفي تحديده للأولى .(5) – ركز على ثلاثة مؤشرات هي :

أ- ملكية رأس المال

ب- مراقبة العملية الإنتاجية .

ت- عدم استخدام العمل الآخرين .

---

1 - السيد الحسيني ..دراسة في علم الاجتماع الحضري – دار المعارف –القاهرة 108ص320

2-www.google.com

3- www.google .com

4 - حميد خروف –بلقاسم سلاطنية –إسماعيل قيرة –الإشكالات النظرية والواقع للمجتمع المدينة –قسنطينة 1999 –ص 195

5- حميد خروف – بلقاسم سلاطنية –إسماعيل قيرة – المرجع السابق -ص196

- ثم خطى رايت خطوة أخرى ،حينما قيل مفهوم بولانتراس للبرجوازية الصغيرة التقليدية وتوسيعه للمجال التحليل فيما يتعلق بالبرجوازية صغيرة الجديدة =(4)
- نلاحظ أن هناك فرق بين المفاهيم التي تناولت العاملين في القطاع غير الرسمي : ففي الدراسات العربية، التي ضمتها إلي قطاع أو طبقة الفقراء عموما، أما الدراسات الغربية ضمتهم إلى البرجوازية التقليدية أوا لحديثة، رغم أن الواقع الاجتماعي ، ينفي صفة البرجوازية عن هؤلاء العاملين في القطع الغير الرسمي في المدن العربية ،نتيجة تدهور أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وتعرضهم لأشكال من المحاصرة والاستغلال ، ولكن يمكن أن اعتبارها كمفاهيم أولية ،نستطيع إضافة بعض المرادفات إليها ، حتى تصبح ذات دلالة للواقع الاجتماعي الموضوعي، كما فعل الباحث الاجتماعي الجزائري إسماعيل قيرة ،في احد دراساته ،حول العاملين في القطاع غير الرسمياين اعطي لها تعريف كالاتي : "فئات اجتماعية يقوم أفرادها، بدورين أساسيين هما رأسمالي ودور عامل، ولكن في سياق اجتماعي خاصة يتميز بالا رسمية وبساطة الوسائل المستخدمة وتدني مستوى الإنتاجية ،قلة الاستثمار ،انخفاض الدخل ،ضيق التوسع انطلاقا من الإمكانيات الذاتية للنشاط الاقتصادي غير الرسمي "(5)
- يقترب هذا لمفهوم ،من الواقع الاجتماعي ،الذي يريد دراسة الأوضاع الاجتماعية لفئات القطاع غير الرسمي والتي أطلقنا عليها الاسم الرأسمالية الرثة في هذه دراسة . و والمفهوم الإجرائي للرأسمالية الرثة في هذه الدراسة نقصدبه الآتي : فئات اجتماعية ،تمارس أنشطة حضرية غير رسمية، وغير محمية، ولا تعمل في أسواق منظمة ، تدر عليها دخولا متدنية ،تتمكن من خلالها من تلبية بعض احتياجاتها الاجتماعية ".
- **مفهوم المجتمع الحضري أو المدنية:**
- يجدر بنا هنا الإشارة ، إلى ذلك التداخل الكبير والمتشابك في استخدام مفهوم المجتمع المحلي ،من طرف الدارسين و الباحثين الاجتماعيين، رغم انه في الغالب لايخرج عن كونه ،جماعة ذات تنظيم مشترك وتجمعهم مصالح مشترك ويعيشون في وطن جغرافي واحد . ويخضعون إلى قوانين معينة ، ويتميزون بثقافة خاصة، وأضاف علماء الاجتماع كلمة الحضري ، ليصبح هناك مفهوم المجتمع المحلي الحضري وفي مرات يتجاوزه ليقصد به المدينة في حد ذاتها لذلك سنعطي عدة مفاهيم حسب المتغيرات التي استخدمها كل باحث وهي :
- **1 سوركين وزيمرمان والثنائية الريفية الحضرية :**
- تعتبر محاولة تحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته للمجتمع الريفي من أهم الدراسات الحضرية ،التي تقدم ثنائية متعارضة الأطراف ،وأبرزها ماقام به كل من سوركين وزيمرمان، وأيضا يطلق عليه مدخل مركب السمات ،واعتمد الباحثين على " المهنة " كأهم حك تميز بين المجتمع الحضري والريفي بالإضافة إلى سعة أبعاد المقارنة وهي (1) :
- البيئة الحجم والمجتمع الكثافة السكان، التجانس وا التمايز الاجتماعي والتدرج الطبقي والحراك والتنقل انساق التفاعل .

- وكما نري هذه المحاولة في الحقيقة، هي ابتداء لما يعرف في علم الاجتماع بالثنائية الاجتماعية وأهمها ماتحدث عنه دوركايم عن المجتمع الذي يقوم علي التضامن الآلي والمجتمع الذي يقوم على التضامن العضوي ، وفيرديناد تونيز الذي ميز بين المجتمع المحلي والمجتمع، وسبنسر ن المجتمع العسكري والمجتمع الصناعي وغيرها :
- لكن أهم انتقاد ربما وجه لهذه المحكات التي اعتمدها سوركين وزيمرمان في التميز بين ماهو حضري وريفي ، هي قدرتها على استيعاب كل المجتمعات ،ففي دول العالم الثالث ، التي بها مراكز حضرية كبري ، ذات كثافة سكانية عالية ، لكنها مازالت تعرف تعايش بين النموذج الريفي والحضري، وتظهر في سلوكيات ساكني هذه الحواضر ، واصطلح على تسميته بالترييف المدن بدلا من تحضرها .
- **رادفيلد والمتصل الفولك .الحضري :**
- حاول رادفيلد ان يتجاوز فكرة الثنائية . ريف حضري.التي طرحها كل من سوركين وزيمرمان ، وذلك بتقديمه ، نماذج مثالية يمكن من خلالها رصد مختلف التغيرات التي تحدث ، عندما يتحول المجتمع من حالة "الفولك "إلى حالة الحضري (2) وذلك انطلاق من دراسات ميدانية امبريقية أجراها ، حول مجتمعات محلية في شبه الجزيرة اليوكتان ،بالمكسيك، وهي :مريدا – ديتاس – شانكوم –توسيك –افترض –أن كل منها يمثل نقطة مميزة على طول متصل متدرج يبدأ المجتمع لفولك وينتهي المجتمع الحضري – وذلك من خلال وضعه لـ عشر متغيرات يعبر كل واحد منها عند درجة التحضر (3)وهي :
- انه اقل أو أكثر:
- 2 ارتباطا بالعلم الخارجي
- 3 تباينا .
- 4 تطورا لاقتصاد السوق.
- 5 احتواء على تخصصات مهنية أكثر علمانية .
- 6 بعدا عن الاعتماد على الروابط والتنظيم القرابي
- 7 اعتماد على المستويات الرسمية
- 8 تمسكا بالعقيدة
- 9 بعيدا عن التمسك بالعبادات والأعراف التقليدية
- 10 تسامحا وتأكيد للحرية الفردية
- ماهو ملاحظ من هذه المحاولة ، هوعدم استيعابها كليا للواقع الاجتماعي الحضري في بعض دول العالم الثالث، ففي مدن هذا الأخيرة ، تظهر هذه المتغيرات في المجتمع حضري واحد وتتعايش مع بعضها البعض ، لذلك وجهة له انتقادات حادة إلى درجة اعتبار نموذجه مثالي خيالي ، لايمكن رصده على ارض الواقع ، وذكر بعض الباحثين تغييب رادفيلد للمتغير البيروقراطية الذي يساهم كثيرا في تحضير المدن (4)

1- السيد عبد العاطي السيد – دار المعرفة الجامعية- علم الاجتماع الحضري -2001 ص68
2- السيد عبد العاطي السيد – دار المعرفة الجامعية- علم الاجتماع الحضري -2001 ص74
3- السيد عبد العاطي السيد – دار المعرفة الجامعية- علم الاجتماع الحضري -2001 ص77
4-إسماعيل قيرة – علم الاجتماع الحضري ونظرياته – جامعة قسنطينة – 2001 ص42

- **- لويس ويرث – والحضرية كطريقة للحياة :**
- في سنة 1938 – نشر لويس وبرث مقالة هامة تعتبر اليوم من الأعمال الكلاسيكية في تراث علم الاجتماع الحضري ،وترجع أهميتها إلى التصور الذي قدمه لويس ورث عن المجتمع الحضري وذلك من خلال إعطائه تعريف للمدينة مؤداه :
- موقع دائم يتميز بكبر الحجم والكثافة عالية نسبيا ، ويدرجةملحوظة من اللانتجانس بين سكانه (2).
- ويري ويرث أن هذه المتغيرات المستقلة (الحجم – الكثافة – التغاير أ واللاتجانس) خصائص مميزة للمجتمع الحضري –تؤدي بدورها إلى مجموعة قضايا وخصائص ترتبط بطبيعة الحياة الحضرية ، وشخصية ساكن الحضر: ان كبر الحجم المجتمع الحضري يؤدي إلي اتساع نطاق التنوع الفردي ، وارتفاع معدلات التمايز الاجتماعي بين الأفراد وغيرها .
- أما الكثافة فهي تزيد مثلا من درجات التقارب الفيزيقي مقابل التباعد الاجتماعي ،وتؤدي إلى التخصص والاعتماد على الضوابط الرسمية بدلا من الضوابط الغير رسمية
- أما اللاتجانس فهو استجابة مباشرة لتقسيم العمل ، وبالتالي تزداد تعقد التدرج الطبقي ، وتزداد معدلات الحراك الاجتماعي ، وغيرها .
- ونلاحظ أن ويرث ينطلق من قضايا ايكولوجية ليصل إلى قضايا تمس شخصية ساكن الحضر أو المدينة .
- وجهت كذلك انتقادات شديدة لتصور ويرث عن المجتمع الحضري، ولكن سنركز دائما على دول العالم الثالث – حيث أكد باحثون أن واقع هذه المدن . يخالف وجهة نظر ويرث الذاهبة إلى سيطرة روح البيروقراطية الرسمية (3) ويظهر أكثر من ذلك: التداخل الكبير بين الحياة القبلية مع عناصر الحياة الحضرية.
- أدى التحضر في هذه المدن إلى تقوية الانتماءات القبلية بدلا من إضعافها .

4-المتغير الإحصائي الإداري:

يقوم هذا المتغير على الحجم والكثافة، وقد اتخذت هيئات دولية كالأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة أن كل مجتمع سكني يزيد عن20 ألف نسمة يعتبر وحدة حضرية.
أما بالنسبة للجزائر تقد قامت وكالة التخطيط بوضع معايير التعريف المدينة الجزائرية،وهي: كل تجمع يزيد عدد سكانه عن5000 نسمة ،ويزيد عدد عماله عن

1000 عامل وبها5 7% يشتغلون في قطاعات غير زراعية .، ويتميز بمنجزات صغيرة تتمثل في توفر الوحدة الحضرية على خدمات عمومية(مستشفي – سينما – مسرح ...) كما يشترط ان لاتزيد المسافة بين المساكن عن 20 متر (1)

المفهوم الإجرائي للمجتمع الحضري :

انطلاق من المفاهيم والتعاريف السابقة ، يمكن أن نعطي مفهوم إجرائيا للمجتمع الحضري ، نستخدمه في هذه الدراسة الاجتماعية كالآتي :"تجمع سكاني كبير الحجم نسبيا وغير متجانس، يعمل غالبية السكان فيه في الصناعة والتجارة والإدارة ، يختلف عموما عن المجتمع الريفي ، يسوده الأسلوب الإنتاجي الرأسمالي ، \سواء القطاع العام أو الخاص ، وتتمايز فيه الفئات الاجتماعية حسب موقعها من نمط الإنتاجي ، وأصبح مؤخرا يحتوي فئات اجتماعية تقع خارج حدود الاقتصاد الرسمي، و تشكل جزءا من البنيته الطبقية الراهنة .

2- السيد عبد العاطي السيد – علم الاجتماع الحضاري – دار المعرفة الجامعة -2001- ص83

3 – إسماعيل قيرة –علم الاجتماع الحضري ونظرياته – جامعة قسنطينة -2004- ص 85

1-عبد اللطيف بن اشنهو – الهجرة الريفية في الجزائر – المؤسسة الوطنية 1970- ص 152

الفصل الثالث : تطور اقتصاد الجزائر المستقلة

-تمهيد

أولا : مرحلة نموذج التنموي الاشتراكي (1965-1980).:

أ- الأبعاد الاقتصادية المشروع التنموي

ب- الأبعاد الاجتماعية المشروع التنموي

ثانيا : مرحلة الانفتاح الاقتصادي :

أ- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية

ب- مرحلة التعديل الهيكلي

ثالثا : البناء الطبقي للمجتمع الجزائري

رابعا: واقع القطاع غير رسمي في الجزائر .

خاتمة

تمهيد

حصل المجتمع الجزائري سنة 1962 ،على استقلاله السياسي بعد فترة استعمارية طويلة ،كلها فقر وحرمان وجهل ،عمل فيها الاحتلال الفرنسي على تفكيك بنيتة الاجتماعية القبلية ،وإلحاق اقتصاده بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ، من خلال آليات وقوانين تضمن له السيطرة وتحقيق مصالحه، مما أدي إلى تشكيل بنية مغايرة ،يتعايش فيها أسلوبين اقتصاديين مختلفين تماما ،أحدهما حديث تصدري يسيطر عليه المعمرين ، وآخر معاشي تقليدي يزاوله غالبية الجزائريين ، لذلك عمل النظام السياسي ، بعد استرجاع الاستقلال ، على محاولة تدارك هذا العجز في الجانب الاقتصادي ،خاصة بعد تحطم البنية التحتية لاقتصاد الجزائر ،بعد ثمانية سنوات من الحرب التحريرية وهذا برسم سياسات تنموية محلية ،يتمكن بموجبها من بناء اقتصاد وطني مستقل ، تستفيد منه معظم شرائح المجتمع ،فتم تبني في البداية نموذج التسيير الذاتي في فترة (1965 -1965) – والتي اعتبرت كمرحلة انتقالية،نتيجة للفراغ الإداري الكبير ، بعد رحيل الفرنسي ،الذين كانوا يديرون شؤون الدولة والاقتصاد ، لذلك لم تكن لهذه المرحلة تأثير كبير لضعف البنية السياسية ،وهشاشة الأوضاع الاجتماعية ،على عكس ماحدث في مرحلة النموذج التنموي الاشتراكي ،و المرحلة الانفتاح الاقتصادي ،التي اثر ت بشكل كبير في الواقع الاجتماعي لسكان المدن أو الأرياف ، وهذا ماسنتناوله بالتفصيل في هذا الفصل .

مرحلة النموذج التنموي الاشتراكي :

-استمد ضد هذا المشروع أسسه النظرية من نظرية الصناعات المصنعة ،التي وظيفتها الاقتصادية الأساسية هي إحداث بقع سوداء شاملة لكل المصفوفة الاقتصادية، وفي وظائف الإنتاج بفضل إمداد الاقتصاد بمجموعة جديدة من الآلات التي تزيد من إنتاجية العمل ،والتي تعمل على إعادة بناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي (1)

- أما الاقتصادي الجزائري: عبد اللطيف بن اشنهو – فيرى أن الصناعات المصنعة مهمتها زيادة معدل النمو الاستخدام أو الإنتاج الزراعي والصناعي ،ومن الضرورة إذن تحقيق التوسيع في أسواق منتجات هذين الميدانين، إن توسيع سوق المنتجات الصناعية الاستهلاكية يستوجب رفع القدرة الشرائيةلغالبيةالسكان بمعني آخر سكان الريف ، ويفترض هذا الارتفاع بدوره زيادة في الاستخدام وفي إنتاجية عمل الفلاحين، الأمر الذي يمكن تحقيقه فيما إذا قدم للزراعة الوسائل اللازمة ، وتدعى الصناعات التي تقوم بصنع كل هذه المنتجات " التصنيعية " (2)

- وتتم التعبير عن هذا الطرح النظري من خلال نص صدر في 1967 عن المديرية العامة للتخطيط والدراسات ، تحت عنوان "آفاق وإستراتجية التنمية " ويغطي هذا البرنامج الفترة الممتدة من 1967 إلى 1980 .

- وعبر عنه سياسيا وأيديولوجيا من خلال ميثاق طرابلس وميثاق الجزائر، وفصل فيه أكثر في الميثاق الوطني سنة 1976 م .

ويتم عمليا تحديد الإستراتجية الصناعية بإنشاء ثلاثة أقطاب نمو وهي :

أ- قطب الحديد والصلب –(الحجار –عنابة).

ب- قطب المكانيك (قسنطينة)

ج – قطب البتر وكيمياء (أرزيو)

- أما القطاع الزراعي فيتم تمويله من مدا خيل التنمية الصناعية بذلك عرف تؤخرا ، وحضي باهتمام اقل في بداية السبعينات مقارنة بقطاع الصناعة ، لكن ظلت عائدات البترول هي المحرك والدافع الحقيقي للعجلة الاقتصادية ، لذلك سنتناول فيما يلي ومن خلال المخططات الوطنية ، الأبعاد الاقتصادية لهذا المشروع وكذلك انعكاساته الاجتماعية وتأثيراته على مختلف الفئات الاجتماعية .

الأبعاد الاقتصادية للمشروع التنموي :

انطلاق من الأوضاع السيئة التي ميزت الاقتصاد الوطني طيلة سنوات المرحلة الانتقالية (1962-1965)، رأت القيادة السياسية التي أتى بها انقلاب 19 جوان 1965 –، أن تعمل على تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية – وذلك بوضع مخططات لمشروع تنموي وطني يخلص البلاد من كل تبعية وتخلف، ويقوم ببناء اقتصاد الدولة الجزائرية الحديثة ، ومنذ البداية اتجهت الدولة نحو التصنيع السريع والكثيف،وذلك بإنشاء قاعدة لصناعة الثقيلة ،حدد إستراتجيتها سنة 1967 م – حيث وضع برنامج واسع للنهوض بالصناعة الجزائرية ، و قد حددت أهدافها البعيدة الأمد، حتى آفاق سنة 1980 م ،وباستطاعتها القضاء على البطالة والتشغيل الناقص أو الجزئي ، والاستجابة لاحتياجات السكان وأخيرا ضمان استقلال وطني (3)

---

(1) نور الدين زمام – السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري – دار الكتاب العربي سنة -2002 ص 118

(2) – عبد اللطيف بن اشنهو –التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط –ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية – 1982 ص 47

(3) عبدا لعالي دبلة –الدولة الجزائرية-دار الفجر للنشر والتوزيع 2004-ص 87

والتطبيق الفعلي لهذه الإستراتجية تم عبر مرحلتين هما الأولى :

تميزت بالإصلاحات الكبيرة للبنى الاقتصادية مثل التأميم الشركات الأجنبية ، ففى ماي 1966 تم تأميم الشركات المنجمية، وخلال سنة 1967 تم تأميم وانضمام فروع التوزيع شركات Brisas Petroleum Esso .cubil الى سوطراك .

- وفي أوت 1968 أممت 13 شركة صناعية فرنسية.
- وفي جوان 1969 تم تأميم 14 فرع لشركات أجنبية.
- واختتمت هذه التأمينات بقرار فيفري سنة 1971 م (1) .
- في نفس الوقت الذي كانت تجري فيه عمليات التأميم،- كانت الدولة تقوم باستثمارات جبارة في الميدان الصناعي ، وهذا تم على حساب القطاعات الأخرى ، وذلك إيمانا من السلطة السياسية آنذاك ، بان الصناعة وحدها قادرة على خلق اقتصادا وطني مستقل ومتحرر من أي شكل من أشكال التبعية للخارج ، وهذا ماعبر عنه سياسيا في الميثاق الوطني (2) :

" ترمي الثورة الصناعية إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيات الاقتصادية للبلاد ، لنقله من الاقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على قطاع الخدمات والأنشطة الزراعية إلى قطاع عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المميزة ، وهذه الثورة الصناعية تؤدي إلى تنمية شاملة منسجمة ، وذلك بتوسيع المناهج الصناعية إلى جميع القطاعات الإنتاجية " .

- وهذا ما نلحظه من خلال إجراء مقارنات بسيطة بين الموارد وحجم الاستثمارات التي خصصت للصناعة والقطاعات الأخرى ، هذه الإستراتجية ، معتمدة على مركزية إدارية، وشمولية سياسية تعبوية وسنوضح ذلك فيما يلي :

المخطط الثلاثي 1967 -1969:

- عادة مايو صف هذا المخطط بأنه مخطط أولى (أو شبه مخطط) ، وذلك لأنه اكتفي بتحديد التوجيهات في إطار الآفاق التنموية ، بغية تهيئة الأجواء لوضع المخطط الرباعي الموالي ، فهو يمثل عملية تكييف لبنيته الاجتماعية ، الاقتصادية والإدارية ، وفق نمط مركزي شمولي ، ذي نزعة جماعية بدل النمط الليبرالي الكولونيالي (2) .
- سمح هذا المخطط بظهور بعض المشاريع الصناعية ، خاصة منها الصناعات الثقيلة التي تدعى"الصناعات القاعدية" حيث يلاحظ أن قطاعات المحروقات والحديد والصلب والبتر وكيماويات والميكانيكا قد استحوذت على 45% من مجموع الاستثمارات،هذا في حين أن القطاع الصناعي ، وما يتعلق بالطاقة قد استحوذ على 23 % في سنة 1963 م .

وبلغت نسبة الانجاز فيه 82 % ، وظهر مجمع المحركات والجرارت بمدينة قسنطينة ، والدرجات بقالمة ، ومصنع الأنابيب بالمدية ، ورغم الأهداف المحدودة لهذا المخطط ،يرى كثير من الخبراء انه كان بمثابة الشروط الموضوعية للإقلاع الصناعي بالجزائر بعد 1969 .

المخطط الرباعي 1970 – 1973:

أعتبر هذا المخطط أول تخطيط قائم على التخطيط الاشتراكي ، فضلا عن وضعه لأعمدة البيروقراطية الاقتصادية الجزائرية (3) ،وكان هذا المخطط يهدف إلى خلق شروط المستقبلية لتوفير التشغيل للقوى العاملة إلى غاية سنة 1980 م ، وكذلك يهدف إلى استكمال المشاريع المتأخرة عن المخطط السابق ،وانجاز مشاريع

الميثاق الوطني- ص105 -106

(1) نورالدين زمام – السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري – دار الكتاب العربي سنة -2002 ص 126

(2) A-Bemissad – ltreforme economique en Aegerie ou l'Imdictie Adgeustent saructurel – opu –p17

حديثة ، رصدت له مبالغ هامة قدرت بـ 178 مليار دينار ، استحوذ القطاع الإنتاجي على 49 % من مجمل الاستثمارات ، واشرف عليه الأجهزة المركزية ، استوعب القطاع العام حوالي 45 ألف عامل .

المخطط الرباعي 1974-1977:

- أكد هذا المخطط مرة أخرى على إستراتجية التصنيع وعلى ترقية العمل التنموي إلى مستوى عال ، وتميز هذا المخطط بالجم الهائل

المرحلة الثانية :

- وهي بداية الاهتمام بالقطاع الزراعي ، ووضع برنامج خاص بها ،عبر عنه في فلسفة الثورة الزراعية ، التي أعلن عن ميلادها سنة 1971 ، وبدأت بإصلاحات وإصدار لموسم وزارية هدفها الأساسي ، القضاء على الملكية الكبيرة للأراضي الفلاحية ، وإعادة توزيعها على فقراء الفلاحين ، وذلك بإنشاء تعاونيات فلاحية يتم توفير وسائل الإنتاج اللازمة لذلك ، وتحويل أسلوب الإنتاج من معاشي إلى إنتاج نقدي ، وفي النهاية كانت تأمل الدول من وراء هذه التغيرات الجذرية ، هو تحسين مستوى معيشة سكان الريف والفلاحين .
- وسنوضح من خلال الجدول التالي حجم الاستثمارات التي خصصت للقطاع الزراعي من خلال المخططات الوطنية :
- جدول رقم 01- بين قيم الاستثمارات في مجال الزراعة من خلال المخططات الوطنية

الفترة المجال	- المخطط الثلاثي	- المخطط الرباعي الأول	- المخطط الرباعي الثاني
- زراعة + ري	- %17	- 14.5 %	- 15 %
- زراعة +ري	- 1.9 مليار د.ج	- 4.5 مليار د.ج	- 6.6 مليار د.ج

المصدر = temmar.opcit-p29-30

-نلاحظ من خلال هذا الجدول : أن قيمة الاستثمارات في ميدان الزراعة قد ازدادت من سنة 1967 م ،حيث احتلت المرتبة الثانية بعد الصناعة في المخطط الرباعي الثاني ، أما على مستوى الإنتاج ورغم هذه الإصلاحات ، فإنه ظل دائما في حالة تدهور ولم يتمكن هذه السياسة الزراعية من تحقيق الاكتفاء الذاتي ، الذي كان أحد ابرز أهداف المشروع التنموي ، بغية التخلص من التبعية للخارج حتى اعتبر بعض الخبراء أن هذه الإصلاحات لم يكن سوى مجرد تعديلات تقنية عملت على تحديث القطاع الفلاحي دون زيادة في فاعليته .

(1)- نور الدين زمام – مرجع سيف ذكره –ص 127

(2) نور الدين زمام – مرجع سبق ذكره –ص 128

الجدول الآتي : يوضح العجز في إنتاج القمح والشعير في الفترة الممتدة مابين 1970 – 1977 م

جدول رقم 02: بين العجز في إنتاج الحبوب (القمح والشعير) =

الفترة	1970م الى 1977 م

القمح	
الاستهلاك	2.8 م طن
الإنتاج	1.7 م طن
العجز –استراد	1.1 م طن
الشعير	
استهلاك	0.66 م طن
الإنتاج	90.55 طن
عجز – استراد	0.11 طن

الأبعاد الاجتماعية:

- لم يخط القطاع الاجتماعي بنفس الاهتمام الذي حضي به قطاعي الصناعة والزراعية ، من حيث الاستثمارات كما سيتضح لحقا ، وعموما بذلت الدول مجهودات معتبرة ،من أجل النهوض بالجانب الاجتماعي الذي كان تأخره واضحا نتيجة للتهميش الذي شهدته خلال الفترة الاستعمارية الطويلة التي تعرض لها المجتمع الجزائري ، لذلك سنركز على ثلاثة أبعاد اجتماعية رئيسة عرفتها هذه التجربة التنموية ،ألا وهي التعليم والصحة والسكن ، والتي بلاشك كانت لها أثار ايجابية على الشرائح الاجتماعية المختلفة . ، وخصوصا الفقيرة منها.
- **1 التعليم:**
- شكل التعليم أداة المتغيرات الأساسية في مجتمع البرامج التي شهدها العالم ، ويرجع دوره الرئيسي في تنمية القدرات العقلية للأفراد نتيجة التحكم في عملية التنمية ذاتها ، والفرضية الراجحة في هذا المجال ،هي اعتبار التعليم عامل حاسم في عملية التنمية أوائله احد مستلزماته (2).
- وانطلاقا من هذه البعد ركزت التجربة الجزائرية على هذا المتغير المحدد في عمليتها التنموية قياسا بالجوانب الأخرى كالصحة والسكان .
- ولقد كانت الأهداف المحددة سياسة التعليم في الجزائر تتخلص في مجموعة النقاط التالية :
- 1 الاستجابة للمطلب الاجتماعي للتربية وذلك بواسطة الديمقراطية .
- 2 ربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية وذلك بإعطاء الأولوية للمواد العلمية .
- 3 جعل التعليم اجتماعيا، ذلك بالتعريب والجرأة سواء للأساتذة أو البرامج.
- وتعتبر ديمقراطية التعليم من العناصر التي ارتكز عليها انسق التعليمي في الجزائر ولخضناها في مايلي :

1- إتاحة فرص التعليم أمام جميع الأطفال الجزائريين .
2- تعميم المدارس في جميع أرجاء الوطن الجزائري .
3- مجانية التعليم من المستوى الأول إلى العالي .
4- توفر الدولة المنح الدراسية، والعلاج ، والمطاعم المدرسية ، لجميع الأطفال والتلاميذ ، وخاصة الفقراء منهم .

5- توفير النسب المدرسية والادوات المدرسية ، وتوزيعها مجانا على الأطفال الفقراء تشجيعهم على الدراسة ومتابعة التعليم (3)

(1) المصدر – عبد العالي دبلة مرجع سابق – ص 97

(2) –د- عبد العالي دبلة – مرجع سابق – 103

(3) راب زكي – سياسة التعريف في الجزائر – 1 المستقبل العربي – عدد 57 – نوفمبر 1983 ص81

- كل ماسبق كان يعكس ضعف البنية الاجتماعية ، و فقر غالبية الشرائح الاجتماعية المشكلة لها ، وذلك كنتيجة للفترة الاستعمارية الطويلة التي عانا منها الشعب الجزائري ككل ، رغم أن هذه التطبيقات اصطدمت بعدة عوائق الامكانات المادية والبشرية .
- انطلاقا من هذا أعدت الدولة الجزائرية برنامج تربوي كان في بداية الاستقلال امتداد للمنهج الفرنسي ، ثم بعد ذلك أدخلت عليه بعض التغيرات وخاصة بعد تدريس بعض المواد باللغة العربية ، لتبدأ بعدها مرحلة تعريب شاملة ،وبموجب هذا البرنامج ينبغي على لكل تلميذ بلغ السن القانوني أن يلتحق بالمدرسة .
- لذلك قامت الحكومة بإنشاء العديد من المدارس والمنشآت التعليمية خلال هذه الفترة ، مما أدي إلى ارتفاع كبير لعدد التلاميذ في الصف الابتدائي على سبيل المثال في سنة 1963 م : كان عدد التلاميذ في الصف الابتدائي : 869.000 يبلغ سنة 1972 – 2.254.400 وهذه النسبة تعتبر مشجعة في دول خرجت لتوها من الاستعمار (1) .
- وقد بلغت نسبة مساهمة الدول في هذا المجال 25 % من ميزانيتها مما يشكل عقبة لايسهل تذليلها إذا يبقي الحق في التعليم مطلبا دائما في المجتمع الجزائري هذا التوسع في إعداد طالبي العلم ، توافق وعدد من الإصلاحات التربوية أهمها تلك التي تحققت في التعليم العالي عام 1971 م ، وفي التربية التأسيسية عام 1976 م ، وفي التعليم والتدريب المهني (1) .
- ويمكن أن تظهر مقدار التطور الذي حدث في ازدياد عدد التلاميذ والطلبة من خلال الجدول التالي الذي يوضح هذه الحقيقة ، مقارنة بين السنتين الدراستين 1963/1962 ، 1984 / 1985.

جدول رقم 03: بين تطور عدد التلاميذ والطلبة خلال السنتين الدراسيتين 1962 / 1965، 1983/ 1984 :

السنة المرحلة	1964/ 1965	1984/1983
الابتدائي	777636	333636
المتوسط الثانوي	51682	1452384
العالي	2717	11002

لقد كانت كل سنة دراسية تشهد ازدياد كبيرا في عدد التلاميذ والأقسام الدراسية ،وفي هذا الإطار عقد " عبد الكريم بن محمود " في بداية العام الدراسي 1974- 1975 أشار فيه إلى عدد التلاميذ يتجاوز في ملايين ،وهي نسبة تمثل تقريبا خمس الشعب الجزائري في

ذلك الوقت ، مما يتطلب منه بناء 700 فصلا دراسيا جديد و37000 مقرا للتعليم ، وبناء 50 مؤسسة جديدة لتعليم المتوسط الثانوي (2) .

- وهذا يمكن إدراك البداية الحقيقية السياسة الجزائرية في مجال التعليم والى يومنا هذا ،ورغما من لانسب العالية للعدد التلاميذ في سن الدراسة ، والتي ترجع إلى النسب العالية في عدد المواليد ، فمازال من حق كل طفل الدخول الى المدرسة .

وفي المجال الجامعي فالأمر سار على نفس الوتيرة فقيل سنة 1966 م كانت هناك جامعة واحدة تضم حوالي 300 طالب ، ليبلغ حوالي 3400 طالب سنة 1972 ، وارتفع عدد المدرسين من 298 سنة 1962م ، من بينهم 82 جزائريا ، الى 724 من بينهم 380 جزائريا في سنة 1968 (3)

(1) بن الشهو : التحريرية الجزائرية في التنمية – في نادرفرجاني وآخرون – التنمية المستقلة في الوطن العربي –بيروت – مركز دريات الوحدة العربية 1986 – 506

(2) خيري عزيز – التحرير الجزائري في التنمية والتحديث – القاهرة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – 1978 –ص 127

(3) عبد العالي – دبلة مربع سابق –ص 108

-وفي سنة 1963 تخرج من جامعة الجزائر 95 اطار ، وبلغ هذا العدد في سنة 1969 – 817 اطار ، وفي سنة 1979 تخرج في الجامعة الجزائرية ، 7000 اطار ، ولقد كانت تلسقة الجزائر في ميدان التعليم العالي تركز بالخصوص على الجانب النوعي ، وكان التسن الذي ايظهر في ميدان التعليم ، راجع الى العوامل .

معينة تحكمت في فلسفة التعليم العالي وهي :

1- انشاء ديوان المطبوعات الجامعية الذي يتبع في آيال تربية توفير الكتب والنشورات التي تسمح للطلبة بمواصلة تعليمهم بدون مشكلات في هذا الصدد

2 – اما العامل الثاني يتمثل في التكوين خارج البلد ، نفي سنة 1973 كان هناك حوالى 20000 طالب يتكونون في الخارج ويرجع اهتمام الجزائريين ، وهذا تحقق لمبدأ الجزائر الذي ذكرناه سابق . اا في مجال الاسانذة والمدرسين اصبح عددهم سنة 1979 = 4900 استاذا من بينهم 315 جزائري .

3- أما العامل الثالث ونتيجة للتطورات التي حصلت في مجال عدد الطلبة والمدرسية بدأ الاهتمام بالفروع العلمية حيث اصبح لها الاهمية بالنسبة لياني الفروع الأخرى وفي هذا الاطار ومن 2300 طالب جديد 16.4% منهم سجلو في العلوم الدقيقة و15.6 % في الطب 25.8 % في العلوم الاجتماعية و42 % في التكنولوجية بينما كان عدد الذين سجلوا في التكنولوجية نسبة 1979 حوالى 15 % (1)

هذا التوجه الجديد يفسر حرص الدولة الجزائرية على الدخول الى عصر التكنولوجيا والعلوم المتقدمة لتحرير من كافة اشكال التبعية والتخلف وخاصة في جانب التكنولوجيا التي تعتبر اسمه المشتركة لغالبية بلدان العالم الثالث .

والى جانب هذا هناك مجال محو الامية والذي ياشرته الدولة الجزائرية في أكتوبر سنة 1970م ، حيث قمت بجملة كبيرة محو الأمية وتعليم العربية للاطفال الذين لم يتعلموا وكذلك الشيوخ والنساء وشملت هذه الجملة كل القطاعات بما فيها المساجد ، والاحياء ، وغيرها واستخدمت مختلف الوسائل والتي على رأسها وسائل الاعلام حيث أصبح التلفزيون الجزائري بيت سة ساعات يوميا باللغة العربية ، وقد كانت نسبة الامية للجزائرين بين 15 – 24 سنة من العمر تبلغ 92 % عام 194 ، 88 % للذكور ، 96 % للاناث ، وتشير هذه التقارير الى ان هذا المعدل انخفض الى 67 % محلول عام 1966 م (1)-وعلى الرغم من ه١ا التراجع الامية ، فإن يتحارب الشعوب الاخري حد مشجعه بالنسبة للجزائريين حتي تستطيع ان تواصل حملتها ، كالمثال الكوبي ، حيث اعلن في هذا البلد سنة 1961 انها سنة الامية ، وذلك يوضح شعار "لكل أمي معلم –ولكل معلم أمي " مالبث أن أختفت الامية كليا من هذا البلد ، عن طريق تجنيد عشرات الملايين من الشباب معظمهم لايتجاوز اهتما المسؤولين بمو الامية كان كبيرا ،بناءا على ذلك فإن نسبة الامية – أخذت في التناقص سنة بعد الاخرى كما سيتضح من الجدول التالي :

جدول رقم : يبين تناقص الامية في الجزائريين السنوات 1966 – 1971 والتوقعات 1981

البنواة الاعمار	1966	1971	توقعات	
90سنوات فأكثر	75	67	50	4
14-10	49	41	24	8

المصدر 241 opctip. uartems

(1) - عبد العالي دبلة – مرجع سابق –ص 109

(2) عبد العالي دبلة مرجع سابق –ص 105

ولم بقتصر محو الامية على المال التقليدي بل تعدى ذلك الى المجال الوظيفي أو الامية الوظيفية ، وذلك نتيجة لتوجيهات اليونسكو في الندوة العالمية لوزراء التربية حول محور الامية التي نظمتها في ظهران (ديسمبر 1956) – حيث لاحظ المجتمعون انه يجب ان تمتد الحملة ضد الامية الى مجال التنمية ، وذلك بالتركيز على بعض المشروعات ذات الاولية ، وقد أخذت الجزائر بهذه التوصية وطبقتها على ثلاثة مشاريع مهمة بالنسبة لتنمية البلاد ، وهي القطاع المسير ذاتها والقطاع الصناعي بآرزيو ، ومنطقة عنابة التي يوجدبها أكبر مصنع للحديد والصلب ، والتي تتمتع كذلك بمنطقة زرعية هامة جدا .

- لكن في الاخير لم يستمر هذه الحملة طويلا لاصطدامها لحوائق مختلفة ومتعددة ، وعموما كانت العملية التعليمية في الجزائر تهدفالى مختلفة ومتعددة ، وعموما كانت العملية التعليمية في الجزائر تهدف الىنزع الطابع الاستعماري عليها وجعلها أكثر ديمقراطية حتى يصل الى أكبر عدد ممكن من أفرادالمجتمع ولايظل حكرا

على فئات ذات امتيازات معينة داخل الدولة ، ويفضل التعليم عرفت الفئات الكادحة تحسنا في أوظاع الطبقة واستطاعت ان ترتقي في السلم الاجتماعي والطبقي ، وادى التعليم ككل الى احداث تغيير في البنة الطبقية للمجتمع الجزائري خلال هذه الفترة كنتيجة لزيادة معدلات الحراك الاجتماعي العمودي على وجه الخصوص

2- السكن :

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية لسكان المدن خصوصا والهجرة الريفية المقدرة بحوالي 130ألف تسمية سنويا (1) ، جعل الدولة وسلطاتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة للحصول على سكن في المدينة أو القري المجاورة ، أما أهم إجراءات عملي اتخذته الدولة في بداية التسعينيات هو تشجيع الافراد على تولى عملية بأنفسهم ، عن طريق بيعهم المساحات مملوكة للدولة ، فتبدو قاصرة عن تغطية حاجات الذين لايملكون المباليغ الازمة لبناء السكن الشخصي (2)

- وانطلاقا من ضعف النموذج التنموى الجزائري فيما يخص الجوانب الاجتماعية فقد كانت السياسة السكنية اكثر الحلقات ضعفا ضمن سائر السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بسبب الاعتماد على السكانات الشعغرة التي تركها الاوربيون غدات الاستقلال ، ولم تمنح الدولة هذا القطاع الاهمية في الوقت الذي ضاعفت فيه التنمية الصناعية من حركة المخططات الوطنية يمكن ان ترصد حجم المبالغ المالية التي خصصت لهذا القطاع الحيوي :

جدول رقم : يوضح اتفاقات الاستثمارات في مجال السكن من خلال المخططات الثلاثة (المليار دينار)

الفترة القطاع	الخطط الثلاثي 1969- 67	الرباعي الاول 1973-70	الرباعي الثاني 1977-74
السكن	0.4	0.9	8.4

المصدر : fommar-opcit

- يزر هذا الجدول تطور المبالغ المعهدة لمجال السكن ولكن مقارنة مع مجالات أخرى ، تظهر ان الحصة المقررة للسكن ضعيفةجدا .

وربما يكون المخطط الرباعي الثاني أولى أهمية لسكن .وهذا نظرا التفاقم الازمة السكن ، وزيادة عدد الطلبات عليه وظهر الاحياء القصديرية بحواق المدن ،معبرة بشكل عن هذه المشكلة .

(1) البشير النجاتي – الخضروالتهيئة العمرانية في الجزائر –د-و-ج 2000 -56

(2) عبيد اللطيف بن اشهو –التجربة الجزائرية في التنمية –مرجع سابق ص 508

--- رغم أن سنة 1975 ،عرفت بداية الزيادة الحضيرة السكنية للجزائر لكن هذه الزيادة لم تستطع تلبية حاجات تشغيلة المصانع ، وتم تسليم 55.000 مسكن سنة1982 (1) ، فيما تدري الحاجة الفعلية بمليونين سكن (2) ، ولدينا الجدول التلي يوضح الوضيعية السكن لسنة 1978 م

وضعيتها المساكن البرنامج	مساكن مسجلة	مساكن في موزعة		مساكن في طريق الانجاز		مساكن لم يظلف في انجازها	
برنامج مقرر قبل 1974	47042	36441	%77.5	9408	%20	1193	%2
برنامج مقرر بين 1974-1978	147589	13893	%9.5	10750	%68	329460	%22.5
المجموع	194631	50334	%25.8	20158	%56.6	34339	%17.6

المصدر وزارة السكن والبناء

ان عجز الدول عن توفير السكن جعلها تلجأ الى بعض الطرق والإجراءات الأخرى كالبناء الذاتي، والبناء الجاهز ، ولاكن بالرغم من كل هذه الاجراءات لم تتمكن السياسات التي رسمت لسكن من حل هذه المشكلة ، خاصة في المراحل التي تلت هذه الفترة بعد انهيار المشروع التنموى ذاته .

- ورغم الاتفاقات الاجتماعية سواء في هذا المجال او غيره ، لم تكن كافية للقضاء على التشوهات الهيكلية والاختلالات الاجتماعية ، بل حدث العكس تفاقمت وأدت الىا نتائج خطيرة على مستوى البنية الاجتماعية ككل .

3- الصحة :

بذلت الدولت جهودمعتبر من أجل القضاء على الامراض المزمنة والمعدية والخطيرة ، وتوفير الظروف الصحية الملائمة لكافة المواطنين ويعتبر اهم اجراء هو العلاج المجاني الذي اخترفي سنة 1974م . والذي يعتبر أحد اهم المكاسب التي حققتها الجزائر في هذا المجال الحشاس ، فمن حق كل فردأن يدخل الى المستشفي ويعالج مجانا ، رغم ان البعض يعتبر هذه الشعارات ضمن قضايا اديولوجية، كان يستخدمها النظام السياسي ليكسب انصار كثير بجانبه ، الى درجة ان هناك من يري بأن الخطاب الاديولوجي كان قويا في هذه الفترة ، وله تأثير كبير على البنية الاجتماعية والطبقية ، لذلك كانت بعض القرارات لها نتائج سلبية ، نتيجة لخضوعها لهذ المنطق .

رغم هذا الى ان مجال الصحة عرف لبعض التطور والنمو سواء من ناحية عدد الاطباء أو الجهاز الطبي ككل ، أو من ناحية عدد المستشفيات أو البنية التحتية لهذا المجال ، وكمثال لذلك سنوضح من خلال الجدولين التاليين:

(1)نفس المرجع السابق –ص 509

جدول رقم : يوضح تطور قطاع الصحة خلال الفترة 1965-1984

السنة الاطار	1965	1984
أطباء	1278	12082
صيادلة	240	1197
جراحوا أسنان	147	2880

جدول رقم : يوضح تطور المنشآت القاعدية خلال 1963-1984

السنة المنشآت	1963	1984
عدد الاسرة في المستشفيات	20471	49680
عدد المستشفيات	149	189
مراكز الصحة	200	869
قاعات صحية		279
قاعات العلاج	1013	219

- من خلال هذين الجدولين يبرز ان تطورات هائلة حدثت في هذا القطاع الصحي خلال هذه الفترة ، حيث خصصت لهذا القطاع (0.3 مليار دينار) في المخطط الثلاثي ، و1.5 مليار دينار في المخطط الرباعي الاول ، و5.7 مليار دينار في المخطط الرباعي الثاني .
- وعلى العموم فإن اهتمام الجزائربالصحة كبير جدا ، حيث عممت المستشفيات وقاعات العلاج وأطباء، وخاصة في المناطق الريفية التي أولت عناية خاصة بها ، وذلك لتحقيق سياسة التوازن الجهوي والتوازن بين الريف والمدينة .
- وعموما قد حققت الدولة خلال هذه الفترة نتائج مرضية في المجال الصحي اذ أضحى العلاج في متناول عدد أوسع من السكان ، وعرفت معدلات الوافيات انخفاضا نسبيا بفضل ارتفاع مستوى الخدمات الصحية ، وبفضل مكافحة آفات عدة كالحميات والسل والترخوما وغيرها ، أما مايمكن اعتباره من النقائص التي شهدها القطاع الصحي في الجزائر خلال تطوره في هذه السنوات وهي الامساوات بين المدن ، فقد استحوذ ت المدن الكبرى على اهم الانجازات الصحية كالجزائر العاصمة ، وهران ،قسنطينة ، التي احتلت المراكز الاولى في جانب توفير الخدمات الصحية وحتي التعليمية وحتي السكنية ، ورغم هذه السلبية الا ان العلاج المجاني احدالاهداف الكبرى لهذا المشروع التنموى يكون قد تحقق في المجال الصحي .

مرحلة الانفتاح الاقتصاد ي :

- وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978 م ، بدأت سيرة عهد جديد ، وبدأت السلطة الجديدة بعد أن أبعدت كل الفاعلين في المرحلة الاولى التفكير في ظرورت اجراء اصلاحات اقتصادية وتصحيحات جذرية ، شهدت تغييرات هيكلية شاملة مسست الارث الاقتصادي والاديولوجي للفترة التي سبقته وعرفت تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية تجسدت على ارض الواقع ، فالنجاح الذي حققته السلطة السابق في بعض المجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة ، اخفقت في مجالات اخرى كالسكن والعمل ، حاولت السلطة الجديدة تجاوز هذه المشكلات ، ويعتبر أهم لغييرفي هذا النموذج هو التحول من دعم الصناعة الثقيلة الى المجالات الاخرى كالزراعة والجانب الخدماتي ، وتم فتح المجال امام القطاع الخاص لبناء الاقتصادي الوطني واستفادته من كثير من التسهيلات الميدانية ، عكس التسنيف الذي عان منه هذا القطاع في المرحلة الاولى وتوسعت خلال هذه الفترة قاعدت البيروقراطية التي سيطرت على دواليب السلطة والادارة .(1)

1- **مرحلة اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني (1980-1990) :**

- كانت الطبقة السياسية على قناعة قامة لضرورة اداث سلسلة من التغيرات تستجيب للمالب الاجتماعية التي أغفلت في خضم التجربة التنموية السابقة ، وان تراعي المستجدات في مجال التسيير الاقتصادي ، بعدا اضطرا الطثير من الدول العالم الى الحد من سيطرة الدولة في المجال الاقتصادي ، ومحاولة تفضيل الجهاز الاقتصادي ، بأسلوب يبتسم تمييز من الحرية والامركزية ،مع ب\ل الجهد لتحسين أدائه .....(1)
- انطلاقا من هذه الفكرة ، أضف اليها ماذكرناه سايقا من ان السلطة السياسية في الجزائر ،تعتبر هو الموجة للعلمية التنموية وماتعززه من نموضع واتلال للموقع الجديدة ،من طرف الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع ، وعتبر عن كل هذا في اول مؤتمر لزب جبهة التحرير الوطني ، لصياغة سياسة تنموية جديدة ،عرفت بخلاصة صيلة الاقتصادية والاجتماعية لعشرية (1967 – 1978) وذلك باعتماده المخطط الخماسي الاول ال\ي اعطى اهمية كبيرة لتطوير قطاع الفلاة ، أما القطاع الصناعي ،فقد اقتصرت الاستثمارات المخصصة على انجاز البرامج المقررة من قيل النموذج السابقة ، وبدأت عملية عرفت بإعادة هيكلة القطاع العام .
- أما القطاع الخاص وبعيدا التهميش الذي تعرض له في المرحلة الاولى ،أصبح يخطي بالتشجيع من أجل الاستثمار في أغلب الصناعات ومستفيدا من تسهيلات فيما يتعلق بالقروض والتسويق (2)
- وبدأت القيادة الجديدة في تطبيق سياستها الاقتصادية المعتمدة اساسا على السراتية واعادة هيكلية المؤسسات الصناعية الكبرى للتقيق زيادة فاعليتها ، ومارية تدرة المواد الاستهلاكية
- وذلك باصدار مرسوم 86 -242 الؤرخ في 4اكتوبر يحدد أهداف الهيكلة في ثلاثة نقاط هي :
- 1 تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضملن التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية
- 2 تدعيم الفاعية المؤسسات العمومية بالتحكم الافضل في الانتاج عن طريق استعمال عقلاني للكفاءات والموارد المالية .

- 3 توزيع الانشطة بكفاية متوازية عبر التراب الوطني (3)
- فإعادة الهيكلية عن بها تمكين المؤسسات من التسيير والتحكم في نشاط هند المؤسسات وجعلها اكثر فاعلية لان الاقتصاد الجزائري في ه\ه المرلة اكبر مما كان عليه سنة 1963 م وحيث ادي هذه العملية الى تفتيت الشركات الوطنية الكبرى ، مثل : سونطراك وسيلاك ، وغيرها من الشركات العملاقة ،التي تمثل البنية التحتية للاقتصاد الوطني ، وتحولت من 150 شركة الى 480 مؤسسة عام 1982 م وابتدائي المؤسسات الولائية ليرتفع عددها الى 540 مؤسسة الى المؤسسات البلدية لتبلغ 1079 مؤسسة (4)

(1) على الكنتر – خمس دراسات حول الجزائر والعالم العربي – الزائر –ادار برشان لنشر 1995 م –ص 78 -79

(2) عبد العالي دبلة –مرجع سبق ذكرة – ص 126

(3) بن شهو – التجربة الجزائرية في التنمية والتخطط ،مرجع سابق ص 502

(4) حسن بهلول – الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسة – تشريح وصغية الجزائر – منشوراة – حلب 1993 –ص46

- أما الاقتصادي "أحمد هني " في أحد دراساته (1) لتعريف إعادة الهيكلة يتقلص دور القطاع العام والشركات الوطنية والحد من الامتيازات التي كان يتمتع بها التكتوتراط ، فما لاشك فيه ان الفترة السابقة تميزت لوجود شركات وطنية ضخمة وقليلة العدد تتكو كامل النشاط الاقتصادي ،حيث تمتع باتكار الانتاج والتسويق والاستراد ،مما اعطى قوة سياسة كبيرة لمديري هذه الشركات ،ويري النظام الجديد أن القطاع العام كذلك يعاني من الفوضى وعدم الخضوع لكليا الرقابة الدولة .
- أما الاقتصاد "بن أشهو " ،خيرى ان اعادة هيكلة المؤسسات العامة هي بالصرورة ملة اعادة توزيع السلطة الاقتصادية بين مختلف المؤسسات وبين مجمل القطاع الانتاجي العام والاداري المركزية أو الملية المكلفة مبدئيا لوظيفة ضبط الجهاز الاقتصادي (2)
- أما مبدئيا وعلى أرض الواقع ، لم تؤدي أعادة الهيكلة الى نتائج مرضية فالاهداف التي رسمت من أجلها لم تقق ، بل العكس تضررت العملية الانتاجية لانها جردت من وظيفة التسويق ، وجردت من الاستثماري وخمد النشاط الاقتصادي ككل ، وأكدت معظم الدراسات الاقتصادية الحديثة ، أن عملية اعادة تفكيكه وهيكلته .

- الشركات الوطنية ،لم يؤدي الالاضحاحها ، لتوفيق الاستثمارات الانتاجية والتوجيه للاستثمارات غير المنتخبة ،مما اثر سلبا على الحياة الاقتصادية عامة ، رغم المداخيل التربوية المرتفعة في بداية الثمانينات ، التي وجهت معظم اراداتها الى الاستهلاك .
- وأكد كثير من الخبراء ان الاصلات الاقتصادية التي اجراها النظام السياسي ، لم قد الا الاوضاع سواء ، ومازاء من حدة الازمة الاقتصادية ، تراجع أسعار البترول سنة 1986م ، علما بأن 97 % من الصادرات الجزائرية تتمثل في المحروقات ،فمن 13 مليار دولار سنة 1985 م الى 8.5 مليار دولار سنة 1986 م وخاصة أن 97 % كما ذكرنا سابقا من الصادرات الجزائرية تتمثل في المروقات ، الى جانب خدمة الديون التي اجيرت الدولة على اتباع سياسة تفسيفية شديدة فالواردات تقلصت منذ 1984 م حيث نزلت من 9 مليارد دولار الى 6.5 مليار دولار سنة 1987 م ، ومست بالخصوص السلع والتجهيزات والانتاج نصف المفسع وبدوره أقل الانتاج الصناعي والانتاج الغذائي ، فالنمو القيقي للانتاج الدخلي الخام ، الذي تعدي 7% سنة 1983 ، وصل الى 4% سنة 1985 يبلغ نسبته سنة 1986 (-1.5 %) ليصل الى 0.8 % سنة 1987 (3) .
- اذا اضفنا الى هذه المصاعب والمتاعب الاقتصادية احد المشاكل التي كانت السياسة الاقتصادية تتحاول الفضاء عبيها ، وعلى رأسها مشكل الشغل والقضاء على البطالة ، فلم تنجح السياسات الجديدة في هذا معناه غياب الاستثمار والذي يعني تقلص فرص الحصول أو توفير مناصب شغل جديدة ، ومنطفيا زيادة معدل البطالة ، وخاصة بعد سنة 1984 اين أخذ الخط البياني لتطوير الشغل اتجاها تنازليا ، وهبط رقم مناصب الشغل الجديدة من 150199 الى 130079 منصبا أي بنسبة 7.4 % عن السنة السابقة ، في الوقت الذي زاد فيه عدد السكان بمعدل 4.3 % وهذا معناه زيادة نسبة البطالة التي ارتفعت من 15.5 % سنة 1984 الى 17 %سنة 1986 م الى 17.2 % سنة 1989 (4)
- أما اكبر دليل على فشل سياسة الدولة على الاقل في الميدان الاجتماعي ،هو الاضرابات التي تشغلها العمال ، فالملاحظة الاحصائية لـ 17 سنة من العمل التنموى تحت قيادة الدولة ، يمكن ان

(1) مرجع سابق ص 122

(2) أحمد هني –ندوة حول الاجراءات الاقتصادية الاخرة بالجزائر – القاهرة –مركز البوث العربية 1988-ص 03-04

(3) Jeanleca ,etat et sourete enalgerie cllagre Bles Amede Aransmition –paris – sfricra ssan-1995-p43

نفوق فيه بين مرحلتين اساسيين حماة المرحلة الاولى من سنة 1969 الى 1980م والثانية من 1981 الى 1985 م ، ففي المرحلة الأولى فإن عدد الاضرابات انتقل من 72 في بداية المرحلة الى 922 في نهايتها ، وهذا يعن زيادة تقريبا بـ 130 % مقارنة مع تطور الشغل ،

وهذا الاضرابات سببت كل الفروع الاقتصادية ، أما المرحلة الثانية بدأ عدد الاضرابات في التناول في سنة 1980 قدر العدد بـ922 منزل 1983 الى 680 (1)

- وتصور عامة يمكن القول ان الدولة الجزائرية في اطار عملها التنموي الديثة عملت على احداث تحولات في البني الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري والتي نذكر من ابرزها (2)
- 1 التوسع الكبير في إستخدام الايدي العاملة المأجورة أنقد تمنت السياسية التصنعية التي استعملها الدولة في التنمية من خلق الكثير من مناصب الشغل ، وإن كان على حساب الزراعة
- 2 توسيع دائرة الطبقة الوسطى المأثورة ، وغير المأجورة وزيادة الانماط الاستهلاك
- 3 تحسين وضع رأس المال ، وازداد حجمه ،رغم أن القطاع الخاص كان يقوم بممارسة نشاطه تحت رعاية الدولة ،وكان في الغالب يساهم في اعادة توزيع الربع أكثر من الانتاج ،وهي ظاهرة تعوق في الدولة البترولية ، حيث تتحالف فئات اجتماعية محددة لاعادة توزيع الربع البترولي –معتمدة في ذلك على الاحتكار
- 4 ظهور فئة إجتماعية حديثة تشكل من مدير في المنشآت العامة وكبار مسؤولي الادارة الاقتصادية ، الذين لو لوامهام الاقتصادية الوطني ، يمثل يلاحظ أن النمو الحقيقي الذي كان يعادل 7 % في الاعوام 1970 الى 1979 م ، 4.7 % في الاعوام 1980 الى 1984 و5.1 % في الاعوام 1984 الى 1985 ،و0.5 % في الاعوام 1985 الى 1986 ، وانخفض الى قيم سالية ،حيث وصل 2.7 % عام 1987 الى 1988 م
- وبدورها عرفت مناصب الشغل انخفاض محسوسا ،فبعدما كانت تقدر بـ 130.000 منصب شغل خلال المخطط الخماسي (1980 ،1984) أصبحت تقدر بـ 122.000 منصب شغل عام 1985 م ،و60.000 منصب شغل عام 1988 م (3)
- ومما يزيد من حدة الموقف بصور أكثر تفاقما هو حقيقة عالم الشغل، فمثلا كان عدد السكان الشطين عام 1987 يقدر بـ 1.300.000 ممن تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة ، أي ما يعادل 26.8 % وهم يمثلون مايزيد على 70 % من السكان دون عمل ، واستمر الخلل بين الخرجين من المدارس والجامعات ومراكز التكوين في تزايد مستمر ففي عام 1987 بلغ عدد المتخرجين 500.000 بينما لم يبتعد عن المناصب المتوزع 64.000 منصبا (4)
- ومع الانهيار والمفاجيء لعائدات البترول (40%) عام 1986 ظهرت ثلاثة اختيارات من أجل تمويل ميزان المدفوعات :
- أ –الالتزام بتسديد خدمات المديونية ، والاعتماد على الافتراض القصير المدى لتغطية احتياجات الواردات .
- اشاء تطور الآلة الانتاج العام (5)
- فقد منح القطاع العام امكانيات كبيرة فهذه الفئات حتى ..... ويستفيد أكثر من نفسه الفئات الاخرى من العمل التنموي للدولة

1- عبد العالي دبلة –مرجع سابق – ص 141

2- عبد العالي دبلة –مرجع سابق – ص 135
3- اسماعيل خير – فوضيل وليو –صالح فيلالي – مستقبل الديمقراطية في الجزائر –ص 226
4- المرجع نفسه ص 277
بن اشهو – التحرير الجزائري في التمية – في نادر ترجامي –مرجع سابق ص

-
- ب -الدفع الفوري لقتا الاحتياجات الواردة وتكدس أو تراكم متأخرات الدفع بالنسبة بونية
- ج تقليص الواردات الى مستوى يتناسب مع كل ما يدع للمديونية مايدفع نقدا للواردات الجارية .
- لم تنجح هذه الاختيارات في تحقيق ماكانت تصبو اليه الدولة الجزائرية ، بل العكس ، عملت المديونية الخارجية على تمهيد الأزمة الاقتصادية – وتم العمل على تحسن العملية الانتاجية او المستوى المعيشي للسكان .
- إلا ان معظم الخبراء يرون ان تصحيح اتجاهات النمو الاقتصادي وتسريعها ، يرتبط أساسا بالاستخدام الاشل للثروات الطبيعية والموارد البشرية ، والسعي المتواصل الي تحقيق التنمية المستقلة والتخير الاقتصادي وتفعيل المشاركة الشعبية وتوزيع العادل للدخل الوطني ومحاربة أشكال الفساد المختلفة .
- **ثانيا تركيب الاقتصاد الجزائري :**
- لقد تميزت بداية الثمانينات بإعادة توجيه الاستثمارات نحو الاستراد بعض التجهيزات المستعملة في القطاع الإنتاجي والمواد الاستهلاكية التي كانت نادرة في تلك الفترة ، ولقد كان لهذه السياسات أثرها البالغ بالنسبة لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات حيث استم من النصف الأول من الثمانينات بوضع برنامج واسع للاستراد خصصت له المليارات الدينارات لاستراد قطع الغيار والبناء والمواد الاستهلاكية ، وهذا يعتبر تغيير طردا أعلى النمو
- الاستثمار في القطاع الصناعي ، مما اثر سلبا على القطاع الصناعي ككل ، وزاد من أهمية الصناعات التحويلية والفساعات غير التيرولية –لكن ذلك لم يكن دون الاعتماد على القطاع المحروقات ، الذي ظل يلعب دورا أساسيا سواء في التشغيل أو المساهمة في الدخل الوطني ، كما لعب العديد من الصناعات أهمية كبيرة في تركيب الاقتصاد الجزائري ، كصناعات الحديد والصلب والكهرباء والغاز ، الصناعات الكيميائية وغيرها .
- وبدأت القيمة المضافة من الصناعات غير البترولية تأخذ مكانة رئيسية في مطلع الثمانينات . حيث بلغت عام 1985 م حوالي 166.290 مليون دينار ، كما أدى تكثف النشاط في القطاعات غير المصدرة الى تطور استخدام اليد العاملة في فروع مثل البناء والنقل والصناعات الخفيفة (1) وفي هذا الخصوص ، فإن هيكلة الاستخدام قبل عام 1990 م ، لمختلف القطاعات يمكن ترتيبها حسب وزنها العددي ابتداءا

بالقطاع الزراعي ، ثم الوظيف الاداري فالبناء والاشغال العمومية ، لبنائي بعد ذلك قطاع الصناعة فالتجارة والخدمات والخدمات (2) أما بعد 1990 ، رغم تبني الجزائر سياسة المخصصة إلا أن القطاع العام مازال يهيمن على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية

- ونؤكد هنا مرتبة أخرى ، بأن الارقام المتعلقة بهيكلة الناتج الداخلي الخام تشير بأن القطاع البترولي يحتل المرتبة الاولى ، مسوعا بقطاع البناء والاشغال العمومية .
- فالتجارة والصناعة والمناهج ثم الزراعة النقل والمواصلات والخدمات رغم التغيير في الاوزان هذه القطاعات من ناحية المداخيل أو اليد العاملة ، الا ان القطاع

المحروقات يبقي هو المهيمن

-
- 1– أحمد هتي –اقتصاد الجزائر المستقلة – الجزائر –ديوان المطبوعات الجامعة - 1991 – ص 56-67
- 2اسماعيل بشرة – فوصيل دليو –صالح فيلالي – مرجع سابق ص 230

- على الاقتصاد الجزائري ، ويشغل العمود الفقرية ، ويمكن ان نشير هنا الى دور القطاع الخاص
- الذي بدأ يعرف توسع نوعيا وكما في السنوات الاخيرة خاصة جانبي التجارة والخدمات وغيرها

وهكذا ان النظرة المتأنية الى واقع الاقتصاد الجزائري في الآونة الاخيرة ، نؤكداستمرارتأثيرات النفط على الاوضاع الاجتماعية ، وما نخيم عن ذلك من تضخم هائل في قطاع الخدمات والسلطة السياسة الى حد الآن لا تعمل سوى على تداوير واعادة توزيع السريع البترولي ، ومم تتمكن يعيدين وضع خطة استراتيجي اقتصادية واضحة ، تستعمل فيها عائدات البترول لاعادة دفع عملة التنمية الى الامام ، وخاصة الجانب الزراعي الذي عرف تراجعا سهلا كرس أكثر الشعبية الى الخارج

- **ثالثا : العلاقات الاقتصادية :**
- البنية الاقتصادية في الآونة الاخيرة ، اصبحت تعرف المجتمع بين عدة أنماط واساليب الناتحة ، متتخلية فيما بينها ، ومشكلة وحدة خدامة لصعب معها دراسة كل نمط على حدى دون ربطه بالانماط الاخرى ، وعلى الرغم من غلبة النمط الاشتراكي ، الذي يبدي التراجع منتداية الشعبيات اين تم حق الليرالية في الستق الاجتماعي ، جاءت نتائجها مخيبة للآمال ، محدثة شروحات اجتماعية ، وتدهورات اقتصادية ، كانخفاض مستوى الإنتاجية وسوء توزيع الدخل الوطني وتدهور الجانب الصناعي والزراعي ، وعدم وجود تراكم رأسمالي داخلي .
- وان كانت الدولة الجزائرية لاتزال تمتلك جانبا مهما من وسائل الإنتاج في المجمع ،وتسيطر بالتالي على أساليب توليد وداول الفائض الاقتصادي من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية والممارسات الاجتماعية فإنها لا تتغذي ابعد من ذلك .

- وفي هذا المجال ، أشارت دراسات اهتمت بالعلاقات الاقتصادية في المجتمع الجزائري إلى التلازم بين نمط توزيع الثروة ونمط توزيع السلطة وأثرت بدور الدولة الجزائرية في ظهور فئات اجتماعية جديدة وترتيب الأوضاع الاجتماعية ، من خلال تخصص الموارد وتوزيع المزايا والهبات وأجوز مثال على ذلك في السياسة الجزائري ، هو توسيع متراتب الفئات الوسطى من خلال السياسات التعلمية ، منذ بداية الستينات من القرن المتصرم ثم غلق ذلك .
- وفي الاخير وانطلاقا مما تم ذكره يعطي خصائص عامة يتصف بها الاقتصادية ، وكذلك بعض النتائج المترتبة عي تطبيق برامج التثبيت التكليف الهيكلي المفروض من طرق الصندوق النقد والبنك الدولي على الجزائر كالآتي :
- 1 الاعتماد الواسع على الربع البترولي وعجزه عن مواجهة اتياجات العمالة الاستثمار
- 2 ترشيح التبعية رغم التجربة الجزائرية في التمية في السعتات والتي حاولت تحقيق استقلالية اقتصادية معتمد في ذلك على الذات والموارد المحلية ، لكن سرعان ما ظهرت الاختلافات نتيجة لسياسات اصلاحية تم تقني بالغرض ، مما اضطرها الى العودة الى الاسواق العالمية والتعامل مرة اخرى مع المؤسسات الخارجية وذلك للحصول على قروض معتمدة في اسعار البترول في منتصف الثمانينات ، مما جعل الدولة الجزائرية نتيجة لاعادة جدولة ديونها ، في منتصف التسعينيات ، بعد الازمة الاقتصادية الخانقة التي تعرضت لها
- 3 الاختلالات من قطاعات الاقتصاد الوطني ، فلا يزال قطاع المحروقات هو المهيمن ، والوحيد القادر على توليد فائض القيمة وبالعملة الصعبة ، بلبه قطاع الخدمات الذي عرف تضخما كبيرا ، نتيجة تراجع قطاع الصناعة والزراعة اما قطاع التجارة فعرف توسعا هائل خاصة التنق غير الرسمي ، الذي أصبح أحد المظاهر اليومية داخل المدينة الجزائرية ، من عمالة حائلة وثابتة ، وأسواق توضوحية .
- 4أما اجتماعيا تشير الشواهد الواقعية أن معدلات البطالة تشهد ارتفاعا كبيرا – جراء تطبيق برامج صندوق النقد الدولي ، او صك نسبيا الى مايفوق 29% واستنادا الاحصاءات الديوان الوطني للاحصاءات ، فإن ثلث اليد العاملة المقدرة بـ 7.3 مليون نسمة ، لاتتوفر على منصب العمل أي 2.6 مليون لايعملون
- وإذا أردنا التدقيق في بنية البطالة يتجد أنها تتوزع بين نوعين (1)
  a. بطالة الادماج ، وتعني أقلئك الذين لم يسبق لهم العمل من قبل وتقدر بـ 76 %
  b. بطالة اعادة الادماج : وتعني أولئك الذين تقدو ا مناصب عملهم الاول ، وتقدر نسبتهم ب 24 % ، من بين هذه النسبة الاخيرة نجد أن 31 % كانوا يعملون في قطاع البناء والاشغال العمومية ، ويجدو بسبب فقدانهم لعملهم السابق الى سياسة تقليص العمالة وحل الكثير من المؤسسات التابعة للقطاع
- وتؤكد الشواهد ان حوالي 70 % من اسباب بطالة اعادة الادماج سببها اعادة هيكلة المؤسسات الوطنية ، وتطبيق لتوصيات صندوق النقد الدولي ، ولاتقتصر بطالة اعادة الادماج على القطاع العام (52 %) ، بل تعدها الى القطاع الخاص بنسبة 48 %

بسبب نقص الخبرة ، وتقليسات الاسعار محليا والاحتكار الذي تمارسه بعض الفئاتداخل دواليب الادارة و الاقتصاده وغيرها .

- **البناء الطبقي للمجتمع الجزائري :**
- أدي مشروع الدولة الجزائرية في بناء الاقتصاد والمجتمع في ظل ما أطلق عليه الباحثون رأسمالية الدولة ، الى ظهور وتيلور فئات اجتماعية جديدة استفادت كثيرا من المشروع التنموي ودئمت وضعها الاجتماعي ، في حين عرفت فئات اجتماعية أخرى تدهورا في أوضاع ، خاصة في العشرية الاخيرة ، ومما لاشك فيه ان الدولة لعبت دوراهاما في اعادة تشكيل الاوضاع والعلاقات الطبقية في دول العالم الثالث ، فهي حالتى الجزائر واستقرارها السياسي سنة 1967 ، عملت الدولة على اعادة ترتيب الاوضاع الطبقية تحديد الاولويات الى ان اهم خلاصة تم استخلاصها من سنوات التحويلات التنموية هو برجوازية الدولة التي تضم التكلفوقراط والبيروقراط والبرجوازية الصغيرة الماسكة بزمام السلطة السياسية (1)
- فمثلا يرى ريتشارد سكلار" انه من الافضل وصف الطبقة الجديدة التي تكونت في العالم الثالث من خلال مشاريع الدولة التموية " بالبرجوازية " وذلك لانها لا تقتصر على قطاع الدولة والجهاز الحكومي فقط ،بل انها تسيطر على القطاع الاقتصادي ايضا سواء العام منه او المتعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات ، وهو يري انه من غير الدقيق القول
- ان هذه الطبقة قد جعلت من الدولة غاية في حد ذاتها كما انه ليس من الصحيح انها تعمل على خدمة الرأسمالية العالمية أي انها جعلت من يدها " دولة للابحار " – لان الحقيقة في رآيه ان علاقات السلطة التي تربط هذه الطبقة ثنات مجتمعها المحلي من ناحية وطبقة رجال الاعمال الدولة من ناحية أخرى هي علاقات معقدة ودائمة الخطورة (2)
- أما الباحث السنهاس (H-ELSENHAS)أطلق عليها : الطبقة الدولية ، التي تتكون حسب راسه من أعضاء الحكومة – الادارات – الجيش –الاحزاب – التنظيمات الجماهرية ادارة اشتراكات العمومية الذين يقرون الحكم في كلية العمل الاجتماعية ، ويرجع سب تكون مثل هذه الطبقات المسيرة والحكمة في العالم الثالث الى الكفاح من اجل الاستحواذ على الربع الذي يعتبر عاملا اساسيا شكليا (3)
- وفي الحقيقة ان الدراسات التي تناولت البناء الطبقي في الجزائر قليلة نسبيا ، ربما يرجع ذلك الى عدم توفر البيانات والمعلومات التي تسمح بتحديد هذه الفئات أو الطبقات

---

(1) اسماعيل مرة –صالح فيلالي –فوضيل دليو – مستقبل الديمقراطية الشعبية في الجزائر – مرجع سابق ص 219

(2) الاوبي – العرب ومشكلات الدولة –مرجع سابق –ص 46

(3) عبد العالي دلبة –الدولة الجزائرية الحديثة –مرجع سابق ص 172

- وكا ذكرنا سالفا ، أن اهم نتائج هذه التجربة التنموية في الجزائر وهو حدوث عملية استقطاب ، حيث برجوازية

الدولة تضم شرائح متعددة تحث سيطرة برجوازية صغيرة سأكوزة على القرار السياسي ، والطبقة العاملة عموما وبقية افراد المجتمع وهي شريحة كبرى تعتبر أكبر خاصة من كل التغيرات التى طرات على المشروع التنموى – بعدأن حققت بعض المكاسب المادية في بداية المرحلة ، والبرامج الدولة المطبقة ثن نقص على شكلات البطالة والسكن والى تحسن المستوى المعيشي للفلاحين وضمن هذه الرؤية يسري الاقتصاد بين أشهر في أحد دراساته – (1) انه من بين النتائج الاجتماعية للتنمية الاقتصادية او ماسماه بإعادة الهيكلة الاجتماعية ، اربع نتائج أساسية :

1- تطور العمل المأجور نسبة الماجورين في السكان العاملين لم تتوقف عن الزيادة منذ عام1962 ،يث وصلت سنة 1986 ، 146 % ويري ابن اشهو ان التطور الاصل لايرجع نقط الى الوسع في قطاع الخدمات والتضييع بل ايضا لتطوير عمل الدولة في التعليم والصحة والادارة .

2- تطور البرجوازية الصغيرة : فالحدث الثاني الهام على الصعيد الاجتماعي هو تطور البرجوازية الصغيرة ويقصدبها الفئة التي تملك وسائل الانتاج الفكري او المادي ويبع في السوق سلعها وخدماتها .

3- تطور البرجوازية الخاصة المحلية : يرفض بن اشهر مفهوم البرجوازية الوطنية لان هذا المفهوم يعدصالحا من الوجهة العملية لان هذا المفهوم يرجع الى فترة تاريخية معروفة وهي حالة تشكل البرجوازية في اروبا الغربية ، أما برجوازية العالم الثالث في ظل التبعية وفي ظل الظروف لم تستطع على المستوى المحلي اعداد مشروع اجمالى لتطور رأسمالية تشكل مستقبل ولهذا السبب يقترح مصطلح البرجوازية المحلية ، والتي تسعي للبحث عن استقلالها الفعلي تجاه السوق العالمي ، لكن هذا على الاقل كان في بداية التسعينيات لكن في العشرية الاخرى ونلاحظ انها اصبحت تكوين التبعية ، لاقل مصالحها بدلا من الاستغلالها .

4- الشرائح الاقتصادية المسيطرة : شل رخص لمصالح البرجوازية الوطنية رفض الكاتب مفهوم برجوازية الدولة ، وذلك حسب رأيه تحسبات ثلاث معايير رئيسية تحدد معالم هذه الطبقة في المجتمع الجزائري وهي:

1 - مفهوم اعادة اتاج وسائل الانتاج وفي ظل غياب سياسة تكنولوجية مستقلة – يجعل من الصعب الاعتقاد بالاستقلال السني لما يسمى برجوازية الدولة

2 - المعيار الثاني : ويتمثل في تنظيم وتحسين شروط اعادة انتاج قوة العمل ومن هذه الناحية ، فإن برجوازية الدولة غير قادرة على تامين شروط سياسية كللة لإعادة انتاج سيطرتها الطبقية ، وخير دليل على ذلك هو التاخر المتراكم في ميادين الصحة والسكن والنقل الذي يتسبب عدم وجود طبقية

3- المعيار الثالث : هو علاقتها مع البرجوازية الخاصة الكلاسيكية وهذا من خلال علاقات غير متكافئة ،يعتبر عن نقل فائض القيمية من القطاع العام الى القطاع الخاص وبالتالي كأنها علاقات تتعية ولومينا الاول والاخير ، ومن خلال سياسة الاسعار وسياسة الاجوزر أومن خلال توزيع قوة العمل او السياسة التجارية .

- من هذه المعايير يرفض " بن أشهر " فكرة برجوازية الدولة التي تتمتع بسلطتي اقتصادية ويفضل استعمال تصنيف آخر بحيث يتميز نوعين او قسمين من الشرائح الاقتصادية كنتيجة لبرنامج الدولة التنموية ، وها تين الشريحتين هما المؤسسات وبيروقراطية اقتصاد الدولة (2)

(1) بن اشر – التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط – مرجع سابق –ص 438-497
(2) نفس المرجع – ص 491-499

- اما الباحثة الجزائرية مغنية الازوق ومن خلال مؤلفتها " نشوء الطبقات في الجزائر " تناولت النسبة الطبقية الجزائرية من خلال حكومة "ابن بلة ، بومدين " وذلك من خلال ثلاثة قرارات سياسية هامة حسب قولها ، وهي على التوالي (1)
- 1 التبني الرسمي للتسير الذاتي العمالي وتطوره
- 2 السيطرة التى مارستها الحكومة على اتجاد العمال
- 3 خلق المؤسسات الوطنية وتطور قانون الاستثمارات .
- ومن دراستها التحليلية لهذه النتائج والضروف التي جرت فيها سواء المحلية او الدولية الى نتيجتين يدويتان مهمتان هما :
- أ –التي الرسمي للتسير الذاتي ادي الى تيلور المصالح الطبقة خاصة على المستوى السياسي العام
- ب وامتلاك البرجوازية لجيش منظم وقوى ادى الى سيطرتها السلطة الاقتصادية والسياسة وتوجيها للعملية التنموية وذلك يتخالف مع البرجوازية التكنولوجية ، التي اختلفت مناصب رفيعة في أجهزة الدولة
- أما الدراسة التي أجراها الباحث الفرنسي اليساري " ديران "(1) حول الطبقات أو الفئات الاجتماعية في الجزائر فأوصلته الى :
- 1 فلاحين متوسطين وعمال زراعيين
- 2 القطاع المسير ذاتها التعاقدون مع جهاز الدولة
- 3 الفلاحين الصغار
- 4الفلاحين الفقراء
- 5 البرجوازية الوطنية : والتي توجد في تعارض مع الطبقة العاملة في اطار علاقات الانتاج الراسمالي
- 6 لتكتوتراط الدولة وهي الفئة القادمة من القطاع الصناعي
- 7 المهندسين التقنيين ، الاطارات
- 8 البطالين واصحاب التشغيل

- 9البرجوازية الصغيرة والمتوسطة والتجارية التي سماها الباحث البرجوازية الصغيرة
- وكما يظهر ان هذه التقسيم ضوؤ اكثر منه طبقي ، وذلك لجميع معايير التصنيف ، وللتناقضات الأساليب الإنتاجية وتعددها ،رغم سيطرة الدولة على قوة العمل في المجتمع الجزائري
- الى أن التغيرات والتحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري عبر العقود الاخيرة بين القرن العشرين ادن على الاقل الى تيلور طيقات اجتماعيه هي :
- 1 برجوازية صناعية – تيجارية – ملاك ارضي – مقاولات
- 2 طبقة العمال والفلاحون
- 3 طبقة الفقراء والكادحون
- 5 اختلال في توزيع الدخل الوطني حيث تشم الفئات النتهية الوظيف العمومي يجمود وسط تنمية دخولهامن جهة ، وعدم قدرتها على ملاقة التغيرات السريعة والمرتفعة في الاسعار بين جهاته اخري على ملاحقة التغيرات السريعة والمرتفعة في الاسعار بين جهت أخرى
- ايضا لايخضع هذا التوزيع للثروة بين مختلف شرائح المجتمع للمعايير منطقة وعقلانية ، بل بطرق عشوائية ، ويستفيد منها المضاربون والمغامرون والطفيلون ،مما زاد من حدة القوارته الاجتماعية ، حيث يزداد ثراء فئات محددة ، وتضمحل وتزول فئات كاملة ، كما يحدث لفئات الطبقة الوسطي التي عرفت محدار اجتماعيا خطيرا ، وتفقدنها الكثيرمن الكتسبات التي تحققت في السابق .

(1) عبد العالي دبلة – الدولة الجزائرية الحديثة مرجع سابق ص 174

5- تفشي وانتشار الرشوة والفساد الادارية كنتيجة للتضخم وانخفاض قيمته العملية الوطنية ، ولاستقرار السياسي ، والفوضي الاقتصادية ، مما اثر سلبا سواء على الاداء الاداري او على القيمية العمل في حد ذاته ، وزادبين ارتفاع نسبة هجرة الكفاءات البشرية للعمل في الخارج بعد التهميش الذي تتعرض له داخل الوطن بسبب المحسوبية والسر شاوي للحصول على الوظائف والمناصب ، والاستحقاقات العلمية .

6- تفشيي وانتشار الرشوة والفساد الاداري كنتيجة للتضخم وانخفاض قيمة العملية الوطنية واستقرار السياسة والفوضي الاقتصادية ، مما اثر سلب سواء على الاداء الاداري أوعلى القيمة العمل في حد ذاته ، وزادبين ارتفاع نسبته هجرة الكفاءات البشرية للعمل في الخارج بعد بعد التهميش الذي تتعرض له داخل الوطن بسبب المحسوبية والسرشاوي للحصول على الوظائف والمناصب والاستحقاقات العلمية .

7- الا انه يمكن في نهاية هذه العشرية وبعدالتعديلات الهيكلية والاختلافات الاقتصادية ، وعمليات الخصصة للقطاع العام ، تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد رسمي الى اقتصاد غير رسمي ، هذا الاخير الذي اصبح للعدبد دور

كبيرا من الناحية الاستعابية والتي ماتته والانتاجية وهذا ماستناوله لاحقا بالتفصيل .

- **المرحلة الثانية :**
- وهي بداية الاهتمام بالقطاع الزراعي ، ووضع برنامج خاص بها ،عبر عنه في فلسفة الثورة الزراعية ، التي اعلن عن ميلادها سنة 1971 ، وبدأت باصلاحات واصدار لموسم وزارية هدفها الاساسي ، القضاء على الملكية الكبيرة للاراضي الفلاحية ، واعادة توزيعها على نقراء الفلاحين ، وذلك بانشاء تعاونيات فلاحية يتم توفير وسائل الانتاج اللازمة لذلك ، وتحويل اسلوب الانتاج من معاشي الى انتاج نقدي ، وفي النهاية كانت تأمل الدول من وراء هذه التغيرات الجذرية ، هو تحسين مستوى معيشة سكان الريف والفلاحين .
- ونستوضع من خلال الجدول التالي حجم الاستثمارات التي خصصت للقطاع الزراعي من خلال المخططات الوطنية :
- جدول رقم 01- بين قيم الاستثمارات في مجال الزراعة خلال المخططات الوطنية

الفترة المجال	- المخطط الثلاثي	- المخطط الرباعي الاول	- المخطط الرباعي الثاني
- زراعة + ري	- %17	- % 14.5	- % 15
- زراعة +ري	- 1.9 مليار د.ج	- 4.5 مليار د.ج	- 6.6 مليار د.ج

المصدر = temmar.opcit-p29-30

-نلاحظ من خلال هذا الجدول : ان قيمة الاستثمارات في ميدان الزراعة قد ازدادت من سنة 1967 م ،حيث احتلت المرتبة الثانية بعد الصناعة في المخطط الرباعي الثاني ، أماعلى مسوى الانتاج ورغم هذه الاصلاحات ، فإن ظل دائما في الة تدهور ولم يتمكن هذه السياسة الراعية من تحقيق الاكتفاء الذاتي ، الذي كان أحد ابرز اهداف المشروع التنموية ، بغية التخلص من التبعية للخارج حتي اعتبر بعض الخبراء ان هذه الاصلاحات لم يكن سوى مجرد تعديلات تقنية عملت على تحديث القطاع الفلاحي دون زيادة في فاعليته .

(1)- نور الدين زمام – مرجع سيف ذكرة –ص 127

(2) نور الدين زمام – مرجع سيف ذكرة –ص 128

الجدول الآتي : يوضح العجز في انتاج القمح والشعير في الفترة الممتدة مابين 1970 – 1977 م

جدول رقم 02: بين العجز في انتاج الحبوب (القمح والشعير) =

الفترة	1970م الى 1977 م
القمح	
الاستهلاك	2.8 م طن
الانتاج	1.7 م طن
العجز –استراد	1.1 م طن

الشعير	
استهلاك	0.66 م طن
الانتاج	90.55 طن
عجز – استراد	0.11 طن

الابعاد الاجتماعية :

- لم يخط القطاع الاجتماعي بنفس الاهتمام الذي حضي به قطاعي الصناعة والزراعية ، من حيث الاستثمارات كما سيتضح لحقا ، وعموما تدينات الدول مجهودات معتبرة من أجل التعوض بالجانب الاجتماعي الذي كان تأخره واضحا نتيجة للمهتمين الذي شهدة خلال الفترة الاستعمارية الطويلة التي تعرض لها المجتمع الجزائري ، لذلك ستركز على ثلاثة ابعاد اجتماعية رئيسة عرفتها هذه الحرية التنموية ،ألاوهي التعليم والصحة والسكن ، والتي بلاشك كانت لها أثار الجانبية على الشرائح الاجتماعية المختلف ، وخصوصا الفقيرة منها
- **1 التعليم :**
- شكل التعليم أد المتغيرات الأساسية في مجتمع البرامج التي شهدها العالم ، ويرجع دوره الرئيسى في تنمية القدرات العقلية للازاد نتيجة التحكم في عملية التنمية ذاتها ، والفرضية الراجح في هذا المجال هي المسار التعليم عامل حاسم في عملية التنمية أوائه احد مستلزماته (2).
- وانطلاقا من هذه البعد ركزت التحريرية الجزائرية على هذا المتغير المحدد في عمليتها التنموية قياسا بالجوانب الاخرى كالصحة والسكان
- ولقد كانت الاهداف المحددة سياسة التعليم في الجزائر تتخلص في مجموعة النقاط التالية :
- 1 الاستجابي للمطلب الاجتماعي للتربية وذلك بواسطة الديمقراطية
- 2 ربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية وذلك باعطاء الاولوية للمواد العلمية .
- 3 جعل التعليم اجتماعيا ، ذلك بالتعريب والجرأة سواء للاساندة او البرامج .
- وعتبر ديمقراطية التعليمية من العناصر التي ارتكز عليها السنق التعليمي في الجزائر ولخصناها في مايلي :

6- اتاحة فرص التعليم امام جميع الاطفال الجزائريين
7- تعميم المدارس في جميع ارجاء الوطن الجزائري
8- مجانية التعليم من المستوى الاول الى العالي
9- توتر الدولة المنهج الدراسة ، والعلاج ، والمطاعم المدرسية ، لجميع الاطفال والتلاميذ ، وخاصة الفقراء منهم
10- توفير النسب المدرسية والاوات المدرسية ، وتوزيعها مجانا على الاطفال الفقراء تشجيعهم على الدراسة ومتابعة التعليم (3)

(4) المصدر – عبد العالي دبلة مرجع سابق – ص 97
(5) –د- عبد العالي دبلة – مرجع سابق – 103

(6) راب زكي – سياسة التعريف في الجزائر – 1 المستقبل العربي – عدد 57 – نوفمبر 1983 ص81

- كل ماسلف كان يعكس ضعف البنية الاجتماعية ، ونقر غالبية الشرائح الاجتماعية المشكلة لها ، وذلك كنتيجة للفترة الاستعمارية الطويلة التي عانا منها الشعب الجزائري ككل ، رغم ان هذه التطبيقات اصطدمت بعدة نوائق الامكانات المادية والبشرية
- انطلاقا من هذا أعدت الدولة الجزائرية برنامج تربوي كان في بداية الاستقلال امتداد للمنهج الفرنسي ، ثم بعد ذلك ادخلت عليه بعض التغيرات وخاصة بعد تدرس بعض المواد باللغة العربية ، يبتدأ بعدها مرحلة تعريب شاملة وبموجب هذا البرنامج ينبغي على لكل تلميذ بلغ السن القانوني ان يلتحق بالمدرسة
- بذلك قامت الحكومة بانشاء العدد من المدارس والمنشأت التعليمية خلال هذه الفترة ، مما أدي الى ارتفاع كبير لعدد التلاميذ في الصف الابتدائي على سبيل المثال في سنة 1963 م : كان عدد التلاميذ في الصف الابتدائي : 869.000 يبلغ سنة 1972 – 2.254.400 وهذه النسبة تعتبر مشحنة في دول خوجت لتوها من الاستعمار (1)
- وقد بلغت نسبة مساهمة الدول في هذا المجال 25 % من ميزانيتها مما يشكل عقيمة لايسهل تذليلها اذا يبقي الحق في التعليم مطلبا دائما في المجتمع الجزائري هذا التوسع في اعداد طالبي العلم ، توافق وعدد من الاصلاحات التربوية اهمها تلك التي تحققت في التلعيم العالي عام 1971 م ، وفي التربية التأسيسة عام 1976 م ، وفي التعليم والتدريب المهني (1)
- ويمكن ان تظهر مقدار التطور الذي الذي حدث في ازدياد عدد التلاميذ والطلبة من خلال الجدول التالي الذي يوضح هذه الحقيقة ، مقارنة بين السنتين الدراستيين 1963/1962 ، 1984 / 1985

جدول رقم : بين تطور عدد التلاميذ والطلبة خلال السنتين الدراسيتين 1962 / 1965 ، 1983/ 1984 :

النسبة المرحلة	1964/ 1965	1984/1983
الابتدائي	777636	333636
المتوسط الثانوي	51682	1452384
العالي	2717	11002

لقد كانت كل سنة دراسية تشهد ازدياد كبيرا في عدد التلاميذ والاقسام الدراسية وفي هذا الاطار عقد " عبد الكريم بن محمود " في بداية العام الدراسي 1974- 1975 اشار فيه الى عدد التلاميذ يتجاوز في ملايين وهي نسبة تمثل تقريبا خمس الشعب الجزائرية في ذلك الوقت ، مما يتطلب منه بناء 700 فصلا دراسيا جديد و37000 مقرا للتعليم ، وبناء 50 مؤسسة جديدة لتعليم المتوسط الثانوي (2)

- وهذا يمكن إدراك البداية الحقيقيةالسياسة الجزائرية في مجال التعليم والى يومنا هذا ورغما من السبب العالية للعدد التلاميذ في سن الدراسة ، والتي ترجع الى النسب العالية في عدد المواليد ، فمازال من حق كل طفل الدخول الى المدرسة .
وفي المجال الجامعي فالامر سار على نفس الوتيرة فقيل سنة 1966 م كانت هناك جامعة واحدة تضم حوالي 300 طالب ، ليبلغ حوالي 3400 طالب سنة 1972 ، وارتفع عدد المدرسين من 298 سنة 1962م ، من بينهم 82 جزائريا ، الى 724 من بينهم 380 جزائريا في سنة 1968 (3)
(1) بن الشهو : التحريرية الجزائرية في التنمية – في نادرفرجاني وآخرون – التنمية المستقلة في الوطن العربي –بيروت – مركز دريات الوحدة العربية 1986 – 506
(2) خيري عزيز – التحرير الجزائري في التنمية والتحديث – القاهرة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – 1978 –ص 127
(3) عبد العالي – دبلة مربع سابق –ص 108

-وفي سنة 1963 تخرج من جامعة الجزائر 95 اطار ، وبلغ هذا العدد في سنة 1969 – 817 اطار ، وفي سنة 1979 تخرج في الجامعة الجزائرية ، 7000 اطار ، ولقد كانت تلسقة الجزائر في ميدان التعليم العالي تركز بالخصوص على الجانب النوعي ، وكان التسن الذي ايظهر في ميدان التعليم ، راجع الى العوامل .
معينة تحكمت في فلسفة التعليم العالي وهي :
1- انشاء ديوان المطبوعات الجامعية الذي يتبع في آيال تربية توفير الكتب والنشورات التي تسمح للطلبة بمواصلة تعليمهم بدون مشكلات في هذا الصدد
2 – اما العامل الثاني يتمثل في التكوين خارج البلد ، نفي سنة 1973 كان هناك حوالى 20000 طالب يتكونون في الخارج ويرجع اهتمام الجزائريين ، وهذا تحقق لمبدأ الجزائر الذي ذكرناه سابق . اا في مجال الاساتذة والمدرسين اصبح عددهم سنة 1979 = 4900 استاذا من بينهم 315 جزائري .
3- أما العامل الثالث ونتيجة للتطورات التي حصلت في مجال عدد الطلبة والمدرسية بدأ الاهتمام بالفروع العلمية حيث اصبح لها الاهمية بالنسبة لياني الفروع الأخرى وفي هذا الاطار ومن 2300 طالب جديد 16.4% منهم سجلو في العلوم الدقيقة و15.6 % في الطب 25.8 % في العلوم الاجتماعية و42 % في التكنولوجية بينما كان عدد الذين سجلوا في التكنولوجية نسبة 1979 حوالى 15 % (1)
هذا التوجه الجديد يفسر حرص الدولة الجزائرية على الدخول الى عصر التكنولوجيا والعلوم المتقدمة لتحرير من كافة اشكال التبعية والتخلف وخاصة في جانب التكنولوجيا التي تعتبر اسمه المشتركة لغالبية بلدان العالم الثالث .
والى جانب هذا هناك مجال محو الامية والذي ياشرته الدولة الجزائرية في أكتوبر سنة 1970م ، حيث قمت بجملة كبيرة محو الأمية وتعليم العربية للاطفال الذين لم يتعلموا وكذلك الشيوخ والنساء وشملت هذه الجملة كل القطاعات بما فيها المساجد

، والاحياء ، وغيرها واستخدمت مختلف الوسائل والتي على رأسها وسائل الاعلام حيث أصبح التلفزيون الجزائري بيت سة ساعات يوميا باللغة العربية ، وقد كانت نسبة الامية للجزائرين بين 15 – 24 سنة من العمر تبلغ 92 % عام 194 ، 88 % للذكور ، 96 % للاناث ، وتشير هذه التقارير الى ان هذا المعدل انخفض الى 67 % محلول عام 1966 م (1)-وعلى الرغم من ه١١ التراجع الامية ، فإن يتحارب الشعوب الاخري حد مشجعه بالنسبة للجزائريين حتي تستطيع ان تواصل حملتها ، كالمثال الكوبي ، حيث اعلن في هذا البلد سنة 1961 انها سنة الامية ، وذلك يوضح شعار "لكل أمي معلم –ولكل معلم أمي " مالبث أن أختفت الامية كليا من هذا البلد ، عن طريق تجنيد عشرات الملايين من الشباب معظمهم لايتجاوز اهتما المسؤولين بمو الامية كان كبيرا ،بناءا على ذلك فإن نسبة الامية – أخذت في التناقص سنة بعد الاخرى كما سيتضح من الجدول التالي :

جدول رقم : يبين تناقص الامية في الجزائريين السنوات 1966 – 1971 والتوقعات 1981

البنواة الاعمار	1966	1971	توقعات	
90سنوات فأكثر	75	67	50	4
14-10	49	41	24	8

المصدر 241 opctip. uartems

(1) - عبد العالي دبلة – مرجع سابق –ص 109

(2) عبد العالي دبلة مرجع سابق –ص 105

ولم بقتصر محو الامية على المال التقليدي بل تعدى ذلك الى المجال الوظيفي أو الامية الوظيفية ، وذلك نتيجة لتوجيهات اليونسكو في الندوة العالمية لوزراء التربية حول محور الامية التي نظمتها في ظهران (ديسمبر 1956) – حيث لاحظ المجتمعون انه يجب ان تمتد الحملة ضد الامية الى مجال التنمية ، وذلك بالتركيز على بعض المشروعات ذات الاولية ، وقد أخذت الجزائر بهذه التوصية وطبقتها على ثلاثة مشاريع مهمة بالنسبة لتنمية البلاد ، وهي القطاع المسير ذاتها والقطاع الصناعي بآرزيو ، ومنطقة عنابة التي يوجدبها أكبر مصنع للحديد والصلب ، والتي تتمتع كذلك بمنطقة زرعية هامة جدا .

- لكن في الاخير لم يستمر هذه الحملة طويلا لاصطدامها لحوائق مختلفة ومتعددة ، وعموما كانت العملية التعليمية في الجزائر تهدفالى مختلفة ومتعددة ، وعموما كانت العملية التعليمية في الجزائر تهدف الىنزع الطابع الاستعماري عليها وجعلها أكثر ديمقراطية حتى يصل الى أكبر عدد ممكن من أفرادالمجتمع ولايظل حكرا على فئات ذات امتيازات معينة داخل الدولة ، ويفضل التعليم عرفت الفئات الكادحة تحسنا في أوظاع الطبقة واستطاعت ان ترتقي في السلم الاجتماعي والطبقي ، وادى التعليم ككل الى احداث تغيير في البنة الطبقية للمجتمع الجزائري

خلال هذه الفترة كنتيجة لزيادة معدلات الحراك الاجتماعي العمودي على وجه الخصوص

2- السكن :

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية لسكان المدن خصوصا والهجرة الريفية المقدرة بحوالي 130ألف تسمية سنويا (1) ، جعل الدولة وسلطاتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة للحصول على سكن في المدينة أو القري المجاورة ، أما أهم إجراءات عملي اتخذته الدولة في بداية التسعينيات هو تشجيع الافراد على تولى عملية بأنفسهم ، عن طريق بيعهم المساحات مملوكة للدولة ، فتبدو قاصرة عن تغطية حاجات الذين لايملكون المباليغ الازمة لبناء السكن الشخصي (2)

- وانطلاقا من ضعف النموذج التنموى الجزائري فيما يخص الجوانب الاجتماعية فقد كانت السياسة السكنية اكثر الحلقات ضعفا ضمن سائر السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بسبب الاعتماد على السكانات الشعغرة التي تركها الاوربيون غدات الاستقلال ، ولم تمنح الدولة هذا القطاع الاهمية في الوقت الذي ضاعفت فيه التنمية الصناعية من حركة المخططات الوطنية يمكن ان ترصد حجم المبالغ المالية التي خصصت لهذا القطاع الحيوي :

جدول رقم : يوضح اتفاقات الاستثمارات في مجال السكن من خلال المخططات الثلاثة (المليار دينار)

الفترة القطاع	الخطط الثلاثي 1969- 67	الرباعي الاول 1973-70	الرباعي الثاني 1977-74
السكن	0.4	0.9	8.4

المصدر : fommar-opcit

- يزر هذا الجدول تطور المبالغ المعهدة لمجال السكن ولكن مقارنة مع مجالات أخرى ، تظهر ان الحصة المقررة للسكن ضعيفةجدا .

وربما يكون المخطط الرباعي الثاني أولى أهمية لسكن .وهذا نظرا التفاقم الازمة السكن ، وزيادة عدد الطلبات عليه وظهر الاحياء القصديرية بحواق المدن ،معبرة بشكل عن هذه المشكلة .

(1) البشير النجاتي – الخضروالتهيئة العمرانية في الجزائر –د-و-ج 2000 -56

(2) عبيد اللطيف بن اشهو –التجربة الجزائرية في التنمية –مرجع سابق ص 508

--- رغم أن سنة 1975 ،عرفت بداية الزيادة الحضيرة السكنية للجزائر لكن هذه الزيادة لم تستطع تلبية حاجات تشغيلة المصانع ، وتم تسليم 55.000 مسكن سنة1982 (1) ، فيما تدري الحاجة الفعلية بمليونين سكن (2) ، ولدينا الجدول التلي يوضح الوضيعية السكن لسنة 1978 م

وضعيتها المساكن البرنامج	مساكن مسجلة	مساكن في موزعة	مساكن في طريق الانجاز	مساكن لم يظلف في انجازها

برنامج مقرر قبل 1974	47042	36441	%77.5	9408	%20	1193	%2
برنامج مقرر بين 1974-1978	147589	13893	%9.5	10750	%68	329460	%22.5
المجموع	194631	50334	%25.8	20158	%56.6	34339	%17.6

المصدر وزارة السكن والبناء

ان عجز الدول عن توفير السكن جعلها تلجأ الى بعض الطرق والإجراءات الأخرى كالبناء الذاتي، والبناء الجاهز ، ولاكن بالرغم من كل هذه الاجراءات لم تتمكن السياسات التي رسمت لسكن من حل هذه المشكلة ، خاصة في المراحل التي تلت هذه الفترة بعد انهيار المشروع التنموى ذاته .

- ورغم الاتفاقات الاجتماعية سواء في هذا المجال او غيره ، لم تكن كافية للقضاء على التشوهات الهيكلية والاختلالات الاجتماعية ، بل حدث العكس تفاقمت وأدت الىا نتائج خطيرة على مستوى البنية الاجتماعية ككل .

3- الصحة :

بذلت الدولت جهودمعتبر من أجل القضاء على الامراض المزمنة والمعدية والخطيرة ، وتوفير الظروف الصحية الملائمة لكافة المواطنين ويعتبر اهم اجراء هو العلاج المجاني الذي اخترفي سنة 1974م . والذي يعتبر أحد اهم المكاسب التي حققتها الجزائر في هذا المجال الحشاس ، فمن حق كل فردأن يدخل الى المستشفي ويعالج مجانا ، رغم ان البعض يعتبر هذه الشعارات ضمن قضايا اديولوجية، كان يستخدمها النظام السياسي ليكسب انصار كثير بجانبه ، الى درجة ان هناك من يري بأن الخطاب الاديولوجي كان قويا في هذه الفترة ، وله تأثير كبير على البنية الاجتماعية والطبقية ، لذلك كانت بعض القرارات لها نتائج سلبية ، نتيجة لخضوعها لهذ المنطق .

رغم هذا الى ان مجال الصحة عرف لبعض التطور والنمو سواء من ناحية عدد الاطباء أو الجهاز الطبي ككل ، أو من ناحية عدد المستشفيات أو البنية التحتية لهذا المجال ، وكمثال لذلك سنوضح من خلال الجدولين التاليين:

(1)نفس المرجع السابق –ص 509

جدول رقم : يوضح تطور قطاع الصحة خلال الفترة 1965-1984

السنة الاطار	1965	1984
أطباء	1278	12082
صيادلة	240	1197
جراحوا أسنان	147	2880

جدول رقم : يوضح تطور المنشآت القاعدية خلال 1963-1984

السنة المنشآت	1963	1984
عدد الاسرة في المستشفيات	20471	49680
عدد المستشفيات	149	189
مراكز الصحة	200	869
قاعات صحية		279
قاعات العلاج	1013	219

- من خلال هذين الجدولين يبرز ان تطورات هائلة حدثت في هذا القطاع الصحي خلال هذه الفترة ، حيث خصصت لهذا القطاع (0.3 مليار دينار) في المخطط الثلاثي ، و1.5 مليار دينار في المخطط الرباعي الاول ، و5.7 مليار دينار في المخطط الرباعي الثاني .
- وعلى العموم فإن اهتمام الجزائربالصحة كبير جدا ، حيث عممت المستشفيات وقاعات العلاج وأطباء، وخاصة في المناطق الريفية التي أولت عناية خاصة بها ، وذلك لتحقيق سياسة التوازن الجهوي والتوازن بين الريف والمدينة .
- وعموما قد حققت الدولة خلال هذه الفترة نتائج مرضية في المجال الصحي اذ أضحى العلاج في متناول عدد أوسع من السكان ، وعرفت معدلات الوافيات انخفاضا نسبيا بفضل ارتفاع مستوى الخدمات الصحية ، وبفضل مكافحة آفات عدة كالحميات والسل والترخوما وغيرها ، أما مايمكن اعتباره من النقائص التي شهدها القطاع الصحي في الجزائر خلال تطوره في هذه السنوات وهي الامساوات بين المدن ، فقد استحوذ ت المدن الكبرى على اهم الانجازات الصحية كالجزائر العاصمة ، وهران ،قسنطينة ، التي احتلت المراكز الاولى في جانب توفير الخدمات الصحية وحتي التعليمية وحتي السكنية ، ورغم هذه السلبية الا ان العلاج المجاني احدالاهداف الكبرى لهذا المشروع التنموى يكون قد تحقق في المجال الصحي .

مرحلة الانفتاح الاقتصاد ي :

- وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978 م ، بدأت سيرة عهد جديد ، وبدأت السلطة الجديدة بعد أن أبعدت كل الفاعلين في المرحلة الاولى التفكير في ظرورت اجراء اصلاحات اقتصادية وتصحيحات جذرية ، شهدت تغييرات هيكلية شاملة مسست الارث الاقتصادي والاديولوجي للفترة التي سبقته وعرفت تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية تجسدت على ارض الواقع ، فالنجاح الذي حققته السلطة السابق في بعض المجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة ، اخفقت في مجالات اخرى كالسكن والعمل ، حاولت السلطة الجديدة تجاوز هذه المشكلات ، ويعتبر أهم لغييرفي هذا النموذج هو التحول من دعم الصناعة الثقيلة الى المجالات الاخرى كالزراعة والجانب الخدماتي ، وتم فتح المجال امام القطاع الخاص لبناء الاقتصادي الوطني واستفادته من كثير من التسهيلات الميدانية ، عكس التسنيف الذي عان منه هذا القطاع في المرحلة الاولى وتوسعت خلال هذه الفترة قاعدت البيروقراطية التي سيطرت على دواليب السلطة والادارة .(1)

- وفي بداية الثمانينات ارتفعت اسعار البترول الى معدلاتقياسية وجهت هذه المداخيل الى الجوانب اللاانتاجية وحاولت من خلالها السلطة كسب ثقة الجهة الاجتماعية ، لكن لم يستمر هذا طويلا حيث عرف العالم الأزمة المصرفية العالمية سنة 1987 م فظل ضعيف والقطاع الخاص المعمول عليه ،لم يؤدي الا الى خلق رآسمالية تجارية اختيارية ، تعني بإعادة توزيع الربع ، اكثر من القيام بعملية الانتاج ، بذلك سيعطي فيما يلي بعص المعطيات المتعلقة بتحديد الطبيعية الاقتصادية الجزائرية في الوقت الراهن :

أولا : طبيعة الاقتصاد الجزائري :

- يعاني الاقتصاد الجزائري ،من اختلالات هيكلية قرتيط أساسيا بالصادرات والاجراءات المائية للتجارة ، أضف اليها اعتماد أو ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات ، مما يجعله خاضعا للاسواق الماليه العالمية ، وبسببها يتعرض الاقتصاد الجزائري لدزات عنيفة ، رغم مايرة هذا القطاع من مداخيل تعمل على اعادة التوازن في نسب الصرف الحقيقة

- أما اختصاصى صندوق النقد الدولي فيري ان لجوء الجزائر الي تحرير التجارة الخارجية يساهم بايجابية في التأثير علي:

نسب الصرف وتوزيع الصادرا ،بالاضافة لحماية التجارة .

- وهكذا يتضح مرة أخرى أن قطاع المحروقات ،ظل مهيمنا خلال العشرية الاخيرة من القرن العشرين على الاقتصاد الجزائري رغم أنها دمجت ضمن الاسواق الصاعدة ، حيث أشارت آخر الاحصائيات (حيزران يوليو 1999 م) أن ما يعادل 96 % من إجمالي الصادرا الجزائرية ،هو من قطاع المحروقات بينما لا تمثل سوى25 % في اندونيسيا 15 % في المكسيك .17 % فينزويلا ، وهي الدولة التي شرعت في بناء نسيجها الصناعي في التسعينيات على غرار الجزائر (2)

(1) نور الدين زمام – مرجع سابق ص -195

(2) إسماعيل تيرة –فوضيل دليو – مستقبل الديمقراطية في الجزائر – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2002 – ص 218

- ويبقي قطاع المروقات من أنشط القطاعات الاقتصادية في الجزائر بنسبة نمو تتراو مابين 6% الى 7% خلال العشرية الحالية ، رغم محاولات الحكومات التي تعاقب على توزيع الصادرات تاريخ المحروقات
- لذلك سنعطي فيما يلي بعض خصائص الاقتصاد الجزائري خلال العشر سنوات الاخرى :
- 1 الاقتصاد الجزائري : هل هو اقتصاد ربعي ام انتاجي ؟
- من خلال ماسبق ذكره ان الاقتصاد الجزائري صبح اكثر اعتمادا على الرغم مما يدره القطاع المحروقات من نقد اجبي يعمل على تلبية الاجات الضرورية للاقتصاد الجزائري خلال العشر سنوات الاخري :
- 1 الاقتصاد الجزائري : هل هو اقتصاد ربعي ان انتاجي ؟
- من خلال ماسبق ذكره أن الاقتصاد الجزائري أصبح أكثر إعتمادا على العائدات النقطية ، بالاضافة لاهماله للقطاع الفلاحي
- على الرغم مما يدره القطاع المحروقات من نقد جني يعمل على تلبية الحاجات الضرورية لاقتصاد الجزائري ، غير ان ارتباطها بالأسواق العالمية ، يجعلها خاضعة لتقلبات هذه الاخيرة ، وتبقى أهميتها دائمة مرهونة بإستمرار تدفق الربع البترولي ، الذي يعمل على تلبية متطلبات الاستمارات الجديدة ، (1) .
- -تمويل الاستمارات الجديدة
- صيانة البنية الاساسية وترسمها
- المواجهة حاجة النشاطان الاقتصادية والاجتماعية
- الدعم الحكومي المباشر

مواجهة احيتياجات الانفاق . - هذا الاعتماد المفرط على عائدات البترول يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ربيعيا أحديا ، وما يزيد في خطورة الوضع هو الزيادة السكانية العالية إذبلغت 2.8% تسعينات القرن الماضي ، وهي من أعلى المعدلات في العالم ، لذلك حدث لاتوازن بين النمو السكاني ، اضف الى هذه الضغوط ، مشكلة أخرى وهي ان سياسات التكليف الهيكلي، تخضع اساسا بمنطق واحد وهو اتاحة فرصة للبلدان المدنية في دفع خدمة الديون مهما كان الثمن ، فالقيود المفروضة هي خارجية بالاساس مما يزيد فيتبعية الاقتصاد المحلي للاسواق العالمية ، وتعمل سياسات الاصلاح والتكليف الهيكلي للنظم الانتاجية ،على تصحيح الاختلالات المالية لتفادي الخطر الذي يمكن ان تتعرض له سواء البلدان النائية او المدينة ، على حد سواء ،لذلك تتتحمل في الغالب الدول المدنية تبعيات هذه الاصلاحات والتعديل الهيكلي المفروض عليها ، فقد شهد الاقتصاد الجزائري انخفاصا متواصل المعدلات النمو ، حيث نزلت في ميزات الى مادون الصفر ، وانخفاض مصادر التمويل

الناجمة عن التصدير وغياب الاستثمار الازم لتكوين رأس المال واعادة العملية الانتاجية ادى هذا كله الى تفاقم الازمة الاقتصادية ، وتردد الاوضاع الاجتماعية ، وتدني القدرة الشرائية للمواطنين ، واشباع نطاق الفقراء ، وإزدياد الفوارق بين الطبقات الاجتماعية .
-ان هذه التقلبات التي عرفتها معدلات نمو الناتج الملي الاجتماعي المترتبة على اتباع سياسات التصيح الهيكلي .
- تركت بصمات هائلة وسلبية من خلال تكريس أكثر من تبعية للخارج وخاصة في ظل اهمال للمصادر الاكثر امانا في توفير العملة الصعبة اللازمة للتنمية ، والمتمثلة اساسا في العمل المنتج واستغلال الارض الزراعية.
2 – الاقتصاد الجزائري بين الاستقلالية والتبعية :
- أكد الكثير من الخبراء الاقتصاديين ان سياسة تصنيع الصناعة التي اتجهتها الجزائر خلال السبعينيات من القرن العشرين ، حققت في البداية حسب المعطيات الواقعية نتائج مثيرة للاعجاب ، فالقطاع الصناعي الذي تم بموجبي خلق بناء تحتي صناعي كإنتاج الصلب والمركبات والآلات ،فضلا عن الفساعات البتروكميائية والمكانيكيةوالالكترونية ، وقد أثبتت هذه التجربة الترر والنسبي لاقتصادي الجزائري ، وبناء شركات ومؤسسات وطنية ، وارتفعت معدلات الاستثمار الى 20 مليار دولار الى جانب الاهمية التي اسستها السياسات التسير الاشتراكي على غرار التسير الذاتي والثورة الزراعية في المجال الفلاحي (1)
- لكن مع مرور الزمن اتضحت بعض الاختلافات الهيكلية وبخاصة في القطاع الزراعي ، وقطاع البناء وقطاع الري ، وكذلك مستوى الآداء الفاعلية الاقتصادية ، التي اصبحت فيما بعد تؤرق الاقتصاديين
- أما خلال الفتر الممتدة من عام 1980 م الى 1990 ، كما ذكرنا سابقا ، فقد عرفت الجزائر فيها اعادة هيكلة المؤسسات الوطنية مما انعكس سلبا على الاقتصاد ، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي
وارتفاع لجم البطالة والتضخم ووصلت المديونية الى مستوى عالي بالاضافة الى انهيار اسعار البترول سنة 1956 ،مما فاقم الازمة وزاد من حدتها .
- ومع فشل الاصلات الاقتصادية في تحقيق الاهداف المرجوة منها واخلاس منها معظم المؤسسات في بداية التسعينيات (2)
الامر الذي اجير الدولة الجزائرية على اللجوء الى الهيئات المالية والدولية التي كانت ترفض التعامل معها من قبل ،بسبب الشروط التي ترفضها هذه المؤسسات على الدول النامية خشية المساس بسيادتها الوطنية واستقلاقها السياسي .
(1) مغنية الازرق – نشوء الطبقات في الجزائر – دراسة الاستعمار والتغيير السياسي – ترجمة سمير كرم ، بيروت – مؤسسة الابحاث العربية -1980 ص 12 13
(2) اسماعيل خيرة – فوضيل دليو – صالح فيلالي – مستقبل الديمقراطية الجزائري – مرجع سابق ص 255

- وانطلاقا من الضروف الداخلية ، والمتمثلة في احتجاجات الجبهة الاجتماعية ، وعلى رأسها العمال ، والعوامل الخارجية المتمثلة في ديون العولمة ، ونهاية الحرب الباردة ، والضغط على الدول النامية ، توجهت الجزائر تدريجيا نحو اقتصاد السوق ، وبالتالي تم تحديد الاقتصاد الى خطوات تحرير التجارة الخارجية والاعتماد على آليته العرض والطلب في تديد الاسعار والفوائد وتسبب الصرف ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية لأساسية .
- وقد تم خلال المرلة المتدة بين 1990 الى 1994 اكمال اصلاح المؤسسات العامة التي سمع لها بالستقلال التام في اتخاذ القرارات الادارية والمالية ،على أساس قوانين السوق الحرة ،وترك لهارية تديد الاسعار والتكلف ، واعطاء هذه المؤسسات مرونة اكبر في استخدام موارد النقد الاجنبي ، وأخير في هذه الفترة مشاركة القطاع الخاص في نشاه الانتاجي .
- وخلال نفس الفترة فت باب الاستثمار للاجابي الى لم تدد الدولة وبيئة المستقرة ، فانتصر نشاط الشركات الاجنبية على بعض القطاعات ذات الفوائد المؤكدة كقطاع المروقات ، وتفاقمت في هذه المرلة المديونية الخارجية ، وصلت خدمة الديون وحدها سنة 1989 والى 41 % من المداخيل ، فضلا من زيادة دمج الاقتصاد الجزائري في التنسيق الرأسمالي العالمي ، ومن اهم وشرات التي تعطي في هذا السياق عن درجة التبعية ، هو العجز الغذائي ،حيث ارتفعت نسبة الاعتماد على استراد الاغذية من 23 % عام 1970 الى 70 % عام 1990 (1) مما انعكس سلبا على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للافراد المجتمع الجزائرية ، بعد ان اصبح الغذاء سلاحا تلوح به الدول المحتكرة من اجل تحقيق مكاسب اقتصادية داخل الدول النامية

13 – اتجاهات التطور الاقتصادي في الجزائر :

- ان الاصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في نهاية الثمانينات وبداية التسعنيات في المجال ،كانت بمثابة البداية الاول لوضع الآليات الازمة لما يعرف بإقتصاد السوق ،لكن ه\ه الاجراءات جاءت في ضروف الصعبة ،خاصة بعد ترد

2* مرحلة التعديل الهيكلي :

-بالرغم من واقع الازمة الاقتصادية التي ابتدأت منه منتصف الثمانينات الى ان الدولة الجزائرية صمدت طويلا في وجهه الصندوق النقد الدولي ، ورنفسق تطبيق برنامج التعديلي الهيكلي ، غير ان ه\ه المواجهة ،ونظرا الضر وف واسباب عدة كتراجع اسعار البترول ، وازدياد خدمة الديون الخارجية ، واشغال الجبهة الاجتماعية سنة 1988 ، ضعفت وتفاقمت الازمة وازدياد حدة ، مع مطلع التسعينيات نتيجة الأزمة السياسية الامنية ،التي عرفتها الدولة الجزائرية وشهدت الفتر الممتدة بين 1989 -1995 م عديد الاضربات العمالية ، المناهضة لسياسات الكومة المطبقة ورغم الماولات التي قامت بها الدولة ، لادخال اصلاحات اقتصادية على الاقتصاد الوطني ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ،

أولا انها لم تعطي نتائج ايجابية بقدر مازادت من حدة المشكلات ،فإضطرت كومة الزيرة الاول رضا مالك على فتح حوار مع صندوق النقد والبنك الدولي من أجل اعادة جدولة ديونها سنة 1994 م ، ومستلزم الجزائر بمقتضى ه\ا لإنتفاق بتطبيق برنامج هيكلي صارم

ولن يتمكن ه\ا البرنامج من تسين الاوضاع بقدر ماعلمت على اصعاف البنية الاقتصادية ، وسيبقي الديناميكية كما في السابق مرتبطة بقطاع المروقا ، أما الاستثمارات الاجنبي -أين توقعت اسعار البترول ، مما ادى الى اشغال الجبهة الاجتماعية ،خاصة الاصرابات التي دعت اليها مختلف النقابات العمالية ، اجريت النظام الساسي على اقترار التعددية السياسة واخزينة ، ادى هذا التغيير في بداية التسعينات الى ازمة امنية خطيرة ،واقتصاديا ،ارتفع حجم الديون الخارجية وزيادة معدلات التضخم ، واخلاس السياسة والاقتصادية الجزائرية لتنوية السلطة السياسة في منتصف

(1) اسماعيل خيرة – صالح فيلالي –فوضيل دليو – مستقبل الديمقراطية في الجزائر – مرجع سابق ص 226

التسعينيات الى الموافقة على شروط الصندوق النقد الدولى ،مقابل اعادة جدول الديون سنة 1994 م تثني السلطة الخط الليبرالي في الاقتصاد ، وبدأت العملية بتفكيك القطاع العام وخصصه وترير التجارية الخارجية واعطاء دور كبير للقطاع الخاصمما ادي ذلك الى تغيرات خيرية على مستوى البنية الاجتماعية ، ،وخاصة طبقة العمال ،والتي ساءت أوضاعها وازدادت خلال هذه الفترة معدلات الفقر والبطالة وتفاقم المشكلات وعجز الدولة عن خلها ،لذلك سنتناول فيما يلي هذه التغييرات :

2- **مرحلة اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني (1980-1990) :**

- كانت الطبقة السياسية على قناعة قامة لضرورة اداث سلسلة من التغيرات تستجيب للمالب الاجتماعية التي أغفلت في خضم التجربة التنموية السابقة ، وان تراعي المستجدات في مجال التسيير الاقتصادي ، بعدا اضطرا الطثير من الدول العالم الى الحد من سيطرة الدولة في المجال الاقتصادي ، ومحاولة تفضيل الجهاز الاقتصادي ، بأسلوب يبتسم تمييز من الحرية والامركزية ،مع ب\ل الجهد لتحسين أدائه .....(1)
- انطلاقا من هذه الفكرة ، أضف اليها ماذكرناه سايقا من ان السلطة السياسية في الجزائر ،تعتبر هو الموجة للعلمية التنموية وماتعززه من نموضع واتلال للموقع الجديدة ،من طرف الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع ، وعتبر عن كل هذا في اول مؤتمر لزب جبهة التحرير الوطني ، لصياغة سياسة تنموية جديدة ،عرفت بخلاصة صيلة الاقتصادية والاجتماعية لعشرية (1967 – 1978) وذلك باعتماده المخطط الخماسي الاول ال\ي اعطى اهمية كبيرة لتطوير قطاع الفلاة ، أما القطاع الصناعي ،فقد اقتصرت الاستثمارات المخصصة على انجاز البرامج المقررة من قيل النموذج السابقة ، وبدأت عملية عرفت بإعادة هيكلة القطاع العام .
- أما القطاع الخاص وبعيدا التهميش الذي تعرض له في المرحلة الاولى ،أصبح يخطي بالتشجيع من أجل الاستثمار في أغلب الصناعات ومستفيدا من تسهيلات فيما يتعلق بالقروض والتسويق (2)

- وبدأت القيادة الجديدة في تطبيق سياستها الاقتصادية المعتمدة اساسا على السراتية واعادة هيكلية المؤسسات الصناعية الكبرى للتقيق زيادة فاعليتها ، ومارية تدرة المواد الاستهلاكية
- وذلك باصدار مرسوم 86 -242 الؤرخ في 4اكتوبر يحدد أهداف الهيكلة في ثلاثة نقاط هي :
- 1 تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضملن التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية
- 2 تدعيم الفاعية المؤسسات العمومية بالتحكم الافضل في الانتاج عن طريق استعمال عقلاني للكفاءات والموارد المالية .
- 3 توزيع الانشطة بكفاية متوازية عبر التراب الوطني (3)
- فإعادة الهيكلية عن بها تمكين المؤسسات من التسيير والتحكم في نشاط هند المؤسسات وجعلها اكثر فاعلية لان الاقتصاد الجزائري في ٥\ه المرلة اكبر مما كان عليه سنة 1963 م وحيث ادي هذه العملية الى تفتيت الشركات الوطنية الكبرى ، مثل : سونطراك وسيلاك ، وغيرها من الشركات العملاقة ،التي تمثل البنية التحتية للاقتصاد الوطني ، وتحولت من 150 شركة الى 480 مؤسسة عام 1982 م وابتدائي المؤسسات الولائية ليرتفع عددها الى 540 مؤسسة الى المؤسسات البلدية لتبلغ 1079 مؤسسة (4)

(5) على الكنتر – خمس دراسات حول الجزائر والعالم العربي – الزائر –ادار برشان لنشر 1995 م –ص 78 -79

(6) عبد العالي دبلة –مرجع سبق ذكرة – ص 126

(7) بن شهو – التجربة الجزائرية في التنمية والتخطط ،مرجع سابق ص 502

(8) حسن بهلول – الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسة – تشريح وصغية الجزائر – منشوراة – حلب 1993 –ص46

- أما الاقتصادي "أحمد هني " في أحد دراساته (1) لتعريف إعادة الهيكلة يتقلص دور القطاع العام والشركات الوطنية والحد من الامتيازات التي كان يتمتع بها التكتوتراط ، فما لاشك فيه ان الفترة السابقة تميزت لوجود شركات وطنية ضخمة وقليلة العدد تتكو كامل النشاط الاقتصادي ،حيث تمتع باتكار الانتاج والتسويق والاستراد ،مما اعطى قوة سياسة كبيرة لمديري هذه الشركات ،ويري النظام الجديد أن القطاع العام كذلك يعاني من الفوضى وعدم الخضوع لكليا الرقابة الدولة .

- أما الاقتصاد "بن أشهو " ،خيرى ان اعادة هيكلة المؤسسات العامة هي بالصرورة ملة اعادة توزيع السلطة الاقتصادية بين مختلف المؤسسات وبين مجمل القطاع الانتاجي العام والاداري المركزية أو الملية المكلفة مبدئيا لوظيفة ضبط الجهاز الاقتصادي (2)
- أما مبدئيا وعلى أرض الواقع ، لم تؤدي أعادة الهيكلة الى نتائج مرضية فالاهداف التي رسمت من أجلها لم تقق ، بل العكس تضررت العملية الانتاجية لانها جردت من وظيفة التسويق ، وجردت من الاستثماري وخمد النشاط الاقتصادي ككل ، وأكدت معظم الدراسات الاقتصادية الحديثة ، أن عملية اعادة تفكيكه وهيكلته .
- الشركات الوطنية ،لم يؤدي الالاضحاحها ، لتوفيق الاستثمارات الانتاجية والتوجيه للاستثمارات غير المنتخبة ،مما اثر سلبا على الحياة الاقتصادية عامة ، رغم المداخيل التربوية المرتفعة في بداية الثمانينات ، التي وجهت معظم اراداتها الى الاستهلاك .
- وأكد كثير من الخبراء ان الاصلات الاقتصادية التي اجراها النظام السياسي ، لم قد الا الاوضاع سواء ، ومازاء من حدة الازمة الاقتصادية ، تراجع أسعار البترول سنة 1986م ، علما بأن 97 % من الصادرات الجزائرية تتمثل في المحروقات ،فمن 13 مليار دولار سنة 1985 م الى 8.5 مليار دولار سنة 1986 م وخاصة أن 97 % كما ذكرنا سابقا من الصادرات الجزائرية تتمثل في المروقات ، الى جانب خدمة الديون التي اجيرت الدولة على اتباع سياسة تفسيفية شديدة فالواردات تقلصت منذ 1984 م حيث نزلت من 9 مليارد‌ولار الى 6.5 مليار دولار سنة 1987 م ، ومست بالخصوص السلع والتجهيزات والانتاج نصف المفسع وبدوره أقل الانتاج الصناعي والانتاج الغذائي ، فالنمو القيقي للانتاج الدخلي الخام ، الذي تعدي 7% سنة 1983 ، وصل الى 4% سنة 1985 يبلغ نسبته سنة 1986 (-1.5 %) ليصل الى 0.8 % سنة 1987 (3) .
- اذا اضفنا الى هذه المصاعب والمتاعب الاقتصادية احد المشاكل التي كانت السياسة الاقتصادية تتحاول الفضاء عبيها ، وعلى رأسها مشكل الشغل والقضاء على البطالة ، فلم تنجح السياسات الجديدة في هذا معناه غياب الاستثمار والذي يعني تقلص فرص الحصول أو توفير مناصب شغل جديدة ، ومنطفيا زيادة معدل البطالة ، وخاصة بعد سنة 1984 اين أخذ الخط البياني لتطوير الشغل اتجاها تنازليا ، وهبط رقم مناصب الشغل الجديدة من 150199 الى 130079 منصبا أي بنسبة 7.4 % عن السنة السابقة ، في الوقت الذي زاد فيه عدد السكان بمعدل 4.3 % وهذا معناه زيادة نسبة البطالة التي ارتفعت من 15.5 % سنة 1984 الى 17 %سنة 1986 م الى 17.2 % سنة 1989 (4)
- أما اكبر دليل على فشل سياسة الدولة على الاقل في الميدان الاجتماعي ،هو الاضرابات التي تشغلها العمال ، فالملاحظة الاحصائية لـ 17 سنة من العمل التنموى تحت قيادة الدولة ، يمكن ان

(4) مرجع سابق ص 122

(5) أحمد هني –ندوة حول الاجراءات الاقتصادية الاخرة بالجزائر – القاهرة –مركز البوث العربية 1988-ص 03-04

(6) Jeanleca ,etat et sourete enalgerie cllagre Bles Amede Aransmition –paris – sfricra ssan-1995-p43

نفوق فيه بين مرحلتين اساسيين حماة المرحلة الاولى من سنة 1969 الى 1980م والثانية من 1981 الى 1985 م ، ففي المرحلة الأولى فإن عدد الاضرابات انتقل من 72 في بداية المرحلة الى 922 في نهايتها ، وهذا يعن زيادة تقريبا بـ 130 % مقارنة مع تطور الشغل ، وهذا الاضرابات سببت كل الفروع الاقتصادية ، أما المرحلة الثانية بدأ عدد الاضرابات في التناول في سنة 1980 قدر العدد بـ922 منزل 1983 الى 680 (1)

- وتصور عامة يمكن القول ان الدولة الجزائرية في اطار عملها التنموي الديثة عملت على احداث تحولات في البني الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري والتي نذكر من ابرزها (2)
- 1 التوسع الكبير في إستخدام الايدي العاملة المأجورة أنقد تمنت السياسية التصنعية التي استعملها الدولة في التنمية من خلق الكثير من مناصب الشغل ، وإن كان على حساب الزراعة
- 2 توسيع دائرة الطبقة الوسطى المأثورة ، وغير المأجورة وزيادة الانماط الاستهلاك
- 3 تحسين وضع رأس المال ، وازداد حجمه ،رغم أن القطاع الخاص كان يقوم بممارسة نشاطه تحت رعاية الدولة ،وكان في الغالب يساهم في اعادة توزيع الربع أكثر من الانتاج ،وهي ظاهرة تعوق في الدولة البترولية ، حيث تتحالف فئات اجتماعية محددة لاعادة توزيع الربع البترولي –معتمدة في ذلك على الاحتكار
- 4 ظهور فئة إجتماعية حديثة تشكل من مدير في المنشآت العامة وكبار مسؤولي الادارة الاقتصادية ، الذين لو لوامهام الاقتصادية الوطني ، يمثل يلاحظ أن النمو الحقيقي الذي كان يعادل 7 % في الاعوام 1970 الى 1979 م ، 4.7 % في الاعوام 1980 الى 1984 و5.1 % في الاعوام 1984 الى 1985 ،و0.5 % في الاعوام 1985 الى 1986 ، وانخفض الى قيم سالية ،حيث وصل 2.7 % عام 1987 الى 1988 م
- وبدورها عرفت مناصب الشغل انخفاض محسوسا ،فبعدما كانت تقدر بـ 130.000 منصب شغل خلال المخطط الخماسي (1980 ،1984) أصبحت تقدر بـ 122.000 منصب شغل عام 1985 م ،و60.000 منصب شغل عام 1988 م (3)
- ومما يزيد من حدة الموقف بصور أكثر تفاقما هو حقيقة عالم الشغل، فمثلا كان عدد السكان الشطين عام 1987 يقدر بـ 1.300.000 ممن تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة ، أي ما يعادل 26.8 % وهم يمثلون مايزيد على 70 % من السكان دون عمل ، واستمر الخلل بين الخرجين من المدارس والجامعات ومراكز التكوين في تزايد

مستمر ففي عام 1987 بلغ عدد المتخرجين 500.000 بينما لم يبتعد عن المناصب المتوزع 64.000 منصبا (4)

- ومع الانهيار والمفاجيء لعائدات البترول (40%) عام 1986 ظهرت ثلاثة اختيارات من أجل تمويل ميزان المدفوعات :
- أ –الالتزام بتسديد خدمات المديونية ، والاعتماد على الافتراض القصير المدى لتغطية احتياجات الواردات .
- اشاء تطور الآلة الانتاج العام (5)
- فقد منح القطاع العام امكانيات كبيرة فهذه الفئات حتى ..... ويستفيد أكثر من نفسه الفئات الاخرى من العمل التنموي للدولة

1- عبد العالي دبلة –مرجع سابق – ص 141
2- عبد العالي دبلة –مرجع سابق – ص 135
3- اسماعيل خير – فوضيل وليو –صالح فيلالي – مستقبل الديمقراطية في الجزائر –ص 226
4- المرجع نفسه ص 277
5- بن اشهو – التحرير الجزائري في التمية – في نادر ترجامي –مرجع سابق ص 510 – 511

- هذا الاعتماد المفرط على عائدات البترول يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريبعيا أحديا ، وما يزيد في خطورة الوضع هو الزيادة السكانية العالية إذبلغت 2.8% تسعينات القرن الماضي ، وهي من أعلى المعدلات في العالم ، لذلك حدث لاتوازن بين النمو السكاني ، اضف الى هذه الضغوط ، مشكلة أخرى وهي ان سياسات التكليف الهيكلي، تخضع اساسا بمنطق واحد وهو اتاحة فرصة للبلدان المدنية في دفع خدمة الديون مهما كان الثمن ، فالقيود المفروضة هي خارجية بالاساس مما يزيد فيتبعية الاقتصاد المحلي للاسواق العالمية ، وتعمل سياسات الاصلاح والتكليف الهيكلي للنظم الانتاجية ،على تصحيح الاختلالات المالية لتفادي الخطر الذي يمكن ان تتعرض له سواء البلدان النائية او المدينة ، على حد سواء ،لذلك تتتتحمل في الغالب الدول المدنية تبعيات هذه الاصلاحات والتعديل الهيكلي المفروض عليها ، فقد شهد الاقتصاد الجزائري انخفاصا متواصل المعدلات النمو ، حيث نزلت في ميزات الى مادون الصفر ، وانخفاض مصادر التمويل الناجمة عن التصدير وغياب الاستثمار الازم لتكوين رأس المال واعادة العملية الانتاجية ادى هذا كله الى تفاقم الازمة الاقتصادية ، وتردد الاوضاع الاجتماعية ، وتدني القدرة الشرائية للمواطنين ، واشباع نطاق الفقراء ، وإزدياد الفوارق بين الطبقات الاجتماعية .

-ان هذه التقلبات التي عرفتها معدلات نمو الناتج الملي الاجتماعي المترتبة على اتباع سياسات التصيح الهيكلي .

- تركت بصمات هائلة وسلبية من خلال تكريس أكثر من تبعية للخارج وخاصة في ظل اهمال للمصادر الاكثر امانا في توفير العملة الصعبة اللازمة للتنمية ، والمتمثلة اساسا في العمل المنتج واستغلال الارض الزراعية.

2 – الاقتصاد الجزائري بين الاستقلالية والتبعية :

- أكد الكثير من الخبراء الاقتصاديين ان سياسة تصنيع الصناعة التي اتجهتها الجزائر خلال السبعينيات من القرن العشرين ، حققت في البداية حسب المعطيات الواقعية نتائج مثيرة للاعجاب ، فالقطاع الصناعي الذي تم بموجبي خلق بناء تحتي صناعي كإنتاج الصلب والمركبات والآلات ،فضلا عن الفساعات البتروكميائية والمكانيكيةوالالكترونية ، وقد أثبتت هذه التجربة الترر والنسبي لاقتصادي الجزائري ، وبناء شركات ومؤسسات وطنية ، وارتفعت معدلات الاستثمار الى 20 مليار دولار الى جانب الاهمية التي اسستها السياسات التسير الاشتراكي على غرار التسير الذاتي والثورة الزراعية في المجال الفلاحي (1)
- لكن مع مرور الزمن اتضحت بعض الاختلافات الهيكلية وبخاصة في القطاع الزراعي ، وقطاع البناء وقطاع الري ، وكذلك مستوى الآداء الفاعلية الاقتصادية ، التي اصبحت فيما بعد تؤرق الاقتصاديين
- أما خلال الفتر الممتدة من عام 1980 م الى 1990 ، كما ذكرنا سابقا ، فقد عرفت الجزائر فيها اعادة هيكلة المؤسسات الوطنية مما انعكس سلبا على الاقتصاد ، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي
وارتفاع لجم البطالة والتضخم ووصلت المديونية الى مستوى عالي بالاضافة الى انهيار اسعار البترول سنة 1956 ،مما فاقم الازمة وزاد من حدتها .
- ومع فشل الاصلات الاقتصادية في تحقيق الاهداف المرجوة منها واخلاس منها معظم المؤسسات في بداية التسعينيات (2)
الامر الذي اجير الدولة الجزائرية على اللجوء الى الهيئات المالية والدولية التي كانت ترفض التعامل معها من قبل ،بسبب الشروط التي ترفضها هذه المؤسسات على الدول النامية خشية المساس بسيادتها الوطنية واستقلاقها السياسي .

(3) مغنية الازرق – نشوء الطبقات في الجزائر – دراسة الاستعمار والتغيير السياسي – ترجمة سمير كرم ، بيروت – مؤسسة الابحاث العربية -1980 ص 12 13

(4) اسماعيل خيرة – فوضيل دليو – صالح فيلالي – مستقبل الديمقراطية الجزائري – مرجع سابق ص 255

- وانطلاقا من الضروف الداخلية ، والمتمثلة في احتجاجات الجبهة الاجتماعية ، وعلى رأسها العمال ، والعوامل الخارجية المتمثلة في ديون العولمة ، ونهاية الحرب الباردة ، والضغط على الدول النامية ، توجهت الجزائر تدريجيا نحو اقتصاد السوق ، وبالتالي تم تحديد الاقتصاد الى خطوات تحرير التجارة الخارجية والاعتماد على آليته العرض والطلب في تديد الاسعار والفوائد وتسبب الصرف ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية لأساسية .
- وقد تم خلال المرلة المتدة بين 1990 الى 1994 اكمال اصلاح المؤسسات العامة التي سمع لها بالستقلال التام في اتخاذ القرارات الادارية والمالية ،على أساس قوانين السوق الحرة ،وترك لهارية تديد الاسعار والتكلف ، واعطاء هذه المؤسسات مرونة اكبر في

استخدام موارد النقد الاجنبي ، وأخير في هذه الفترة مشاركة القطاع الخاص في نشاه الانتاجي .
- وخلال نفس الفترة فت باب الاستثمار للاجابي الى لم تدد الدولة وبيئة المستقرة ، فانتصر نشاط الشركات الاجنبية على بعض القطاعات ذات الفوائد المؤكدة كقطاع المروقات ، وتفاقمت في هذه المرلة المديونية الخارجية ، وصلت خدمة الديون وحدها سنة 1989 والى 41 % من المداخيل ، فضلا من زيادة دمج الاقتصاد الجزائري في التنسيق الرأسمالي العالمي ، ومن اهم وشرات التي تعطي في هذا السياق عن درجة التبعية ، هو العجز الغذائي ،حيث ارتفعت نسبة الاعتماد على استراد الاغذية من 23 % عام 1970 الى 70 % عام 1990 (1) مما انعكس سلبا على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للافراد المجتمع الجزائرية ، بعد ان اصبح الغذاء سلاحا تلوح به الدول المحتكرة من اجل تحقيق مكاسب اقتصادية داخل الدول النامية
13 – اتجاهات التطور الاقتصادي في الجزائر :
- ان الاصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في نهاية الثمانينات وبداية التسعنيات في المجال ،كانت بمثابة البداية الاول لوضع الآليات الازمة لما يعرف بإقتصاد السوق ،لكن ه\ه الاجراءات جاءت في ضروف الصعبة ،خاصة بعد ترد
2* مرحلة التعديل الهيكلي :
-بالرغم من واقع الازمة الاقتصادية التي ابتدأت منه منتصف الثمانينات الى ان الدولة الجزائرية صمدت طويلا في وجهه الصندوق النقد الدولي ، ورنفسق تطبيق برنامج التعديلي الهيكلي ، غير ان ه\ه المواجهة ،ونظرا الضر وف واسباب عدة كتراجع اسعار البترول ، وازدياد خدمة الديون الخارجية ، واشغال الجبهة الاجتماعية سنة 1988 ، ضعفت وتفاقمت الازمة وازدياد حدة ، مع مطلع التسعينيات نتيجة الأزمة السياسية الامنية ،التي عرفتها الدولة الجزائرية وشهدت الفتر الممتدة بين 1989 -1995 م عديد الاضربات العمالية ، المناهضة لسياسات الكومة المطبقة ورغم الماولات التي قامت بها الدولة ، لادخال اصلاحات اقتصادية على الاقتصاد الوطني ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ،
أولا انها لم تعطي نتائج ايجابية بقدر مازادت من حدة المشكلات ،فإضطرت كومة الزيرة الاول رضا مالك على فتح حوار مع صندوق النقد والبنك الدولي من أجل اعادة جدولة ديونها سنة 1994 م ، ومستلزم الجزائر بمقتضى ه\ا لإنتفاق بتطبيق برنامج هيكلي صارم ولن يتمكن ه\ا البرنامج من تسين الاوضاع بقدر ماعلمت على اصعاف البنية الاقتصادية ، وسيبقي الديناميكية كما في السابق مرتبطة بقطاع المروقا ، أما الاستثمارات الاجنبي -أين توقعت اسعار البترول ، مما ادى الى اشغال الجبهة الاجتماعية ،خاصة الاصرابات التي دعت اليها مختلف النقابات العمالية ، اجريت النظام الساسي على اقترار التعددية السياسة واخزينة ، ادى هذا التغيير في بداية التسعينات الى ازمة امنية خطيرة ،واقتصاديا ،ارتفع حجم الديون الخارجية وزيادة معدلات التضخم ، واخلاس السياسة والاقتصادية الجزائرية لتنوية السلطة السياسة في منتصف
(1) اسماعيل خيرة – صالح فيلالي –فوضيل دليو – مستقبل الديمقراطية في الجزائر – مرجع سابق ص 226

التسعينيات الى الموافقة على شروط الصندوق النقد الدولى ،مقابل اعادة جدول الديون سنة 1994 م تثني السلطة الخط الليبرالي في الاقتصاد ، وبدأت العملية بتفكيك القطاع العام وخصصه وترير التجارية الخارجية واعطاء دور كبير للقطاع الخاصمما ادي ذلك الى تغيرات خيرية على مستوى البنية الاجتماعية ، ،وخاصة طبقة العمال ،والتي ساءت أوضاعها وازدادت خلال هذه الفترة معدلات الفقر والبطالة وتفاقم المشكلات وعجز الدولة عن خلها ،لذلك سنتناول فيما يلي هذه التغييرات :

3- مرحلة اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني (1980-1990) :

- كانت الطبقة السياسية على قناعة قامة لضرورة اداث سلسلة من التغيرات تستجيب للمالب الاجتماعية التي أغفلت في خضم التجربة التنموية السابقة ، وان تراعي المستجدات في مجال التسيير الاقتصادي ، بعدا اضطرا الطثير من الدول العالم الى الحد من سيطرة الدولة في المجال الاقتصادي ، ومحاولة تفضيل الجهاز الاقتصادي ، بأسلوب يبتسم تمييز من الحرية والامركزية ،مع ب\ل الجهد لتحسين أدائه .....(1)
- انطلاقا من هذه الفكرة ، أضف اليها ماذكرناه سايقا من ان السلطة السياسية في الجزائر ،تعتبر هو الموجة للعلمية التنموية وماتعززه من نموضع واتلال للموقع الجديدة ،من طرف الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع ، وعتبر عن كل هذا في اول مؤتمر لزب جبهة التحرير الوطني ، لصياغة سياسة تنموية جديدة ،عرفت بخلاصة صيلة الاقتصادية والاجتماعية لعشرية (1967 – 1978) وذلك باعتماده المخطط الخماسي الاول ال\ي اعطى اهمية كبيرة لتطوير قطاع الفلاة ، أما القطاع الصناعي ،فقد اقتصرت الاستثمارات المخصصة على انجاز البرامج المقررة من قيل النموذج السابقة ، وبدأت عملية عرفت بإعادة هيكلة القطاع العام .
- أما القطاع الخاص وبعيدا التهميش الذي تعرض له في المرحلة الاولى ،أصبح يخطي بالتشجيع من أجل الاستثمار في أغلب الصناعات ومستفيدا من تسهيلات فيما يتعلق بالقروض والتسويق (2)
- وبدأت القيادة الجديدة في تطبيق سياستها الاقتصادية المعتمدة اساسا على السراتية واعادة هيكلية المؤسسات الصناعية الكبرى للتقيق زيادة فاعليتها ، ومارية تدرة المواد الاستهلاكية
- وذلك باصدار مرسوم 86 -242 الؤرخ في 4اكتوبر يحدد أهداف الهيكلة في ثلاثة نقاط هي :
- 1 تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضملن التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية
- 2 تدعيم الفاعية المؤسسات العمومية بالتحكم الافضل في الانتاج عن طريق استعمال عقلاني للكفاءات والموارد المالية .
- 3 توزيع الانشطة بكفاية متوازية عبر التراب الوطني (3)

- فإعادة الهيكلية عن بها تمكين المؤسسات من التسيير والتحكم في نشاط هند المؤسسات وجعلها اكثر فاعلية لان الاقتصاد الجزائري في ٥\٥ المرلة اكبر مما كان عليه سنة 1963 م وحيث ادي هذه العملية الى تفتيت الشركات الوطنية الكبرى ، مثل : سونطراك وسيلاك ، وغيرها من الشركات العملاقة ،التي تمثل البنية التحتية للاقتصاد الوطني ، وتحولت من 150 شركة الى 480 مؤسسة عام 1982 م وابتدائي المؤسسات الولائية ليرتفع عددها الى 540 مؤسسة الى المؤسسات البلدية لتبلغ 1079 مؤسسة (4)

(9) على الكنتر – خمس دراسات حول الجزائر والعالم العربي – الزائر –ادار برشان لنشر 1995 م –ص 78 -79

(10) عبد العالي دبلة –مرجع سبق ذكرة – ص 126

(11) بن شهو – التجربة الجزائرية في التنمية والتخطط ،مرجع سابق ص 502

(12) حسن بهلول – الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسة – تشريح وصغية الجزائر – منشوراة – حلب 1993 –ص46

- أما الاقتصادي "أحمد هني " في أحد دراساته (1) لتعريف إعادة الهيكلة يتقلص دور القطاع العام والشركات الوطنية والحد من الامتيازات التي كان يتمتع بها التكتوتراط ، فما لاشك فيه ان الفترة السابقة تميزت لوجود شركات وطنية ضخمة وقليلة العدد تتكو كامل النشاط الاقتصادي ،حيث تمتع باتكار الانتاج والتسويق والاستراد ،مما اعطى قوة سياسة كبيرة لمديري هذه الشركات ،ويري النظام الجديد أن القطاع العام كذلك يعني من الفوضى وعدم
- الاقتصاده وغيرها .
- **البناء الطبقي للمجتمع الجزائري :**
- أدي مشروع الدولة الجزائرية في بناء الاقتصاد والمجتمع في ظل ما أطلق عليه الباحثون رأسمالية الدولة ، إلى ظهور وتبلور فئات اجتماعية جديدة استفادت كثيرا من المشروع التنموي وع ئمت وضعها الاجتماعي ، في حين عرفت فئات اجتماعية أخرى تدهورا في أوضاع ، خاصة في العشرية الاخيرة ، ومما لاشك فيه ان الدولة لعبت دوراهاما في اعادة تشكيل الاوضاع والعلاقات الطبقية في دول العالم الثالث ، فهي حالتى الجزائر واستقرارها السياسي سنة 1967 ، عملت الدولة على اعادة ترتيب الاوضاع الطبقية تحديد الاولويات الى ان اهم خلاصة تم استخلاصها من سنوات التحويلات التنموية هو برجوازية الدولة التي تضم التكلفوقراط والبيروقراط والبرجوازية الصغيرة الماسكة بزمام السلطة السياسية (1)

- فمثلا يرى ريتشارد سكلار" انه من الافضل وصف الطبقة الجديدة التي تكونت في العالم الثالث من خلال مشاريع الدولة التموية " بالبرجوازية " وذلك لانها لا تقتصر على قطاع الدولة والجهاز الحكومي فقط ،بل انها تسيطر على القطاع الاقتصادي ايضا سواء العام منه او المتعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات ، وهو يري انه من غير الدقيق القول
- ان هذه الطبقة قد جعلت من الدولة غاية في حد ذاتها كما انه ليس من الصحيح انها تعمل على خدمة الرأسمالية العالمية أي انها جعلت من يدها " دولة للابحار " – لان الحقيقة في رآيه ان علاقات السلطة التي تربط هذه الطبقة ثنات مجتمعها المحلي من ناحية وطبقة رجال الاعمال الدولة من ناحية أخرى هي علاقات معقدة ودائمة الخطورة (2)
- أما الباحث السنهاس (H-ELSENHAS)أطلق عليها : الطبقة الدولية ، التي تتكون حسب راسه من أعضاء الحكومة – الادارات – الجيش –الاحزاب – التنظيمات الجماهرية ادارة اشتراكات العمومية الذين يقرون الحكم في كلية العمل الاجتماعية ، ويرجع سب تكون مثل هذه الطبقات المسيرة والحكمة في العالم الثالث الى الكفاح من اجل الاستحواذ على الربع الذي يعتبر عاملا اساسيا شكليا (3)
- وفي الحقيقة ان الدراسات التي تناولت البناء الطبقي في الجزائر قليلة نسبيا ، ربما يرجع ذلك الى عدم توفر البيانات والمعلومات التي تسمح بتحديد هذه الفئات أو الطبقات

---

(4) اسماعيل مرة –صالح فيلالي –فوضيل دليو – مستقبل الديمقراطية الشعبية في الجزائر – مرجع سابق ص 219

(5) الاوبي – العرب ومشكلات الدولة –مرجع سابق –ص 46

(6) عبد العالي دلبة –الدولة الجزائرية الحديثة –مرجع سابق ص 172

- وكا ذكرنا سالفا ، أن اهم نتائج هذه التجربة التنموية في الجزائر وهو حدوث عملية استقطاب ، حيث برجوازية

الدولة تضم شرائح متعددة تحث سيطرة برجوازية صغيرة سأكوزة على القرار السياسي ، والطبقة العاملة عموما وبقية افراد المجتمع وهي شريحة كبرى تعتبر أكبر خاصة من كل التغيرات التى طرات على المشروع التنموى – بعدأن حققت بعض المكاسب المادية في بداية المرحلة ، والبرامج الدولة المطبقة ثن نقص على شكلات البطالة والسكن والى تحسن المستوى المعيشي للفلاحين وضمن هذه الرؤية يسري الاقتصاد بين أشهر في أحد دراساته – (1) انه من بين النتائج الاجتماعية للتنمية الاقتصادية او ماسماه بإعادة الهيكلة الاجتماعية ، اربع نتائج أساسية :

1- تطور العمل المأجور نسبة الماجورين في السكان العاملين لم تتوقف عن الزيادة منذ عام1962 ،يث وصلت سنة 1986 ، 146 % ويري ابن اشهو ان التطور

الاصل لايرجع نقط الى الوسع في قطاع الخدمات والتضييع بل ايضا لتطوير عمل الدولة في التعليم والصحة والادارة .

2- تطور البرجوازية الصغيرة : فالحدث الثاني الهام على الصعيد الاجتماعي هو تطور البرجوازية الصغيرة ويقصدبها الفئة التي تملك وسائل الانتاج الفكري او المادي ويبع في السوق سلعها وخدماتها .

3- تطور البرجوازية الخاصة المحلية : يرفض بن اشهر مفهوم البرجوازية الوطنية لان هذا المفهوم يعدصالحا من الوجهة العملية لان هذا المفهوم يرجع الى فترة تاريخية معروفة وهي حالة تشكل البرجوازية في اروبا الغربية ، أما برجوازية العالم الثالث في ظل التبعية وفي ظل الظروف لم تستطع على المستوى المحلي اعداد مشروع اجمالى لتطور رأسمالية تشكل مستقبل ولهذا السبب يقترح مصطلح البرجوازية المحلية ، والتي تسعي للبحث عن استقلالها الفعلي تجاه السوق العالمي ، لكن هذا على الاقل كان في بداية التسعينيات لكن في العشرية الاخرى ونلاحظ انها اصبحت تكوين التبعية ، لاقل مصالحها بدلا من الاستغلالها .

4- الشرائح الاقتصادية المسيطرة : شل رخص لمصالح البرجوازية الوطنية رفض الكاتب مفهوم برجوازية الدولة ، وذلك حسب رأيه تحسبات ثلاث معايير رئيسية تحدد معالم هذه الطبقة في المجتمع الجزائري وهي:

1 - مفهوم اعادة اتاج وسائل الانتاج وفي ظل غياب سياسة تكنولوجية مستقلة – يجعل من الصعب الاعتقاد بالاستقلال السني لما يسمى برجوازية الدولة

2 - المعيار الثاني : ويتمثل في تنظيم وتحسين شروط اعادة انتاج قوة العمل ومن هذه الناحية ، فإن برجوازية الدولة غير قادرة على تامين شروط سياسية كللة لإعادة انتاج سيطرتها الطبقية ، وخير دليل على ذلك هو التاخر المتراكم في ميادين الصحة والسكن والنقل الذي يتسبب عدم وجود طبقية

3- المعيار الثالث : هو علاقتها مع البرجوازية الخاصة الكلاسيكية وهذا من خلال علاقات غير متكافئة ،يعتبر عن نقل فائض القيمية من القطاع العام الى القطاع الخاص وبالتالي كأنها علاقات تتعية ولومينا الاول والاخير ، ومن خلال سياسة الاسعار وسياسة الاجوزر أومن خلال توزيع قوة العمل او السياسة التجارية .

- من هذه المعايير يرفض " بن أشهر " فكرة برجوازية الدولة التي تتمتع بسلطتي اقتصادية ويفضل استعمال تصنيف آخر بحيث يتميز نوعين او قسمين من الشرائح الاقتصادية كنتيجة لبرنامج الدولة التنموية ، وها تين الشريحتين هما المؤسسات وبيروقراطية اقتصاد الدولة (2)

(1) بن اشر – التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط – مرجع سابق –ص 438-497

(2) نفس المرجع – ص 491-499

- اما الباحثة الجزائرية مغنية الازوق ومن خلال مؤلفتها " نشوء الطبقات في الجزائر " تناولت النسبة الطبقية الجزائرية من خلال حكومة "ابن بلة ، بومدين " وذلك من خلال ثلاثة قرارات سياسية هامة حسب قولها ، وهي على التوالي (1)
- 1 التبني الرسمي للتسير الذاتي العمالي وتطوره
- 2 السيطرة التى مارستها الحكومة على اتجاد العمال
- 3 خلق المؤسسات الوطنية وتطور قانون الاستثمارات .
- ومن دراستها التحليلية لهذه النتائج والضروف التي جرت فيها سواء المحلية او الدولية الى نتيجتين يدويتان مهمتان هما :
- أ –التي الرسمي للتسير الذاتي ادي الى تيلور المصالح الطبقة خاصة على المستوى السياسي العام
- ب وامتلاك البرجوازية لجيش منظم وقوى ادى الى سيطرتها السلطة الاقتصادية والسياسة وتوجيها للعملية التنموية وذلك يتخالف مع البرجوازية التكنولوجية ، التي اختلفت مناصب رفيعة في أجهزة الدولة
- أما الدراسة التي أجراها الباحث الفرنسي اليساري " ديران "(1) حول الطبقات أو الفئات الاجتماعية في الجزائر فأوصلته الى :
- 1 فلاحين متوسطين وعمال زراعيين
- 2 القطاع المسير ذاتها التعاقدون مع جهاز الدولة
- 3 الفلاحين الصغار
- 4الفلاحين الفقراء

تمهيد:

- عرف علم الاجتماع الحضري و غيره من تخصصات العلوم الاجتماعية ، و تحديدا في العشريتين الأخيرتين من القرن الماضي اهتماما واسعا بالتنظير حول ما أطلق عليه بالهامشين الحضريين ، الذين يتعرضون لأشكال من المحاضرة و الاستغلال ، كاستخدام السلطات المحلية الجرافات لإزالة أحيائهم المختلفة ، أو مطاردة رجال الشرطة للعمالة الجائلة في أحياء المدينة و غيرها .
- و مع مطلع السبعينات ، أخذ الباحثون الاجتماعيون يعيدون النظر في مواقفهم التقليدية اتجاه هذه الفئات الاجتماعية ، و ذلك بعد أن ذهبت منظمة العمل الدولية في تأكيدها للدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الفئات المهشمة في عملية التنمية ، و للتعبير عن هذا الواقع الجديد تم استخدام مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي ، الذي ابتكره " هارت " كبديل للقطاع الهامشي أو التقليدي من جهة ، و فهم التغيرات الاجتماعية والا قتصادية و الديموغرافية في البلدان النامية من جهة أخرى[1] .
- لذلك سنعطي في هذا الفصل ثلاثة مداخل تناولت واقع الأنشطة غير الرسمية ، و الفئات الاجتماعية التي تزاول هذه الأنشطة داخل المدينة والتي أطلقنا عليها في هذه الدراسة اسم الرأسمالية الرثة، ، فيعتمد المدخل الأول في تفسيره للأنشطة غير الرسمية على مقولات النمو الحضري السريع ، و وقف مؤيدوه على من هذه الأنشطة

موقفين متباينين ، فمنهم من ركز على المقالة الريفية الناقصة ، و اعتبر هذه الأنشطة مظهرا مشوها لعملية التحضر ، و معوقا لعملية التنمية الحضرية ، بينما اهتم البعض الآخر لقدرة المدينة على تجنيد مواردها لاستيعاب الوافدين الجدد ، و أطلق اسم المدخل الكلاسيكي لهذه الدراسات ، لأنها شكلت في الواقع أول منطلق للنقاش حول الأنشطة الحضرية غير الرسمية ، أما المدخل الثاني ، هو المدخل الإصلاحي ، فحاول أصحابه تقديم نظرية بديلة تتمتع بقوة أكبر تفسيرية شاملة ، لكنهم ركزوا على إصلاح جوانب محددة من البناء الاجتماعي ، في حين حاول أصحاب المدخل الثالث في تفسيرهم لموقع هذه الأنشطة في البناء الاجتماعي و علاقاتها التبادلية محليا و وطنيا و عالميا. استنادا إلى المقولات و المفاهيم الماركسية [2] .

- و رغم ما يحتوي هذا المدخل من نقائص إلا أنه يشكل مدخلا من ملائما للاقتراب أكثر من واقع فقراء مدن البلدان النامية و طبيعة المهن التي تمتهنها هذه الفئات الاجتماعية .

1-اسماعيل قيرة –أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟ - جامعة منتوري قسنطينة - 2004- ص 115 .
2- اسماعيل قيرة –المرجع السابق – ص 117 .

شكل رقم (1) الموقف النظري

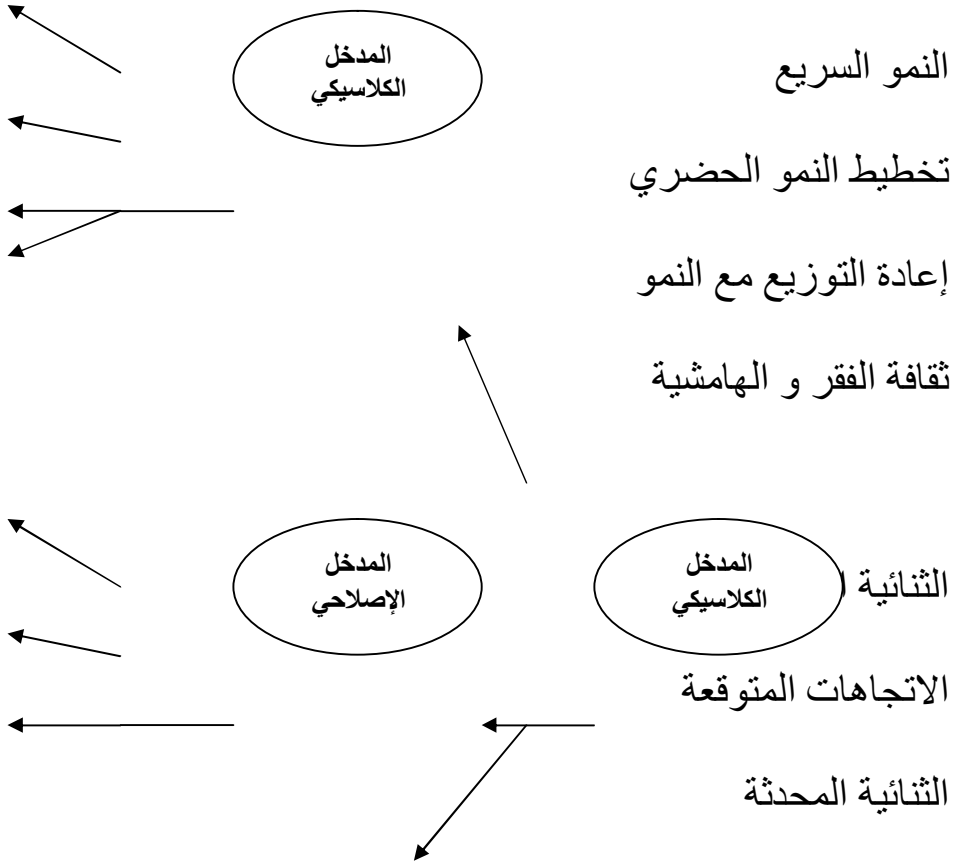

2 . في ظل ظروف التكامل

أولا: المدخل الكلاسيكي:

يشير تاريخ نظرية التنمية إلى أنها لم تظهر إلى الوجود من فراغ، بل اندرجت في نطاق توجيهات أطر سياسية و أيديولوجية تخدم مصالح جماعات معينة أو طبقة من طبقات المجتمع. و هذا يعني أن الوسائل التحليلية التي استخدمت تنطوي على أحكام قيمة و بعض الانحياز السياسي. و بالتالي، فإن جل الحوار المتعلق بمدى صلاحية نماذج تنموية معينة يرتبط على نحو لا ينفصم بالنقاش السياسي الدائر حول نمط التنمية المفضل و كيفية التحول و الأفراد الذين يتولون هذه المهمة.

ينظر إلى المشاكل التي تواجه البلدان النامية كالفقر و البطالة ، سواء كانت موروثة عن العهد الكولونيالي أو التنمية الرأسمالية التابعة ، على أنها ناجمة عن الخلل الهيكلي الاقتصادي الذي يمكن التغلب عليه في نطاق الإطار الاجتماعي –الاقتصادي – السياسي القائم . فالتغير المستمر و الهامشي لتخفيف حدة الفقر و تحسين التوزيع السائد للموارد ، يمكن أن يتحول في حد ذاته تدريجيا إلى تغيرات هيكلية، و رغم التأكد المفرط على التكامل القيمي ، إلا أن ما أفرزه واقع البلدان النامية المستقلة حديثا ، قد دعا بعض الوظيفيين إلى إعادة النظر في كثير من أسس هذه النظرية التي أصبحت بعد الحرب العالمية النظام النظري المهيمن في علم الاجتماع . فمشكلة التكامل التي واجهتها هذه البلدان بين ما ورثته عن أوقات ما قبل الاستعمار و القيم التي نشرها المستعمر قد جعلت بعض الباحثين ينظرون إلى بنائها الاجتماعي من وجهة النظر الثنائية لا التكامل . أي وجود قطاعين متميزين يمتلك كل منهما مؤسساته النموذجية و أنظمة قيمه . و مما يؤكد أيضا فشل نظرية التحديث و التطورية الجديدة هو تزايد عدد الأفراد الذين يحصلون على قوتهم ، ليس في القطاع العصري ، بل في القطاع الذي اصطلح على تسميته بـــ:" القطاع الهامشي " .

و مع ذلك استمر الوظيفيون في معالجة التطور كمشكلة تكامل و تماسك النظام القيمي ، و يتجلى هذا واضحا في تناولهم لظاهرة الهامشية – كما سيتضح لاحقا – و تحليلهم للواقع الحضري .

1 – مدخل النمو السريع:

شهدت العشرينات الثلاث الماضية نموا حضريا مذهلا ساعد على تضاعف أغلبية مدن البلدان النامية في فترة وجيزة تتراوح بين 10 و 15 سنة [1] .و من الطبيعي أن هذا الوضع الجديد قد ارتبط بالزيادة السكانية و طوفان الهجرة الريفية

1.I Bairocj,p Urban Unemployment in Developing Countries ,The Nature Proposais For its solution ,
Ilo,Genève .1973,pp:19 - 41.

2.I Ibid pp:7-9.

– الحضرية. الأمر الذي يدل على أن معدل التحضر يتجاوز بكثير معدل التصنيع في ظل الظروف السائدة للتنمية
الاقتصادية الرأسمالية [2] . و بخلاف عملية التصنيع في القرن التاسع عشر في أوروبا، فإن مدن البلدان النامية غير
قادرة اليوم على استيعاب أعداد كبيرة من العمال الريفيين الذين يفتقرون إلى المهارات الضرورية التي تمكنهم من
التحول إلى الحياة المهنية المنتظمة . و نظرا لخطورة مثل هذه المشكلات ، فقد صارت محور اهتمام نظرية التنمية منذ
ما ينيف عن العشريتين . فنموذج النمو السريع الذي سيطر على تخطيط التنمية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو في الأساس نموذج اقتصادي ثنائي " تقليدي – حديث " . و يقوم على فرضية الحركية عبر الزمن من قطاع لآخر . كما يستند إلى مسلمة أن النمو الاقتصادي السريع في ظل البناء السياسي القائد يرادف في المعنى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و لعل ارتكاز هذا النموذج على التصنيع يعود إلى جملة من العوامل من بينها قدرة الصناعات الكبيرة على زيادة دخل الفرد و تكوين رأس المال و نشر التأثيرات الإيجابية من المركز إلى المحيط. لذلك فالتوسع الصناعي يؤدي إلى ارتفاع العمالة المؤجرة ، تخفيف الفقر و انتشار الرفاهية ، و من الواضح أن هذا النموذج يمثل امتدادا للتقليد السوسيولوجي الذي يميل إلى تصنيف المجتمعات إلى ثنائيات تعكس ازدواجية التقليد- التحديث.

و فضلا عن ذلك يذهب أصحاب هذا النموذج إلى أن الظواهر الاجتماعية المصاحبة لعملية التحضر السريع مثل مشكلة الأحياء المختلفة ، الأنشطة الهامشية ،اتساع نطاق الفقر و البطالة،ما هي إلا مجرد ضغوط مؤقتة تستمر مع الزمن إذ تحدث جملة من التحولات خلال عملية التحديث ، حيث يصبح العمال المهاجرون من المناطق الريفية مستوعبين تدريجيا في أنشطة المدينة .و مع تزايد المشاركة في مختلف الأنشطة و المؤسسات و زيادة تمثل المعايير الحضرية ، يتحولون من وضعية هامشية لكي يندمجوا في الوسط الحضري الجديد ، و من ممارسة المهن الهامشية و قطاع الخدمات المتضخم إلى القطاع الصناعي .

و فضلا عما سبق ، أصبح الإطار التصوري الذي قدمه بيروش Bairoch مرجعا لكثير من الدراسات التي اتخذت من تشخيصه لمظاهر التحضر غير المتجنبة مسلكا للولوج في حياة المدينة [3] .

و ينهض التصور "البيروشي" على قضية أساسية ،هي أن الهجرة الريفية تحدث تأثيرات سلبية على مجتمع المدينة ، ومن ثم قدم في نموذجة الثنائي التحديثي حلولا للمشكلة في ضوء الاختيار بين تضخم العمالة الحضرية ، والعمالة الريفية الناقصة . وفي السياق ،يعتقد ان المدينة غير قادرة على استيعاب سكانها في العمالة الملائمة ، إذ أن اختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه يجبر المعنيين على تقليل التدفق الريفي عن طريق زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية او اقامة اقطاب نمو حضرية بديلة ، وهنا يقر بيروش Bairoch صراحة ان قطاع الخدمات هو قطاع ضار ومعوق لعملية التنمية ،

وهذا يتناقض تماما مع الاتجاه الذي يعطي غير الرسمي الدور القيادي في عملية التنمية الحضرية .

2- تخطيط النمو الحضري :

يرتكز مفهوم تخطيط النمو الحضري على الاعتقاد القائل بأن المعدل السريع للنمو السكاني والهجرة ، قد يكون حافزا قويا لتنمية حضرية سريعة ، وفي نفس الوقت كعامل لتحسين ظروف وفرص الحياة لفقراء الحضر ، وقد عرف هذا المدخل بالتنمية البديلة لمدخل الرخاء المحافظ الذي يرى في النمو الحضري السريع ، معوقا لعملية التنمية الحضرية .

- ووفق هذا المنظور ، يعتقد انه عن طريق التخطيط للنمو الحضري وليس ضده ، قد تستطيع المدينة تجنيد مواردها لاستيعاب أية زيادة سكانية . وهذا الإجراء لابد أن يكمل عن طريق تدخل الدولة المباشرة لمساعدة استيعاب القادمين الجدد إلى الاقتصاد الضري والمجتمع عن طريق تطبيق سياسات مترابطة ومتماسكة [4]

تستخدم نظرية تخطيط النمو الحضري مفاهيم الاستيعاب والقادمين الجدد ، وقدمت حججا متماسكة تربط هذه المتغيرات . ولقد أدي هذا إلى طرح مجموعة من الاقتراحات المحددة حول العلاقات في التنمية الحضرية . عرف الاستيعاب على انه عملية يتم وفقها الحصول على بعض العناصر الأساسية في الحياة الحضرية كانتظام مصدر الدخل : السكن ،إمكانية الوصول والحصول على الخدمات الحضرية ،فرض المساهمة في الحياة الاجتماعية والسياسة . أما مفهوم القادمين فقد استخدم لتحديد الأعداد الكبيرة من الأسرة الجديدة التي تلتحق بالنظام الحضري سنويا، وهذا ما يستدعي تخطيطه.

[4] – Igonidrc , P.E et Minh,T.V Politique Comparee du Tiers- Monde ; Paris ,Edition Montchestien ,1980 pp : 102-109

وبناء على ماسبق ، يقدم أصحاب هذه النظرية افتراضين أساسيين ، أولهما يشير إلى إمكانية زيادة معدل الاستيعاب وجعل العملية أكثر فعالية عن طريق تألف وتنسيق المخططات والسياسات التي تستجيب للنمو الحضري بدون الزيادة المستمرة في الطلب على الموارد الوطنية الهامشي والترابطات المتبادلة بين مختلف الأنظمة الحضرية .

3- إعادة التوزيع مع النمو :

لقد أصبح الآن واضحا بعدما يزيد عن عشرين سنة من النمو السريع أن هذه العملية لم تحقق إلا قليلا من الفائدة وغالبا لاشيء إطلاقا بالنسبة لثلث سكان البلدان النامية ، وعلى الرغم من أن متوسط دخل الفرد الإجمالي قد ازداد حوالي

50 % منذ 1960 ، إلا أن هذا النمو لم يوزع بطريقة متكافئة ،سواء بين الدول أو مناطق البلاد المختلفة أو الجماعات السوسيو – اقتصادية . ولعل مايلفت النظر هو أن سياسات النمو

حققت نجاح ا أكثر من توقع العشرية الأولى من التنمية إلا أن فكرة النمو الإجمالي كهدف اجتماعي قد أصبحت أكثر فأكثر محل تساؤل .

- والى جانب هذا ، يلاحظ أصحاب هذا الاتجاه أن الضعف الحالي للوسائل التحليلية المتبعة في دراسة الواقع المعاش في البلدان النامية يعود إلى التركيز على رفع الإنتاج الكلي و القطاعات الحديثة، و إهمال توزيع الدخل و القطاعات الهامشية ، كما أن الأنظمة الإحصائية و المداخل النظرية التي استعيرت من الدول المتقدمة هي أكثر ملاءمة لتحليا القطاعات الرسمية المنظمة و بعيدة كل البعد عن فهم أوضاع الجماعات الفقيرة و القطاعات الهامشية ، و هذا يعني أن المشكلة المحورية في الدراسات الحضرية هي توزيع الدخل ، حيث يتم بادئ ذي بدء تحديد الجماعات السوسيو-اقتصادية اقتصادية الأكثر فقرا ، تلي ذلك مباشرة صياغة السياسات الملائمة لتحسين أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية و من بين العوامل السوسيو-اقتصادية التي لها تأثير على توزيع الدخل [5] ، نمو السكان و الهجرة - توفر الأرض و الموارد الطبيعية ، إمكانية استيعاب العمل و زيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، خاصة الاهتمام بتحليل الوظيفة الإنتاجية للقطاع الهامشي. و همنا يقر أصحاب هذا الاتجاه ضرورة إعادة هيكلة هذا القطاع و تشجيع العمل الحر ، و كذا مختلف الأنشطة الصغيرة .

و على المستوى الاجتماعي، أوضح أنصار هذا المدخل في تحليلهم للبناء الاجتماعي الحضري ازدواجيته اجتماعيا و اقتصاديا و ألحوا على ضرورة تجزئة الأنظمة الفرعية ليسهل تحديد الجماعة المستهدفة.

و على الرغم من تعدد الآراء و المواقف . و اختلاف وجهات نظر رواد الاتجاه الكلاسيكي حول الاقتصاد الهامشي ، فهناك أمر لا جدال فيه و هو أن هذه النظرية اهتمت بالعوامل الاقتصادية و أغفلت الجوانب الاجتماعية ، البعد التاريخي ، أنساق التبعية القائمة ، و لقد ترتبت على ذلك نتيجة أخرى هي فشل أصحاب هذا الاتجاه في فهم حركة الواقع الاجتماعي . كما أعتقد أن نقطة الضعف الخطيرة في هذا الاتجاه هي تبنيه لفلسفة محافظة و افتقاده النظرة البنائية الشاملة . و سوف أتناول بالنقاش و النقد التقويمي – بقدر كبير من الإيجاز- بعض أهم هذه النقائص و الثغرات في ثنايا هذا البحث –عندما أتعرض للتقويم النقدي العام لاتجاهات التنظير .

و الجدير بالإشارة في هذا الصدد إلى أن عدم التركيز على المدخل الكلاسيكي – مهد لظهور نظرية القطاع الحضري غير الرسمي – مرده محاولة الباحث إعطاء أهمية كبيرة لجوانب التنظير التي لها علاقة مباشرة بالظاهرة موضوع الدراسة .

4- ثقافة الفقر و الهامشية:

رغم التحولات التي تشهدها البلدان النامية فقد ظل الوظيفيون أوفياء لأسلافهم . إذ عالجوا التطور كمشكلة تكامل و تماسك النظام القيمي و نظروا إلى السكان الهامشيين وفق هذا التصور. و يبدو من مختلف الكتابات أن مفهوم الهامشية يشيع استخدامه في التراث المتوفر عن أمريكا اللاتينية ، و يقل فيما هو متوفر عن إفريقيا و آسيا . و رغم تعدد تعريفاته ، إلا أنه يشير على العموم إلى أن الهامشيين هم أولئك الأفراد الذين يعيشون على هامش أية فئة أو طبقة اجتماعية ، أما المهن الهامشية فهي تلك التي تنتج تقريبا مستويات دنيا

أو أقل من الكفاف ، فضلا عن غياب الحد الأدنى من الأمن ، و هذا يشير إلى الفئات الاجتماعية التي تعيش على هامش تقسيم العمل المنظم ، بمعنى أن الهامشية مفهوم وصفي يعرف وفق معايير إحصائية .

و في التراث السوسيولوجي استخدم مفهوم الرجل الهامشي ليشير إلى ذلك الفرد الذي ينتمي إلى ثقافتين أو مجتمعين دون أن يندمج في إحداهما كليا [6] . و ربما شجع ذلك بعض الدارسين على القول بأن هناك ارتباطا بين الهامشية و الشعور بالغربة و العزلة الاجتماعية . فالفرد الهامشي من الناحية السياسية ، هو ذاك الشخص الذي لا يساهم في الحياة السياسية لمجتمعه المحلي – الوطني : سواء من حيث المساهمة في حزب و صنع القرار الانتخابي أو في أنماط أخرى من صنع القرار ، أما من الناحية الاقتصادية فتتجلى الهامشية في انخفاض الإنتاجية و المهارة و التدريب و بدائية وسائل الإنتاج ، كما تتجسد هذه الظاهرة من الناحية الاجتماعية في العزل عن المجرى الرئيسي لثقافة المجتمع و عادات العمل و التوجه الاستهلاكي و طرق التفكير.....الخ.

و يرتبط ذلك في حقيقة الأمر بالفكرة الشائعة حول ارتباط الهامشية بالشعور بالغربة و العزلة الاجتماعية ، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل راح البعض ينظر إلى هذه الظاهرة نظرة ازدرائية و يعتبرها شكلا من أشكال الانحراف و الأمراض الاجتماعية التي ينبغي محاربتها .

و الواقع أن ظاهرة الهامشية بأبعادها الاقتصادية - الاجتماعية- السياسية هي نتاج توسع الرأسمالية التي تعمل على تهميش قطاعات كبيرة من الفقراء و ممن يعملون في مجال التجارة البسيطة و الحرف الصغيرة و الخدمات الشخصية من جهة ، و نتاج الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في المجتمع من جهة أخرى ، و إذا كان الحسيني يرى أن مفهوم الهامشية بأبعادها المختلفة ينبع من حقيقة إخفاق أعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين في الالتحاق بأعمال صناعية و لجوئهم إلى أعمال حرفية وضعية في هذه المدن ، و هي الحرف غير الإنتاجية التي يطلق عليها المهن الهامشية [7] ، فإن الكردي يرى بأن المهن الطفيلية تحدث خللا في نمط العمالة القائم سواء من حيث عدم اعتبارها كعنصر مهم في الهيكل الإقتصادي :أو مزاحمتها للأعمال الأخرى[8] .

و على خلاف ما يعتقد الباحثان (الحسيني و الكردي) فإن منظري نظرية القطاع الحضري غير الرسمي يتجنبون استخدام مفاهيم " وضعية " غير إنتاجية ، " طفيلية " و يفضلون تناول ما تشير إليه هذه الأوصاف في ضوء الدور الاستيعابي - الإنتاجي – الخدمي الذي تقوم به هذه المهن من جهة ، و في ضوء عدم استكانة ممارسيها لضغوط النظام القائم و إدراجهم في شبكة العلاقات الرأسمالية . أما أوسكار لويس Lewis فقد كان أكثر تطرفا حينما صاغ تصورا نظريا – أمبريقيا يهتم بما أسماه : ثقافة الفقر " معللا ذلك بقوله أن هذه الثقافة تدعم و تنقل من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، كما أن فقر ثقافة الفقراء تجعلهم عقيمين لا أباليين.

لا أمل فيهم ، عالة ، متناسيا في نفس الوقت الطروحات المختلفة حول تمايز أنشطة الفقراء ، اختلاف وسائل حصولهم على قوتهم اليومي و كذلك نضالهم المستمر لتقرير مصائرهم .

و على الرغم من ظهور اتجاهات نظرية و سوسيولوجية و اقتصادية عديدة ، حاولت فهم بناء القطاع الحضري
" الهامشي " و ارتباطاته المتنوعة ، فإن بعضها أدخل في الاعتبار بعد " ثقافة الفقر" و ركز على تطبيق الخصائص التي ذكرها لويس Lewis على الفئات المشكلة لهذا القطاع ، انطلاقا من التصور الشائع حولهم بأنهم فقراء يقطن أغلبهم الأحياء المتخلفة ، و من هذه الخصائص التي تم نقلها من مجال الأكواخ إلى مجال الأنشطة الحضرية غير المنظمة :انتشار الأمية ، المشاركة الاجتماعية و السياسية الضعيفة ، الحرمان من الخدمات الحضرية ، قلة الانتفاع بالتسهيلات و المرافق التي تقدمها المدينة ، انخفاض مستوى المهارة ، الشعور بالاستسلام و القدرية . رغم الصدق الامبريقي لبعض المتغيرات ، إلا أن الاحتكام إلى جملة من الخصائص محددة مسبقا يحول دون فهم الديناميات الاجتماعية الحقيقية و دون إدراك علاقات السيطرة – التبعية التي أنتجها الواقع التاريخي و المعاصر(9) .

إن نقل جملة من الخصائص المتعلقة بثقافة الفقر إلى مجال قطاع حضري دينامي – يقوم أفراده بأنشطة اقتصادية متنوعة تعكس بوضوح الأمل و الإنجاز ، يطرح من جديد مشكلة التطبيق الميكانيكي لمفاهيم قد تلائم دراسة حالة في فترة تاريخية معينة ، و في مجتمع معين و لا تلائم أخرى ، و ما ينجر عن ذلك من مزالق نظرية و منهجية تؤدي لا محالة إلى تعتيم الواقع الاجتماعي.

ثانيا- المدخل الإصلاحي ، الثنائية المحدثة :

هو أكثر المداخل النظرية شيوعا في دراسة الجانب غير الرسمي من حياة المدينة ، التي تتجاذبها العديد من التيارات النظرية الاجتماعية و الاقتصادية و الجغرافية و غيرها . و على الرغم من أن هذا المدخل يمثل موقف رد الفعل لما وجه للثنائيات التقليدية من انتقادات ، إلا أن رواده حافظوا على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التفكير الثنائي الأمر الذي تطلب من الباحث التطرق بادئ ذي بدء إلى مضمون الثنائية التقليدية لإدراك مدى التباين و الاختلاف في تناول الواقع الاجتماعي .

1- مدخل الثنائية التقليدية

لعبت الظروف السياسية خلال النصف الثاني من القرن العشرين دورا بارزا في توجيه اهتمام الدارسين و انصرافهم إلى دراسة التحولات التي تتعرض لها غالبية البلدان النامية من جراء حصول العديد من هذه البلدان على استقلالها السياسي و اندحار القوى الاستعمارية في مختلف بقاع العالم و حدوث هجرات مكثفة من الأرياف إلى المدن ،فضلا عن الانفجار السكاني الذي يمثل قاسما مشتركا بين قارات العالم النامي .

و لقد أدت هذه الأوضاع إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و الفيزيقية ، لعل أهمها انتشارا ظاهرة الفقر الحضري و اتساع نطاق البطالة بكل أصنافها ، الأمر الذي دعا العديد من المنظرين و الباحثين إلى محاولة صياغة أطر تصورية تلائم دراسة الواقع الحضري.

و في ضوء هذه الأوضاع و الظروف التاريخية ،حاول بوك Boeke صياغة نموذج ثنائي يلائم دراسة هذا الواقع الحضري الجديد . و لقد انطلق من فكرة أساسية هي أن الثنائية الاجتماعية ظاهرة تاريخية نجمت عن تعارض نظامين اجتماعيين أحدهما رأسمالي مستورد

، و الآخر محلي يتميز بطابعه اللارأسمالي ، فهي تمثل شكلا من أشكال عدم الاندماج و الانحلال الذي يصاحب تغلغل الرأسمالية في المجتمعات المتخلفة . و لقد زاد بوك Boeke هذا الموقف وضوحا و تحديدا حينما أشار إلى أن لكل نظام اجتماعي نظريته الاقتصادية ، بحيث رتب على ذلك قضية أخرى مؤداها أن النظرية الاقتصادية للمجتمع الثنائي المتغاير العناصر هي نفسها ثنائية: كل واحدة تصف و تفسر التفاعلات الاقتصادية في النظامين المتعارضين .و استنادا إلى ذلك أوضح بوك Boeke أن مثل هذه النظرية يجب أن تقوم على أسس واقعية و معطيات تاريخية تتيح للدارس فرصة صياغة تعميمات و نماذج مثالية على غرار ماكس فيبر Weber و ماركس Marx و غيرهما[10] .

و في فترة لاحقة قدم لويس Lewis نموذجا ثنائيا لانتقال العمل من القطاع الريفي إلى القطاع الصناعي[11] ، و طور رابيس – في Rais-Fei فكرة الثنائية في ضوء نمط الاستهلاك السائد في كل قطاع أما رينولدس Reynolds فيميز بين قطاعين ، هما قطاع الدولة و قطاع التجارة و الخدمات .

و إذا كانت هذه الثنائيات التي طرحها مين Maine ، تونيز Tonis ، بيكر BIKER ،دوركايم Durkheim وغيرهم ، فإن التحولات التي أصبحت تعيشها المدينة المعاصرة جعلت الكثير من المنظرين والباحثين يركزون أكثر على المجتمع الحضري بشقية العصري و التقلد ي وذلك اعتمادا على ملة الخصائص المحددة قبليا ومهما كانت وحدة التحليل ، فإن الثنائية التقليدية ، تقوم على حقيقة أساسية هي ، أن المجتمع الواحد (حضلاي ، كلي) يخضع لسيطرة نمطين متبادلين أشد التباين من الياة الاجتماعية والاقتصادية وهذان النمطان لهما استقلاليتهما الذاتية سواء من حيث القيم والتقاليد أو الوسائل المادية المستخدمة وفي هذا السياق يعتقد البعض ان هذه الاداة النظرية والمنهجية تلائم دراسة مجتمع مابعد الاستقلال ، في حين نظر البعض الآخر الى هذا المجتمع من جهة النظر التعددية السياسية ، الاقتصادية الايديولوجية ،الثقافية

وبرغم مايقال من ان وجود اقتصاد متقدم جنبا الى جنب اقتصاد متخلف قد يسهم في تنمية هذا الاخير ، الا ان هناك شواهد متنوعة تكشف بجلاء عن ان الفصل بين هذين الشكلين من الاقتصاد ، انما هو تعسفي ، كما ان قصر الاهتمام على على الاجزاء المكونة للبناء الاجتماعي الضري ، يعتبر ابتعادا عن أية نظرة شاملة ،خاصة وان الواقع التاريخي والمعاصر للبلدان النامية يفند مزاعم هذا المدخل الذي يصف القطاع التقليدي بأوصاف يسئ الى هوية الامة وثقافتها (جمود التقاليد ، تخلف وسائل الانتاج المستخدمة ...الخ) . ومن ذلك يبدو واضحا ان ثنائية تقليدي – حديث لاتنطوي على اهمية كبيرة في فهم "الواقع الجديد المركب " الذي تتعايش فيه أنماط انتاجية متباينة .

وفي هذا المناخ ظهرت ثنائية القطاع الحضري " الرسمي – غير الرسمي " ، التي شكلت في الواقع اطار مشجعا يتم وفقه دراسة مسارات التطور الاقتصادي في المدينة ، ولتجنب الالتباس الذي قد ينجر عن هذا التغير في الموقف النظري سأطلق على هذا التصور " المدخل الثنائي المتحدث " ، وعلى الماولات التي سعت الى استعاب تعقيدات الواقع الضري في ترابطاته وتشبكاته المتنوعة المدخل الراديكالي .

- وفي ضوء الاعتبارات والقضايا النظرية ،تجدر الاشارة الى ان هذا التلاحق النظري ، سببه قصور الثنائيات التقليدية والنظرية التجزيئية على معالجة تعقيدات الواقع الضري ، وفشلها في فهم عملية تمفصل Articulation علاقات الانتاج التي تؤدي في آخر الامر الى ظهور سمات وخصائص معينة ، فضلا عن الاهمال المقصود لقضايا التغير والعزل المتعمد للظواهر الاجتماعية عن سيقاقها الاجتماعية – التاريخي

2- مدخل الثنائية المحدثة :

أقر العديد من الدراسين لحياة المدينة وأنشطة ، الطبيعة الازدواجية لبنائها الاقتصادي – الاجتماعي ، وحاولوا صياغة نظريات ثنائية تفسير واقع مدن البلدان النامية ، بيد ان الاختلاف نشأ ينما اردوا المقاييس المعتمد عليها ، فمثلا كثيرا ما استخدما كمنطين انتاجيين Systems of production أحدهما مشتق من الأشكال الرأسمالية لانتاج ، والآخر من المظام الفلاحي الانتاجي ، أو كقطاعين Sectors أحدهما احتكاري ، والآخر رأسمالي تنافسي ، أوكنمطين اقتصاديين Types of Economy يمثلان اقتصاد المؤسسة المتمركز واقتصاد البازار ، أو كحلقتين أو نظام أحدهما يشغل المساحات والمناطق الدنيا في البناء الاقتصادي الحضري ، والىخر يحتل المواقع العليا .

ومن الافت للنظر ان مثل هذه التصنيفات لانشطة المدنية قد اعتمدت اساسيا على الطبيعة المميزة لتنظيم الانشط الانتاجية في النظامين الفرعيين الاقتصاد الحضري . ولقد أدت هذه الحالة من التنظير الى ظهور تصنيف جديد يدخل لاول مرة مجال الدراسات الحضرية مع بداية السبعينات . وهذا التصنيف يميز بين مختلفين ، أحدهما أطلق عليه القطاع الحضر يالرسمي The Urban Informal Sector والآخر القطاع الحضر ي غير الرسمي

The Urban Informal Sector . ولقد اسهم في هذا الاتجاه علماء الاجتماع والاقتصاد والغرافيا ، وعلى الرغم من تنوع اسهامات هؤلاء العلماء وتعددها ، الا انها تتفق عموما في نقطة أساسية هي انطلاقها من الثنائية "الهارتية " التي تعطي الدور القيادي لانشطة الضرية غير الرسمية في التمية الضرية ، وفي تناولها لهذه الانشطة ظهر اتجاهان فرعيان أساسيان ، أحدهما ينظر اليهما على انها تشكل نسقا اجتماعيا مستقلا ، يتمتع بدينامية التنموية ، والثانية يعالجها كقطاع مندمج في بقية الاقتصاد الحضري بطريقة تكاملية مفيدة ، وفيما يلي اهم الاختلافات الاساسية بين هذين الاتجاهين الفرعيين :

ب- في ظل ظروف التكامل	أ- في ظل ظروف الاستقلالية
1- يشكل هذا القطاع نسقا اجتماعيا تتساند كل اجزئة وتتكامل مع بقية الانساق لتقيق اهداف المجتمع 2- يعتبر مصدر لكل أنواع المنتجات وخصوصا الخدمات الاساسية التي لايستطيع القطاع الرسمي توفيرها . 3- يشكل بعدا النمو والتكامل اساس تطور	1- يشكل قطاع الانشة غيرالرسمية قطاعا مستقلا – مكتفيا ذاتيا 2- له القدرة على توفير العمل ، السلع الخدمات للجماعات المنخفضة الدخل 3- تتعامل مختلف شرائه مع بعضها البعض . 4- يستخدم العمل الكثيف ،دون ممارسة

هذا القطاع 4- يتأثر بالتغير التكنولوجي 5- يخلق فائض القيمية 6- يمثل الادخار ، التشجيع ،المساعدات العوامل الاساسية لتطورة ومساهمة بفعالية في عملية التنمية	ضغط كبير على رأس المال والتبادل . 5- يستخدم بعض عوامل الانتاج – المتوفرة ،يخلق فائض القيمية ويزيد من وتيرة النمو 6- الادخال الشخصي عامل اساسي في التوسع وتحسين ظروف المعيشية .

وإذا أمعنا النظر في الاطار الذي قدمه هذان الاتجاهان الفرعيان لدراسة الانشطة الحضرية غير الرسمية ، لاحظنا انهما يؤكدان بصفة خاصة قدرة هذه الانشطة على توفير العمل وتحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على توازن المجتمع ، وهذا أمر طبيعي طالما أنهما قد سعيا منذ البداية إلى تفسير بقاء هذه الانشطة واستمرارها ،بيد ان الاختلاف نشأ ينما أراد أنصار الثنائية المحدثة تحديد مدى استقلالية الانشطة غير الرسمية في التنمية الحضرية (12)

ولتوضيح هذا الجدل الوظيفي الحديث ،سوف أ ستشهد بما قدمه رواد مدخل الثنائية المدثة عند دراستهم لأنشطة الحضرية غير الرسمية في ضوء بعد الاستقلالية والتكامل

وضمن هذا المنظور ، يتضح من تفحص التراث العلمي ان مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي قد احتل كانة اساسية في فكر كايت هارت Hart الذيي حاول صياغة اطار نظري لدراسة هذا القطاع مستعينا ببعض الافكار التي تضمنتها النظريات التي تؤمن بازدواجية البناء الاجتماعي الضري . ولقد عرض اطاره هذا في بث اجراه في غانا تحت عنوان " فرص الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا "

Informal income opportunities and Urban employment in Ghana .

ولقد ميز في هذه الدراسة بين قطاعين : " رسمي – غير رسمي " مستندا في ذلك الى الاختلاف بين فرص الدخل : " بين الحصول على الار والاعمال الحرة " ، مع التركيز على متغير أساسي هو درجة ترشيد وعقلنة العمل بعبارة أخرى : هل استخدم الايدي العاملة يرتكز على أسس دائمة ومنظمة لتحقيق مكافأة محددة ، أم أنه يتم بطريقة لا نظامية ؟ وهل يشكل الجيش الاحتياطي من العاطلين والمشتغلين تشغيلا ناقصا في مدن البلدان النامية ، الاغلبية السلبية والمستغلة ، أم هل ان الانشطة غير الرسمية التي تقوم بها هذا الفئات تتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية وتقق دخلا متزايد لفقراء المدن (13)

12- 1 Oshima ,H.l " . labour Force E xplosion and the labour intensive sector in Asian Grouth " Economic Development and cultural change . Vol 19,N , 2 . PP170/175 .

13- ISathuraman , S.V " , The Urban informal sector in Africa " International Labour , Review , Vol, 116 , N°, 3,1983, pp 343 – 352.

وفي ضوء هذه القضايا يمكن فهم تضور هارت Hart الرامي الى دراسة الانشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية كنسق اجتماعي فرعي ، له وسطه الاجتماعي والاقتصادي ، ويتمتع بديناميته التنموية التي تجعله في مقدمة الانساق الاجتماعية التي تساهم في تحقيق وظيفية المجتمع العامة ، فعن طريق تكامل وظائف الانشطة الرسمية وغير الرسمية يتجنب المجتمع أي خلل وظيفي ، ويضمن بقاءه واستمراره ولكي يوض هذا اكثر ، حدد هارت Hart مصادر الدخل في المدينة على النو التالي :

أولا : مصادر الدخل الرسمية ، وتتمثل في

أ – القطاع العام

ب- القطاع الخاص

ج- مكافآت وعلاوات (كالمنح الحكومية وغيرها) .

ثانيا : مصادر الدخل غير الرسمية وتنقسم الى :

أ – الانشطة الحضرية غير الرسمية الشرعية ، وتضم :

* الانشطة الاولية والثانوية ، كاستغلال قطعة ارض ....الخ .

* المهن الحرة غير الرسمية ، كالبيع المتجول ، تصليح الاحذية الخياطة ....الخ .

* المؤسسات الصغيرة التي تتجنب العد على انها مؤسسات

ب- الانشطة الحضرية غير الرسمية – غير الشرعية ، وتضم :

* أنشطة مثل الدعارة ، الاحتيال ، التبطل ،القمار ، السرقة ....الخ

* التجار في المخدرات ،السلع المسروقة والمستوردة بطريقة غير قانونية .

وفضلا عن ذلك ، أوضح Hart ان الاستخدام في القطاع غير الرسمي حر ، بينما في القطاع الرسمي مؤجر ، كما يوفر القطاع غير الرسمي وسائل العيش للقادمين الجدد الى سوق العمل الحضري الذين هم بسبب نقص الفرص والتدريب غير قادرين على إيجاد أماكن للعمل في القطاع الرسمي .

ان جوهر الاختلاف بين فكرة هارت Hart وبين الاتجاهات السابقة عليه التى تؤمن بازدواجية البناء الاقتصادي الحضري ، يتلخص في انه استطاع تحديد انشطة تحقق دخلا جديدا ، وغالبا ماتكون حديثة النشأة وتعكس حالة البطالة ، التشغيل الناقص في المناطق الحضرية ، لكنه لم يميز بين مختلف الفئات المدينية الدنيا ، كما انه لم يشر اطلاقا الى طبيعة هذا القطاع في ضوء علاقته بالبناء الفوقي وكيف يشكله ، ولعل اهم وأخطر نقاط الضعف الكامنة وراء هذا التصور هو اغفاله للعلاقة المتبادلة بين المدينة والمجتمع التي هي جزء منه في ضوء انساق التبعية القائمة ، وللحقيقة التاريخية القائلة بأن تغلغل الرأسمالية في بنى اجتماعية تقليدية ادي الى تفككها وخلق أنماط انتاجية متعدد ومندرجة في اطار الرأسمالية العالمية

واما عن عمل ويكس Weeks فقد اتى عملا شاملا في تناوله لابعاد ومكونات القطاع غير الرسمي ، حيث ،انطلق من نقطة أساسية ، هي ان المحاولات التي تناولت البناء الاجتماعي الحضري في ضوء ثنائية نظرية تقابل بين قطاع تقليدي استاتيكي وآخر عصري دينامي ، تتنطوي على قدرة من الخلط والغموض ، ولاتستطيع استعاب مختلف تفاعلات الانساق الحضرية ، وذلك لان ثنائية رسمي – غير رسمي تقدم البديل الجديد لفهم واقع مدن البلدان

النامية ، على اعتبار ان كل القطاعات دينامية ، تتغير وتتكيف على نو مستمر للتغيرات الخارجية ، وهنا يثير ويكس Weeks قضية اساسية اخرى تتعلق بتحديد الظروف البنيوية التي يكون في ضوئها التغيير الدينامي ذا طبيعة " اكماشية " أو " تطورية " (14)

.....الهامش

وفي هذا السياق ، حلل القطاع غير الرسمي في علاقته بالتغيير التكنولوجي والدولة ، مبينا أهميته في توفير السلع والخدمات للجماعات السوسيو – اقتصادية ذات الدخل المنخفض ، واستخدمه للتكنولوجيا المحلية والعمل الكثيف ، فضلا عن ارتفاع معدل التراكم فيه بقدر يفوق بكثير مثيلة في القطاع الرسمي ، وهذا ما دعاه الى تأكيد فكرة تطوير هذا القطاع غير الرسمي بغرض التول نو استراتجية تصنيعية تعتمد على استخدام العمل الكثيف .

ولقد تحول ويكس weeks بعد \لك الى مناقشة الاجراءات السياسية التي يمكن اتخاذها لتطوير هذا القطاع ، وخاصة توفير الظروف الملائمة لعمله وتوجيه الطلب النهائي نو منتوجاته المختلفة ، نظرا للفعالية والديناميكية التي ينطوي عليها . وهنا اهتم اهتماما ملحوظا بدور الدولة وميز بين القطاعين تبعا للخصائص التنظيمية للعلاقات التبادلية ووضع النشاط الاقتصادي ازاء الدولة ، فجوهر الاختلاف بين انماط النشاط الاقتتصادي يمكن اذن في طبيعة العلاقة التي تربط كل منها بالدولة ،حيث يبدو واضحا ان الوجود " اللارسمي " لبعض الانشطة سببه غياب الامن الاقتصادي ومحدودية الحصول على المواد بكل انواعها وهنا يركز ويكس weeks على الوضع البنائي لكل قطاع مشيرا الى اعتماد القطاع الرسمي على العمل العائلي دون خضوعه لأية اجراءات او قواعد بيروقراطية (15)

ومما سبق يبدو واضحا انه رغم تأكيد ويكسweeks على فكرة أن خصائص العملية الانتاجية تتحدد بواسطة وضعها البنائي ، الا انه في الواقع عرف القطاع غير الرسمي استنادا إلى أسس قبلية ، ولم يهتم بدراسة تعتقد العلاقات بين مختلف أنظمة الإنتاج والتوزيع ،يضاف إلى ذلك أن معالجة للدور الذي يلعبه القطاع فيل مشكلات العالم الثالث تتنطوي على نزعة محافظة ،تكرس الاوضاع القائمة وتزيد من التفاوت الاجتماعي والتبعية للخارج ، فالاصلات الجزئية الهامشية ماهي في الحقيقة الا صرف للانتباه عن المشكلات الاجتماعية الحقيقية التي يعيشها المجتمع .

ومما يدعم طروات ويكس weeks هو الاطار التصوري الذي صاغه مزيمدار Muzumdar الذي اهتم بتطوير مدخل آخر ،يقوم على ثنائية ترتبط بسوق العمل الحضري ، حيث أطلق على القطاع الرسمي، القطاع المحمي Protected sector وعلى القطاع غير الرسمي ، القطاع غير المحمي Unprotected sector ، كما عالج مشكلات " الاستعاب " وأبعاد وجود أسواق حضرية مفتوحة وأخري مقيدة . وهنا يثير نقطة بالغة الاهمية تتعلق بعدم قدرة النماذج الوصفية لاستعاب العمل على تقديم اقترات سياسية ملائمة ، الامر الذي دعاه الى صياغة اطار تصوري (محمي – غير محمي) يركز بصورة خاصة على " قيود العرض " ويقوم على فرضية "الحراك الحر للعمل " .

ولقد ارجع مزيمدار Muzumdar وجود سوق عمل مجزأ الى جملة من العوامل التي أدت هي بدورها الى الاستخدام غير الفعال للموارد ، ومن هذه العوامل ، قوى السوق ، الترتيبات النظامية ، السياسات الحكومية .

وعلى الرغم من المشكلا التي تعرضت اية محاولة للتمييز بين سوق العمل المقيد والمفتوح إلا أن
" مزايمدار " أشار الى بعضها كاخفاض دوران العمل في الاول ، صعوبة ولوجه ، اعتماد على رأس المال الكثيف والتنظيم الواسع النطاق ، كما عماله يحصلون على عدة خدمات غير متاحة للآخرين كالتأمين على العمل والمكافآت والعلاوات ، ولقد دعا هذا " مزيمدار " الى القول بأن :
"الاختلاف الاساسي بين القطاعين يتمثل في أن الاستخدام في القطاع الرسمي محمي ، وبالتالي مستوى الاجور وظروف العمل غير متيسرة على العموم للباحثين عن العمل في السوق ، إلا إذا نجحوا في اجتياز حاجز الدخول بطريقة ما . ه\ا النوع من الحماية يمكن ان ينشأ عن نشاط النقابات أو الحكومة ، أوكليهما معا .(16)
وفضلا عن ذلك ، لاحظ مزيمدار ان جل النمو ال\اي يحدث في القطاع غير المحمي سببه تزايد أهمية الخدمات الصناعية في عملية التحضر . وعلى الرغم من محاولاته كباحث في البنك العالمي – لتقديم تفسيرات اقتصادية خالية من المضمون الاجتماعي لحالة هذا القطاع ، الا ان جهوده جاءت تؤكد من جديد الطابع المحافظ الذي يغلب على المنظمات الجهوية والعالمية التي غالبا ماتقدم اقترات تركز على بعض الاصلاحات الجزئية التي لاتلمس مصالح الفئات الحاكمة . وبهذا المعنى فإن ازدواجية " محمي – غير محمي " لا ترقى الى تقديم تفسير شامل للازمة الحضرية المعقدة والمتعددة الابعاد ، نظرا لتركيزها على الوضع الراهن دون وضعه في سياقه التاريخي ، وليس أدل على التضليل الايديولوجي الكامن في هذا المدخل تركيزه على أسواق العمل الحضرية معزولة عن إطارها الاجتماعي – الثقافي – السياسي – الاقتصادي القائم (17)
وبناء على ماسبق ،يبدو جليا ان هارت Hart وويكس Weeks ومزيمدار Mazumder قد أعطوا اهمية كبيرة للقطاع غير الرسمي في امتصاص القوة العاملة وتقيق تقدم اقتصادي سريع .
والواقع ان الصعب التسليم بهذه القضية إذا ان الدول النامية بتشجيعها لهذا القطاع تتيح الفرصة لنمو وتطور بورجوزية محلية مستقلة غالبا ما تتحالف مع القوى المضادة للتغير الراديكالي ، وفضلا عن ذلك فإن تسليم هؤلاء الدارسين بالأنظمة القائمة كحقائق لايمكن تجاوزها – يبعد عن قصد متغير الصراع كمحدد أساسي للتغيير الاجتماعي . وهذا يؤدي الى القول ان انصار الثنائية المحدثة الذين يعتقدون ان الانشطة غير الرسمية عبارة عن ظواهر حضرية ترتبط بالبناء الاجتماعي وتمثل قاسما مشتركا لاغلب مدن النامية ، يتجاهلون الواقع التاريخي والمعاصر المرتبط بتوسع الرأسمالية والامبريالية ، كما ان غموض مفاهيم هذا المدخل واستنادا الى افكار ومفاهيم كالتكامل والتساند والتبادل بين مختلف انساق البناء الاجتماعي الحضري ، وإعطاء القطاع غير الرسمي الدور القيادي في التنمية الحضرية – يعني

15 -1 Weeks, J¨ . Uneven Sectoral Development and the Role of the state . IDS Bulletin , vol , 5,No,2-3 .1973 .pp.41 -47.

16-1 Weeks, J ¨.Policies for Expanding in the Urban informal sector of developing economies " , International labour reviw ,Vol , 3, 1, 1975, pp . 54-57
17-1 Mazumdar, D.The urban informal sector ,SWP,No.211,World Bank, 1975,p.32.

البحث عن وسائل وأساليب أخرى ، يمتص من خلالها غضب الفقراء ويحقق البناء الحضري تماسكه وقدرته على الاستمرار في الوجود ، وتحويل الأنظار عن المشكلات الحقيقية التي يعاني منها أجتمع المدينة ، فضلا عن محاولة اختزال الواقع الحضري وتحويله إلى مجرد قضية فنية ترتبط بالطاقة الاستيعابية والإنتاجية لأنشطة صغيرة ، متناسين تشابك وتعقد الواقع الحضري وارتباطه بالمجتمع الأوسع .

وواقع الأمر ام مثل هذا التصور ، رغم إثارته لقضايا كانت مغفلة على البحث الاجتماعي ، إلا انه يمثل تحيزا إيديولوجيا لتشجيع نمو وتطور رأسمالية محلية مختلفة تزيد من تدهور أوضاع البلدان النامية التي رزحت سنينا طويلة تحت وطأة الاستعمار ، وما تزال تعاني من ويلات الاستعمار الجديد والضغوط الدولية .

وفضلا عما سبق ، تميل الثنائية المحدثة إلى عزل ووصف خصائص القطاعين في نطاق الاقتصاد الحضري دون دراسة لأسس التمايز وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تنفصل الكل المعقدة الأمر الذي جعل أصحاب هذا المدخل ،يمهلون – كما سبقت الإشارة – بعدي الصراع والتغير ، يبرره عجز هذا المدخل عن تقديم تفسير للتغيرات الحضرية الثورية ، ولعل ذلك يفسر المطلقات الفكرية التي تؤكد أهمية التكامل الاجتماعي الحضري ، وتتغاضى في نفس الوقت عما تعانيه الفئات المدينية الدنيا من قهر واستنغلال وتجهيل ايديولوجي .ولقد أدت هذه النقطة الى اهتمام كثير من الدارسين بالبعد السياسي للفقر الحضري .واتساقا مع هذا التصور اعتقد أن التفسير النظري المتكامل لكل الظواهر الاجتماعي يجنب الدارس مزالق الثنائية التي تجزئ الواقع الاجتماعي بطريقة تعسفية ، وتهتم بنتائج ومتضمنات حياة المدن بعيدا عن أصولها الاجتماعية –التاريخية .

3 الاتجاهات المتوقعة :

تكشف النظرة المدققة تراث القطاع الحضري غير الرسمي عن تمحول اهتمام الدارسين حول اعتبار هذا القطاع مصدر نمو فعال ولكي يتمكن هذا القطاع من تحقيق ذلك ، يتعين عليه ان يكون بمثابة وحدة متكاملة ومستقلة ، ومن الواضح ان فلسفة التكامليين تعكس بصفة عامة المناخ الفكري العام الذي ساد في النصف الثاني من السبعينيات ، أينما كان الجدل يدور حول اعتبار القطاع الحضري غير الرسمي الحل الملائم لمشكلات المدن البلدان النامية .

ولقد أدى بهذا الاهتمام الى توسع هذا القطاع جنبا الى جنب مع توسع القطاع الرسمي ، طالما ان العلاقات التكاملية هي السائدة . وهكذا خلص هذا الاتجاه الفرعي الى نتيجة هامة هي ان التطور في القطاع غير الرسمي يكون دائما نحو الاحسن ،في حين يتوقع أصحاب الاتجاه الفرعي الثاني أن هذا التطور قد يكون نحو الأفضل أو الأسوأ . ولقد هذا التجاه الاخير ان

يخطو خطوة الى الامام حينما كشف عن طبيعة النمو في القطاع الحضلري غير الرسمي واطوائه على طاقة للتراكم على اعتبار ان معدل توسعه مستقل عن النمو في القطاع الرسمي وعن الزيادات في عرض العمل –للقطاع الرسمي (18)

وبناء على ماتقدم ،يمكن القول ان مدخل الثنائية المحدثة هو امتداد لاتجاهات الثنائية السابقة واستمرار لها ، فهو امتداد لها لانه ينطلق من مسلمة الثنائية الحضرية ، و لكن الجديد فيه إدخاله لأبعاد تجاهلها إلى حد كبير رواد الثنائيات التقليدية بصورة خاصة و النظرية الحضرية بصورة عامة .

و من الممكن تفسير هذا الموقف في ضوء طبيعة المفهوم الذي انطلقوا منه ، حيث نظروا إلى القطاع الحضري غير الرسمي كنسق اجتماعي يقوم بوظيفة أساسية في مجتمع المدينة ، و ينطوي على متضمنات اجتماعية و ثقافية تساعد على تسريع ويرة عملية التنمية . و لقد قدم رواد هذا الاتجاه محاولات في هذا الاتجاه تنظر إلى ما هو تقليدي على أنه جزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة و هويتها فضلا عن كونه إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية المنبثقة من الواقع الاجتماعي و ليس كما تدعي الكثير من نظريات التنمية معوقا و ضارا لعملية التنمية .

18.- 1Mazumdar , D.The Urban labour market and income disribution :Astudy of Malysia , new york , Academic Press , 1981, pp .102-103

شكل رقم (2)

طبيعة النمو في القطاع الحضري غير الرسمي و علاقته بالقطاع الرسمي

القطاع الحضري الرسمي

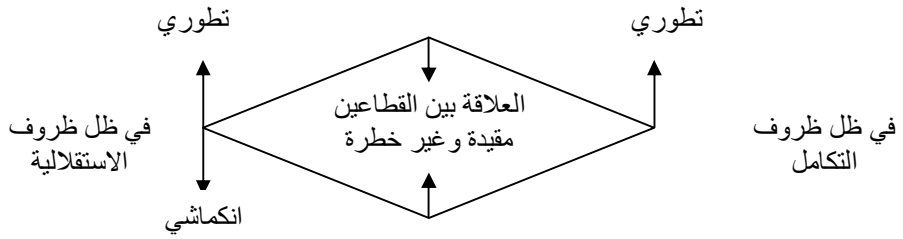

القطاع الحضري الرسمي

ثالثا : المدخل الراديكالي :

يمثل هذا المدخل أعمال مجموعة من علماء الاقتصاد و الاجتماع ممن اهتموا بدراسة واقع الأنشطة الحضرية غير الرسمية في مدن البلدان النامية . و يأتي في مقدمتهم جاري Garry ، غرين Green ، برواملي Bromley ، بينفلدBienefeld ،بروتس Portes ، موزرMoser .

الحقيقة ، هناك صعوبة واضحة في تحديد تسمية معينة لما جاء به أصحاب هذا المدخل من تصورات نظرية في هذا الصدد ،لكن الشيء الذي جعل الباحث يدرجهم ضمن المدخل الراديكالي هو انطلاقهم من الإطار البلدان النامية ومنها مشكلة القطاع الحضري غير الرسمي . وبالستناد الى المتغيرات (الاستقلالية ،التبعية ،أسلوب الإنتاج المتصل الحضري) التي شكلت محور اهتمام مؤيدي هذا المدخل ،فقد تمت تجزئته الى اتجاهين فرعيين ، للاقتراب أكثر من واقع الانشطة الحضرية غير الرسمية من جهة ، وإدراك مدى اختلافهما في تفسيرها لنفس الظاهرة ، رغم انطلاقهما من نفس الاطار التصوري من جهة أخرى ، هذان الاتجاهان الفرعيان هما :

1- نظرية المتصل الحضري
2- نظرية التبعية
(أ) في ظل ظروف الاستقلالية
(ب) في ظل ظروف التكامل

1- نظرية المتصل الحضري

يتخذ أصحاب ه\ا الاتجاه من العلاقات الجدلية بيم مختلف مكونات البناء الاجتماعي الحضري إطار نظريا لتفسير مختلف الظواهر الحضرية ، وفي هذا الإطار ، ركزوا على تحديد متصل للانشطة الانتاجية في مدن البلدان النامية والوصف الامريقي للترابات المعقدة وعلاقات التبعية بين أنظمة الانتاجية والتوزيع .

ولقد حاول أنصار هذه النظرية تجنب الثنائية " الهارتية " والتصورات المفاهيمية حول تعايش أنظمة متباينة ومنعزلة وعدم استخدام مجموعة من الخصائص النموذجية لتحديد ماهو رسمي أو غير رسمي وتجد هذه النظرية تدعيما لها في كثير من المحاولات التنظرية التي قام بها بعض الباحثين من أمثال جاري Gerry وبينفلد Bienefeld . فهذا الاخير ،قدم اسهاما متميزا في نظرية القطاع الحضري غير الرسمي وعرضه في مقال نشر سنة 1975 ،بعنوان : " القطاع غير الرسمي والرأسمالية الهامشية . ويتضمن هذا المقال مجموعة من القضايا التي ترسم في

مجموعها وجهة نظر محددة فهو يبدأ بقضية أساسية هي ضرورة فهم الانشطة غير الرسمية في سياق الاهتمام بالتنمية عموما وتتخذ هذه الضرورة شكل التأكيد المتزايد والمستمر للعلاقات الجدلية بين مختلف عناصر البناء الاجتماعي .
وفي ضوء فهم بينفلد Bienefeld لواقع البلدان النامية ،يرى ان فشل عملية التحديث في امتصاص معدلات كبيرة من القوة العاملة فضلا عن تخلي المناطق الريفية عن دورها التاريخي ، أدى خلق العديد من المشكلات الحضرية ،لعل اهمها الانشطة " الهامشية " المسماة حديثا الانشطة غير الرسمية – التي تعج بها شوارمختلف المدن ، واستنادا الى ذلك ،ذهب بينفلد Bienefeld في مناقشة لاقتصاد الحضري الى القول بأنه توجد طريقتان اساسيتان يتم وفقهما التحليل القطاعي للاقتصاد في ضوء العلاقات الجدلية بين مختلف ظواهر مجتمع المدينة . تتضمن الاولى تحديد مختلف أساليب الانتاج وتمفصلها التبادلي : تبعية وتكيف بعضها لبعض وفقدنها بعض الشيء لهويتها واستقلالها ، وتتكون هذه الاساليب من القطاع الرأسمالي المندمج بقوة في الاقتصاد العالمي ومن عدد آخر من الاساليب ماقبل الرأسمالية التي تول تقريبا من خلال علاقتها بالاول ، وفي هذا السياق يقول بينفلد Bienefeld
" إن الشكل الذي يتخذه هذا التكافل محدد تاريخيا ، إذ يتوقف على القاعدة المادية ومستوى انتاج القطاع الرأسمالي والاطار السوسيو – سياسي الذي يعمل في نطاقه راس المال ، ومدى تحقيقه للتراكم والنمو ، وعلى طبيعة اسلوب الانتاج غير الرأسمالي الذي يتفاعل معه (19)ان الاغلبية الساحقة من المؤسسات الصغيرة التي تشكل قطاع الانشطة غير الرسمية يمكن يمكن تصنيفها تت المفهوم الماركسي " الانتاج السلعي الصغير " . ففي وصف طبيعة علاقته بأسلوب الانتاج الرأسمالي يعتقد بينفلد Bienefeld انه يشكل اسلوبا انتقاليا Transitional Mode of Production بين اساليب اقطاعية واخرى غير رأسمالية ، ومن جهة واسلوب الانتاج الرأسمالي من جهة أخرى لذلك فإن العلاقة بين هذين الاسلوبين الانتاجية (الرأسمالي والسلعي) تتجلى أكثر في كتابات ماركس Marx المتفرقة ،فهو يري انه كلما ترسخ الانتاج الرأسمالي عمل على تحطم الانماط المختلفة للانتاج السلعي التي تقوم سواء على العمل الر للمنتجين أوعلى بيع المنتوج الزائد كسلع وحسب اذا يقوم الانتاج الرأسمالي في البداية بإنتاج السلع عموما ، ثم يحول تدريجيا الانتاج السلعي الى الانتاج الرأسمالي .

ويرتبط تشخيص ماركس للانتاج السلعي الصغير – كأسلوب انتقالي – بتطور الرأسمالية في أوربا الصناعية خلال القرن التاسع عشر ، والامر الذي دعا بعض الباحثين الى اعادة صياغته في ضوء ما تشهد اقتصاديات الحضر من تغيرات توحي بتكاثر وتزايد وزنه يوما بعد يوم ،فهذا الإنتاج لم يشكل على الاطلاق من الناحية التاريخية الانتاج السائد او المسيطر او الكلي لمجتمع ما ، لكنه ارتبط دائما بالتشكيلة الاجتماعية ،فضلا عن الايديولوجية السائدة التي تشق من اسلوب الانتاج والتجارة والاكثر اهمية ، ويستحوذ على حل فائض القيمية وليس من الانتاج السلعي الصغير

– الهامشي الذي تتحدد تناقضاته وفق القيود الخارجية التي بفرضها الاسلوب المسيطر .

ان عدم ملاءمة مفهوم اسلوب الانتاج لوصف الانتاج السلعي الصغير ، أدي الى اعادة تصنيفه كنمط انتاجي يوجد على هامش اسلوب الانتاج الرأسمالي ،لكنه من ذلك مندمج وتابع له . ومن التعديل في تحديد الانتاج السلعي ، صاغ بينفلد Bienefeld قاعدته الثانية لتطوير تحليل دينامي يرتبط بالقطاع الحضري ، حيث يرى المشكلة في سياق عدم الاستمرارية – الانقطاع – ضمن الاسلوب الرأسمالي للانتاج الذي ترتبط فيه مختلف قطاعات الاقتصاد بطريقة غير متكافئة .

وضمن هذا المنظور قدم جاري Gerry اسهاما يكشف عن تأثر بالغ بالمدخل الماركسي ، وحينما شرع في عرض اسهامه ، اوضح بادئ ذي بدء ،ان الاغلبة الساحقة من أنواع الإنتاج الصغير هي نتاج لتغلغل الرأسمالية ومظاهرها السوسيو- ديموغرافية ، خاصة عملية التحضر و تحول ظروف الحياة الريفية . فالتغلغل الرأسمالي خلق الظروف التي سمحت لمختلف فروع الإنتاج الصغير أن تظهر و تتطور تبعا لأهداف المنتجين و أوضاعهم الشخصية و المراكز الاجتماعية التي يشغلونها في التشكيلة الإجتماعية . و لقد رفض النظر إلى ه\ه الأنماط الإنتاجية كفضالة حضرية ، موضحا بأدلة واقعية على أنها في حالة مستمرة من التغير و لقد طور هذا أكثر حينما نظر إلى هذه العملية المطردة على أنها تتميز بقطبين من التحول :التحول نحو التكديح Proletarianisation و الحركة في الاتجاه المعاكس ، أي التحول نحو الأساليب الرأسمالية للإنتاج . فالانتقال من الرأسمالي الصغير يتميز بالزيادة في عدد العمال و كمية وسائل . و يبدو أن العلاقات الشخصية تلعب دورا كبيرا في العملية ، فمن خلال هذه العلاقات تمر أو أمر / أو مساعدات الدولة ، أما التحول الرئيسي فقد وصفه Gerry بأنه عبارة عن العملية التي يتم وفقا لها في المناطق الحضرية الجذب الجزئي و / أو المتقطع لفئات من مختلف أنواع المنتجين ، و كذلك العاطلين و الفلاحين المهاجرين ليجدوا أنفسهم في علاقات مباشرة مع رأس المال الصناعي و تتخذ هذه العملية-التكديح- وسط الريفيين و منتجي السلع الصغار أشكالا مختلفة ومتعددة، و تختلف هذه العملية المتزامنة للرأسمالية الهامشية عن شكلها التاريخي ، في سياق تطور الإنتاج الرأسمالي المركزي إذ يسود ميكانزم " الانحلال – المحافظة " في الإنتاج الصغير ، و تسيطر ظاهرة " الانحلال – التصفية " على ظاهرة " المحافظة – الصيانة " في الدول الرأسمالية المتقدمة ، أينما نجد الإنتاج الصغير عبارة عن فضالة يقتصر على بعض الأنشطة المعينة ، أو أنه قد اختفى تماما . ففي أوروبا عمل ميكانزم الانحلال هذا خلال مرحلة الانتقال ، و قد أدى بسبب الثورة الصناعية إلى قيام أسلوب الإنتاج الرأسمالي المكتفي ذاتيا . أما في الدول الهامشية فيبدو أن ظاهرة المحافظة هي التي تسيطر ، و فضلا عن ذلك فإن كل المنتجين الصغار يخضعون لرأس المال من خلال السوق ، فعن طريق نظام الأسعار مثلا يحدث تحويلا كبيرا للقيمة من المنتجين الصغار إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، كما أن هذا الأخير يستفيد بطرق شتى من

19-1Acharayd,A.S" Perspectives and problems of development in sub-Saharan Africa "World development . Vol.5. N . 4 , 1982,p.109-147..

وجود الإنتاج الصغير . فتوفير السلع المنخفضة السعر و العمل المؤقت للمؤسسات الرأسمالية ، و توفير المنتوجات الشعبية الجماهيرية للعمال الأجراء و أتباعهم يسمح بتدعيم و استمرارية معدلات الأجور منخفضة [23].

20-I Bienefeld , M» . The informel sector And Penripheral Capitalism : The Case of Tanzania » IDS Bulletin .Vol.G, No.4, 1975, p.13.

و استنادا إلى ذلك ، صاغ جاري تصوره النظري الذي يركز على دراسة العلاقات بين مختلف عناصر الكل ، الأمر الذي جعله يتجنب استخدام التصورات الثنائية و لا ينطلق بتاتا من خصائص نموذجية لدراسة البناء الحضري ، فخصائص أي نمط إنتاجي ، ماهي إلا تجليات خارجية لعلاقات الكل المعقد مع بقية الأنماط الأخرى ، خاصة نمط الإنتاج المسيطر ، و هذا يتطلب منا إذا أردنا تحديد خصائص نمط معين القيام بتحليل علاقته ببقية الأنماط الأخرى

و موقعه في مجموعة العلاقات المتبادلة بين مكونات البناء الحضري .

ومن الواضح ان الاطار التصويري الذي قدمه جاري يمثل جدلا وحوارا حول الديناميات التي تشكل اساس الانتاج السلعي الصغيرة وبالتالي فقد ابعد الاهتمام بالمناقشات العقيمة حول امكانية تطور القطاع غير الرسمي ومستويات التراكم فيه الى الاهتمام بالعملية الحالية للتحول سواء نحو الانتاج الرأسمالي أو عملية التكديح . وفضلا عن ذلك ،أثار جاري قصية ذات اهمية كبيرة تتعلق باستخدامات نمط واسلوب الانتاج في معالجة الانتاج السلعي الصغيرة واصفا اياه كنمط انتاجي ، طالما ان الاسلوب في رأيه يشير الى وحدة كاملة مكتفية ذاتيا على مستوى البنائين الفوقي والتحتي ، بينما يستخدم نمط الاناج لتجسيدات مختلف التعبيرات التاريخية التي تتخذها أساليب انتاجية معينة .

ورغم ان ولاس Wallace تعتقد ان مثل هذا التصور يجب عن الانظار العداوة الديالكتيكية بين مصالح فئات القطاعين : " الرسمي – غير الرسمي ". ورغم إهماله للبعد الاجتماعي ، فإن يمكن القول ان التطور الحديث لمدخل يمفصل الاقتصاد الحضري في ضوء العلاقات المختلفة في نطاق الاسلوب الرأسمالي لانتاج ، وليس في ضوء نموذج ثنائي ، ويأخذ بعين الاعتبار التباين الداخلي وديناميات التحول ، أكثر قدرة على تحليل الترابطة الاستغلالية الكامنة في البناء الاجتماعي الحضري .

وللتوسع أكثر فيما وطرحته ولاس ، تجدر الاشارة الى ان تصورها يرجع في أصوله الى اربعة مصادر اساسية : هي الدراسات التجزئية للمجتمع الحضري ، دراسة القوة خاصة في المجتمعات العنصرية . حيث تلعب الحكومة – كأداة فقر و استغلال – دورا لا محدودا في التنمية لصالح الأقلية ، الانتقادات التي وجهها لي Ley لدراسة منظمة العمل الدولية ول كينيا ، و أخيرا عدم اقتناعها بأهمية المدخل الشمولي في فهم بناء المدينة المعاصرة .

ففي الوقت الذي يهم لي Ley بتحليل ترابط و داخل مختلف الأنساق الحضرية بطريقة ترفض أي تجزئة لمكونات بناء المدينة ، تؤكد ولاس عدم صلاحية هذا التصور ، فهي تعتقد أن التجزئة ضرورية من الناحية التحليلية لفك تعقيدات الواقع الحضري ، و من الناحية العملية لإدراك الواقعية الحقيقية المتعلقة بالتفاوت الطبقي . و هذا ما دعاها إلى تأكيد فكرتها المحورية و هي وجود صراع بين فئات القطاعين :" الرسمي – غير الرسمي " . فهذا

الصراع قد يكون ذا أهمية بالغة في فهم الاقتصاد السياسي للبلدان النامية . و من ثم يبدو أن التفسير الأقرب إلى الواقع يكمن في دراسة القطاعين في ضوء العلاقة بين أسلوب إنتاج مسيطر – مركزي ، و آخر تابع و هامشي . فالاستغلال و القهر الكامن في البناء الاجتماعي يزيد من عجز أعضاء القطاع غير الرسمي من التأثير على مراكز اتخاذ القرار ، ومن المشاركة في الحياة الحضرية : " الأمر الذي جعلها تعير اهتماما كبيرا للعداوة الديالكتيكية بين مصالح القطاعين" [24] .

21-I Gerry C . Petty Producers and the Urban Economy : A case Study in Dakar , Geneva , 1974 , pp.1.47-

و على الرغم مما ينطوي عليه تصورها من صدق أمبريقي في مجتمعات محددة ، كالمجتمع الروديسي الذي اهتمت بالتنظير له حيث نجد السود يمارسون أنشطة هامشية في ظل تجنيد فصائل بوليسية لا متناهية تراقب و ترسم مساراتهم ، فإن الباحث يعتقد أن بناء القوة القائم على العنصرية يعكس تناقضات أعمق ترتبط بالمحافظة على الهوية الوطنية
و إثبات الذات، و هذا الوضع يزيد من حدة الصراع لأنه يتعلق بالمواجهة بين ثقافتين إحداهما محلية و الأخرى دخيلة ، و من هنا يمكن القول أن مشكلة القطاع غير الرسمي تكمن في إطار النضال الثوري و الصراع الطبقي لتغيير الواقع الذي خلقه المستوطنون الأجانب

و رغم أن هذا الوصف ينطبق على المجتمع الذي اختار الطريق الرأسمالي فإن ولاس تشر أيضا إلى وجود علاقة ترابطية بينهما أو كما تقول : " أما غرين Green فقد ذهب ابعد من ذلك كما بذل جهودا علمية متباينة لوضع نظرية تفسر تناقضات الواقع الحضري ، ومدى خطورة هذه الانشطة على التقدم الاجتماعي في بلد يتجه صوب الاشتراكية ، ولقد أوضح أن البناء الاقتصادي في بلدان العالم – يتجه صوب الاشتراكية ، ولقد أوضح ان البناء الاقتصادي في بلدان العالم الثالث ، رغم احتوائه على قطاعات مختلفة ،فإن تجزئته تنطوي على ابعاد اقتصادية ،اجتماعية – سياسية تعمل على تبرير الأوضاع القائمة ، على اعتبار أن تحديد متصل للأنشطة الحضرية في ترابطها وامتزاجها يتيح الفرصة لإدراك المشكلات والمثالب ، الكامنة الاجتماعي .
ورغم اعترافه بأهمية الانشطة غير الرسمية واتجاهها لتقيق أهداف محددة نسبيا إلا أن تركها تنمو وتتطور يطرح العديد من المشكلات ، ويشكل خطرا وتهديدا للتحول الثوري ، بمعنى ان نموها سيؤدي الى خلق نوع من العقلية البورجوازية الصغيرة المضادة للثورة . فبمجرد السماح لصغار المنتجين بالعمل الر والتطور سواء من ناحية الحجم أو العدد ، فإنهم سيتحالفون مع الطبقة الرأسمالية والقادة التقليديين والبورجوازية التابعة التي تخلق ميكانيزمات التدعيم الداخلي ، ويبدو ان ذلك هو مادفع غرين الى القول بأنه يجب على كومات البلدان النامية عدم تشجيع صغار المنتجين على التطور ، لانهم لن يتحالفوا مع العمال والفلاحين ، ولن يؤدي ذلك الى اعادة توزيع الموارد بطريقة راديكالية وعادلة (22).

22-1Wallace, B., Political Consciousness Among The poor, ILO , Geneva , 1983 ,pp.71/82.

وفي محاولة لاحقة لتعزيز هذا المحتوى الماركسي ،طور البعض فكرة الحثالة وأصبحت الاهانات والتنديدات السياسية التي وجهت اليها ، محل نقاش في الدوائر الاكاديمية المهتمة بالانشطة غير الرسمية وفي هذا السياق ،تبين مما سبق موقف الكثير من الباحثين والنمظرين والسياسيين من هذه الفئة الاجتماعية التي شاركت مشاركة فعالة في حرب الجزائر التي دامت أكثر من سبع سنوات ونصف ، وذهب ضحيتها مايزيد عن المليون والنصف . وه\ا يعني ان مشاركة فقراء المدن والارياف في ثورة تحريرية في الجزائر وتنموية في الصين وغيرها يتناقض ووصفهم بعملاء التآمر الرجعي ، لكن الحقيقة تظل باقية وهي ان فتح المجال لتطور صغار المنتخبين يعني فتح المجال لتنمية رأسمالها تابعة واعاقة التحولات الاشتراكي ، وهذا مايؤكده غرين خلال تعضه لمناقشة تحول تانزانيا نحو التنمية الاشتراكية ،فهذا البلد الافريقي يرتكز في اسلوبه التنموي على الاعتقاد بأن الانظمة السياسية لايمكن استرادها أو تصديرها جملة en bloc بل ينبغي تليلها ، تكييفها ،تعديلها تحويلها ، لتتلاءم والمكونات المحلية . وفي نفس الوقت فإن كل الاستراتيجيات والقرارات المتعلقة بالتنمية تتخذ سياسيا بغض النظر عما إذا كانت تتعلق بالعوامل الاقتصادية أو الاجتماعية ، ولقد رتب عن ذلك قضية أخرى هي ان عملية تذويت Internalisation ايديولوجية الانتقال نو الاشتراكية مازالت غير مكتملة Incomplete وكذا عملية المشاركة ، فرغم التحولات التي يشهدها المجتمع التانزاني ،الا ان أغلبية أفرادها يندرجون تحت التعريف الذي صاغة كابرال Capral البرجوازية الصغيرة الثورية ،ولهذا السبب يقول غرين " يطرح القطاع غير الرسمي العديد من المشكلات التي جعلت القيادة التانزانية عاقدة العزم على منع ظهور قطاع إفريقي متوسط وكبير ، وفي غياب مثل هذا القطاع فإنها ترى إمكانية استخدام المقيمين الآسيويين والقطاعات الرأسمالية الأجنبية خلال مرحلة الانتقال انطلاقا من إمكانية منعها من أي تحالف ... وبالتالي فإنه لايمكن إتاحة الفرصة للقطاع الافريقي الصغير الشبه الرأسمالي ان يتوسع سواء من ناحية الحجم أو الاهمية القطاعية .... ورغم الحاجة اليه في خضم تطبيق اللامركزية الا انه يمثل خطرا ، خاصة إ\ا سمح له بالتطور الى طبقة رأسمالية.(23)

23-1 Bienefeld , M" The informal sector And Penripheral Capitalism : The Case of Tanzania " IDS Bulletin . Vol. G,No.4,1975, p13.

2- نظرية التبعية :

يركز أنصار هذا الاتجاه في الدراسات الحضرية على العلاقات غير المتكافئة بين القطاعين "الرسمي –غير الرسمي "

في سياق تناولهم الشاملة لعلاقات الانتاج وعلاقات المركز بالهامش .

والجدير بالذكر في هذا الشأن أن أغلب الذين استنتجوا أن القطاع غير الرسمي تابع ، حللوا عملية التراكم على المستوى العالمي ونظروا الى وجود هذا القطاع على انه تمثل وطني للنظام العالمي اللامتكافئ والسائد اليوم ، ولقد تم تحليل مثل هذه العلاقات في ضوء العلاقات التجارية والاسعار ، نقل التكنولوجيا ودور الرأسمالية العالمي في هذه العملية ، لان

الفكرة الرئيسية التي تكمن خلف هذا التصور ، هي ان عملية التراكم في الدول المتقدمة تستند الى افتراض مؤداه : انه نتيجة لما تتمتع به هذه الدول من خصائص تجعلها تافظ على مردود الانتاجية في نطاق المركز ، فإنها تحاول في نفس الوقت الاستلاء على ما يحقق من أرباح في الهامش من خلال جملة الميكانيزمات المتعلقة بتحديد الاسعار على المستوى العالمي ومراقبة السوق .....الخ .

وكنتيجة لما تقدم ، فإن عملية التراكم في الهامش هي تابعة ومحدد لهيكل غير متجانس بسبب عدم "تغلغل " التقدم التكنولوجي على نحو منتظم ، وتركيزه في الاجزاء المتطورة من الاقتصادية دون تحطيم التقنيات القديمة ، كما ان فائض القيمة يرتكز في المصانع الكبيرة التي غالبا ماتخضع للتبادل الخارجي . ومن الواضح ان نتيجة عملية التراكم هذه . هي نمو بطيء في منحنى العمل وتسارع كبير في العمل الجانبي ويصاحب هذان العنصران زيادة سريعة في عرض العمل الحضري خالقا بذلك قطاعا غير رسمي أو قطبا هامشيا (24)

24-1Gerry C. Petty Producers and the Urban Economy; A case Study in Dakar , ILO, Geneva , 1974 ,pp.1.47

واتساق مع هذا التصور ، يعقد انصار مدخل التبعة ان العلاقات بين القطاع الرسمي لابد من أن تحلل كجزء من نظام خاضع للعلاقات المتبادلة على المستوى العالمي ، وفائض القيمية الذي يتكون في نطاقه يحول الى بقية الاقتصاد كخطوة وسيطة لنقل فائض القيمية من الهامش الى البلدان المركزية ، وبطبيعة الحال ، فإن ميكانزم نقل هذا الفائض من القطاع غير الرسمي يختلف تبعا لاستقلاله أو اندراجه في بقية الاقتصاد الحضري .من هذا المنطلق ،تم تقسيم نظرية التبعية الى شطرين احدهما يركز على متغير التكامل والثاني على متغير الاستقلال

أ- في ظل ظروف التكامل :

يركز انصار هذا الاتجاه في الدراسات الحضرية على تبعية واندماج القطاع الحضري غير الرسمي في بقية الاقتصاد الوطني ، ولقد انطلق هؤلاء الانصار من وجود قطاعين حضؤيين : "رسمي –غير رسمي " في علاقة غير متكافئة ، أحدهما مسيطر والثاني تابع وخاضع لسيطرة الاول . وهذا يعني افتقاد القطاع غير الرسمي استقلاله الذاتي – المحلي ، ومن ثم فهو يعتمد في بقائه واستمراره على وضع القطاع الممارس للسيطرة والاستغلال . وإذا سلم بوجهة النظر الذاهبة الى القطاع غير الرسمي يتوقف نشاطه على المواد الولية السوق ، الاسعار المؤسسات المالية والخدمية التي تتحكم فيها مصالح الفئات المرتبطة بالقطاع الرسمي كأسلوب انتاجي مسيطر ، فإن الوضع الهامشي " اللارسمي " يزيد من حالة التبعية والاستغلال الذي تتعرض له الفئات المدنية الدنيا .

واستناد إلى هذا الفهم ، تجدر الشارة إلى أن تدعيم تبعية القطاع غير الرسمي للسوق المحمي وعجزه عن الحصول على المواد التي يحتاجها تتم من خلال عدد من الميكانزمات ،أهما :

1- ارتفاع أسعار المواد التي يشتريها هذا القطاع
2- انخفاض أسعار المواد التي ينتجها والخدمات التي يقدمها.
3- الفرق بين (1) و (2) يجنيه القطاع الرسمي .

4- درجة تبعية أنشطة القطاع غير الرسمي تختلف من نشاط لآخر بمعنى أنه لابد من التمييز بين أنواع السلع التي يتجر فيها أفراد هذا القطاع ، طالما أن درجة التبعية و اتجاه الارتباطات تختلف وفقا لها . [28]

و في ضوء هذه الاعتبارات يمكن تلخيص تبعية القطاع غير الرسمي في البعد المكاني إلى أدنى شروط الإنتاج ، و البعد المادي الذي يتجلى في انخفاض معدل الإنتاجية و متوسط الدخل و استخدام تكنولوجيا محلية – تقليدية ،و البعد الاجتماعي – الثقافي الذي يتجسد في غياب التعليم و التكوين النظاميين و سيطرة القيم الأسرية ، ومن ثم فإن القطاع غير الرسمي ما هو إلا نظام اقتصادي فرعي رأسمالي ، مشوه تبعوي و مرتبط بالقطاع الرسمي الرأسمالي و النظام العالمي .

و لتوضيح أكثر الملامح الأساسية المميزة لإسهامات هذا الاتجاه سأشير عند التعرض في الفقرة الموالية لمتغير الاستقلالية ،إلى أهم القضايا التي يثيرها كلا الاتجاهين لصعوبة الفصل بينهما في بعض الأحيان .

ب - في ظل ظروف الاستقلالية :

و بناء على ذلك ، يفترض ضمنيا العديد من الكتاب الذين يؤكدون الدور التابع للقطاع غير الرسمي أنه يتمتع ببعض الاستقلالية عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني . و من ثم يحددون الميكانزمات التي يتم من خلالها انتزاع فائض القيمة و تقييد طاقم التراكم ، في النقاط التالية :

(أ) وجود فائض القيمة في كلا القطاعين " الرسمي – غير الرسمي ".

(ب) محدودية حصول القطاع غير الرسمي على المدخلات الحديثة و منتجات الأسواق .

يرتبط ميكانزم الأول بالضغط الذي يمارسه فائض قوة العمل على الأجور خارج نطاق القطاع غير الرسمي ، و باستخدام المفاهيم الماركسية يبدو أن هذا الطرح يشبه تصور ماركس عن الجيش الاحتياطي الصناعي ، الأمر الذي يتطلب طرح التساؤل التالي: هل يلعب الأفراد المستخدمون في القطاع غير الرسمي دور الجيش الاحتياطي الصناعي ؟

28-I Kirching , G." Modes of roduction and Kenyan Dependency , Review of African , Polotical Economy " , No.8,1988,p.81-126.

يجيب كويجانو Quijano و نن Nun و Villavicencio عن عملية تكامل و اندماج هذا القطاع في بقية مكونات الاقتصاد الحضري .

و تزداد هذه الصورة وضوحا إذا ما أدركنا ارتباط الهامشية كظاهرة ملموسة و واقع اجتماعي و اقتصادي و سياسي بالفقراء على اعتبار أن إنتاج عملهم يضيف قليلا إلى الإنتاج الوطني الإجمالي متى قورن بما تقدمه المؤسسات الصناعية الكبيرة ، و لقد دفع هذا الكثير من الباحثين إلى جملة من التساؤلات ، أهمها :

- لو يتوقف الفقراء عن العمل ، هل تصبح الأمة أقل ثراء ؟
- ما هي المساهمة الإيجابية التي قدمها " عمال " الاقتصاد غير الرسمي رغم تشغيلهم الناقص؟
- من إذن من بين العاطلين يعتبر هامشيا؟

للإجابة على مثل هذه التساؤلات و غيرها لابد من وضعها في سياقها التاريخي – الاجتماعي – و بادئ ذي بدء لابد من الإشارة إلى أن هناك خلافا بين الدارسين حول إعطاء إجابات محددة حول هذه القضايا التي مازالت تثير الكثير من النقاش . فماركس استخدم مفهوم " البروليتاريا الطفيلية " و انجلز " الحثالة الاجتماعية " لوصف فقراء الحضر ، بينما أطلق عليهم ماوتسي تونغ " عناصر طبقية – تحتية – " ، هذه العناصر يمكن أن تقوم بدور طلائعي إذا ما زودت بالإرشادات المناسبة و أعيد صبها ايديولوجيا . و هذا ما يؤكده كل من كبرال و فانون Fanon فالأول يعتقد أنهم في حالة انتقالية من الوجود الفلاحي إلى الوجود الحضري و يمتلكون قوة ثورية كامنة بقدر الطبقة العاملة " الصحيحة " بينما ينظر إليهم الثاني على أنهم حملة روح الثورة . [29]

و مما لاشك فيه أن المعالجة الأكثر جذرية حول الفقراء الحضريين هي تشخيص ماركس لهم كجزء من الجيش الاحتياطي لضمان بقاء الأجور منخفضة ، فإن الشواهد المختلفة تؤكد أن نسبة منخفضة من العاطلين يمكنها القيام بهذه الوظيفة . و هذا ما دفع البعض إلى القول أن جزءا فقط من معدلات البطالة العالية التي خبرتها و مازالت تخبرها بلدان العالم النامي ، لا يساهم في تدعيم البناء الاقتصادي للمجتمع و ليس له أية وظيفة ،الشيء الذي يضفي عليه طابع الهامشية ، و لقد حظيت هذه القضية باهتمام كبير داخل الفكر الاجتماعي ، فجوزي نن Nun الذي اهتم بتحليل و دراسة فائض قوة قسم علاقة هذا الفائض بالنظام إلى ثلاثة أصناف :

(أ) علاقة وظيفية .

(ب) وظيفية – اختلالية .

(ج) لا – وظيفية .

و في تحليله لقوة العمل التي تتميز علاقتها بالنظام " باللا – وظيفية " يرى أن هذه الفئة لم تعد تتنافس للحصول على عمل و بالتالي لم تعد تمارس ضغطا تنازليا على الأجور، فهي لا تتمتع بأي دور وظيفي ، لذلك لا تشكل احتياطا ، و ليست جزءا من الطبقة العاملة إنها كتلة هامشية – و نامية ، و لقد زاد كويجانو هذا المفهوم توضحا حينما نظر إلى القطاع الهامش على أنه جزء من الاقتصاد الرأسمالي و المجتمع ، أي أنه صفة دائمة لاقتصاديات الرأسمالية التابعة و يتركز هذا القطاع في قطاعات الاقتصاد الوطني المتميز بـ:

(أ) انخفاض الإنتاجية .

(ب) بساطة التقنيات المستخدمة .

و استنادا إلى ذلك يرى كويجانو أن قوة عمل غير ماهرة من هذا النوع لا تنتج سوى نسب ضئيلة من فائض القيمة ، لذلك لا تهتم بها البرجوازية الكبيرة التي تترك هؤلاء العمال لتشغلهم البورجوازية الصغيرة .

و من اللافت للنظر أن الوصف الماركسي للبروليتاريا الطفيلية هو من أشد الأصناف ضررا كما يقول ورسلي Worsley [30] . لأنه ضلل أجيالا كاملة من الماركسيين اللاحقين ليس بالتنديد بهم سياسيا لافتقارهم إلى الوعي الطبقي ، و الجهد الثوري ، بل يفصلهم بلغة اقتصادية عن الطبقة العاملة .

و يبدو أن هناك اتفاقا ملحوظا بين المهتمين بمجتمع المدينة حول وصف مئات الملايين من الناس الذين يحصلون على عيشهم من القطاع الحضري غير الرسمي بالفقراء ، لكنهم يدركون جيدا أن هؤلاء يعملون لكي لا يموتوا ، و إذا كانوا لا يشكلون احتياطا - كما يقول ورسلي – فإنهم ليسوا جالسين على خط الساحة بل يلعبون في مراكز يكونون أول من يسقط منها ، و من ثم يستنتج ورسلي أن العاطل لا يعني أنه لا يعمل ، فلو لم يعمل- بغياب المساعدة من الآخرين – بغياب المساعدة من الآخرين – لمات . و هذا يعني أن العاطلين ماهم في الواقع إلا أفراد يمارسون مهنا تحذف غالبا من

29-I Sabot , R . H The Sicial Costs of Urban Surplus Labour . Paris , OECd , 1977 , pp , 82-106 .

30- I Moser , C , " The Dual Economy and Marginality Debate and the contribution of Micro – Analysis – Development and Change , N° .8 . 1977 , pp . 465 – 489 .

الإحصاءات الرسمية ، على اعتبار أن مفهوم العاطل ما هو إلا تصنيف إداري ابتكر لأغراض بيروقراطية بموجب

و إلى جانب هذا أثار ورسلي عددا من القضايا التي تؤكد أن الهامشية خرافة و ليست حقيقة ، فهو يرى أن علاقات الإنتاج بالنسبة للإنتاج غير المحمي هي جميعها علاقات رأسمالية ، فالباعة في الشوارع باعتبارهم نقطة

مقاييس بيروقراطية و هنا يقر صراحة أن النعت الهامشي بمعنى الـ " لا – وظيفي " عبر الاقتصاد مضلل أيضا مثل العاطل .

التقاطع بين البائع النهائي و المستهلك يندرجون ضمن هذا النطاق و يمثلون الحلقة الأخيرة في سلسلة التوزيع أو المتاجرة الرأسمالية .

و يستثني ورسلي من شبكة العلاقات الرأسمالية هذه فئة اجتماعية هم الشحاذون و يصفهم بالهامشية الكلية للرأسمالية ، لأنهم لا يخلقون قيمة و لا تدفع لهم أجور [31] .

و مهما تنوعت الآراء و تعددت ول هامشية أو استقلالية الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية ، فإن الواقع المعاش يوحي بتزايد معدلاتها بصورة ملفتة للانتباه .

3 – الاتجاهات المتوقعة

رغم أن الميكانزمات التي يتم من خلالها خضوع و تبعية القطاع الحضري غير الرسمي ، ترتبط بدرجة الاستقلالية ، إلا أن النتيجة في الواقع هي واحدة ، على اعتبار أن نموه يتوقع أن يكزن بسيطا أو سالبا لأسباب عديدة ، أهمها :

1 - ضغط قوة العمل المتزايدة .

2- تأثيرها على متوسط الدخل .

3- التوسع غير المستمر للسوق .

و ضمن هذا المنظور ، يرى توكمان أن هذا النمو البسيط أو السلبي لا يمكن تجنبه طالما أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية تمثل معوقا لعملية التنمية . و لهذا يتعين على

حكومات البلدان النامية أن تدرك جيدا أن وضع السياسات المختلفة لتطوير هذا القطاع لا يحل مشكلاتها بقدر ما يزيد مكن تعقيدها ، لأن الأسباب الحقيقية للتخلف لا تكمن في نطاق القطاع غير الرسمي و الاقتصاديات المتخلفة بقدر ما تكمن في عملية التراكم على مستوى البلدان المركزية .

4 – تقويم عام لاتجاهات التنظير (خاتمة) :

أوضح العرض السابق مدى الاختلاف في المعاني التي يشير إليها مصطلح الأنشطة الحضرية غير الرسمية ،

و كذا باين التصورات النظرية المفسرة لها ، فمدخل النمو السريع يعاني من جوانب قصور واضحة ، و يبدو ذلك جليا من خلال الشواهد الأمبريقية التي تؤكد أن استراتيجيات النمو السريع المرتكزة على زيادة الدخل القومي الإجمالي لم تؤد إلى تحقيق المستولى المرغوب فيه من توزيع الدخل و حل مشكلات التحضر التي أصبحت التي تقلق الدارسين

و السياسيين على حد سواء ، كما أن زيادة وتيرة الأزمات السياسية و الاقتصادية قد كشفت للباحثين أن النمو الاقتصادي في سياق الأبنية القائمة لن يخفف من حدة الفقر - مثلا – في فترة زمنية محددة . و فضلا عما سبق ، نجد هذا المدخل يعاني من افتقاد النظرة البنائية التاريخية الشاملة . فهو يختزل عملية التنمية إلى مجرد زيادة في الدخل القومي ، كما لم يأخذ أصابه بعين الاعتبار الأوضاع الخارجية المحيطة بالمجتمعات المتخلفة و علاقاتها التاريخية بالدول المتقدمة .

و عليه يبدو واضحا أن مختلف الظواهر الاجتماعية و البطالة ، ماهي في الواقع إلا تجليات لتناقضات البناء الاجتماعية و ما ينطوي عليه من تفاوت و استغلال .

أما مدخل تخطيط النمو الحضري فإنه يتجنب هو الآخر الفهم التاريخي للواقع الاجتماعي و يغفل الإشارة إلى المظهر الاجتماعي أو السوسيولوجي لبناء المدينة ، و إلى جانب هذا المدخل من نقائص خطيرة تبدو جلية في عدم تناوله للمدينة في سياق التطور التاريخي ، أي ينظر إليها على أنها توجد في فراغ و دون الإشارة إلى العلاقات الاقتصادية و السياسية للتبعية بين المدينة الواحدة و المدن الأخرى ، و كذا وظيفتها في ضوء المناطق الريفية المحيطة بها .

إن عملية التنمية في أي بلد لابد أن تربط بالمكانة الواسعة لذلك البلد في سياق الاقتصاد العالمي الرأسمالي ، يضاف إلى ذلك أن دراسة أي نظام فرعي يتطلب تحديد علاقاته مع جميع الأنماط الأخرى و لابد أن يفهم موقعه ضمن مجموعة العلاقات المتبادلة . ففي الاقتصاد الحضري توجد أنواع مباشرة و غير مباشرة من علاقات التبعية

و الارتباطات الاستغلالية على كل المستويات ابتداء من الشركات المتعددة الجنسيات و إلى الوجود الهامشي للمؤسسات الصغيرة غير الرسمية و هذا يعني أن المدخل غير قادر على تمييز علاقة السيطرة – التبعية بين الإنتاج الرأسمالي و السلعي الصغير . و بسبب موقعه التبعية بين الإنتاج الرأسمالي و السلعي الصغير . و بسبب موقعه التابع ، توجد معوقات على مستوى التراكم الممكن في القطاع غير الرسمي ، و هذا يدل على أن إمكانية التنمية و النمو المستقل محدود للغاية .

إن نظرة هذا المدخل إلى الأنشطة الصغيرة ، كقطاع منفصل و مستقل قادر على تحقيق النمو يتوقف على علاقاته الودية المستمرة مع الدولة ، و رغم تركيزه على الطاقة الاستيعابية و مختلف السياسات و المخططات و البرامج المرتبطة بها ، إلا أنه تجاهل المعوق الفعلي تطور القطاع و يكمن ذلك في تبعيته الجوهرية للقطاع الرسمي الرأسمالي و على هذا الأساس لم يشر هذا المدخل إلى الطرق التي ترتبط بها مختلف الأنماط الإنتاجية و علاقات التبعية بين الأنماط الإنتاجية الهامشية و المسيطرة .

هذا و قد كان أصحاب المدخل الثالث أكثر تعاطفا و تحيزا لأهداف الحكومات، لذلك جاءت محاولتهم عبارة عن " مسكن " لتهدئة الأوضاع أكثر من اهتمامهم بإيجاد صيغة نظرية جديدة . فإعادة توزيع جزء قليل جدا لا يتجاوز1 % من دخل الفئة العليا لا يمثل سوى إصلاح جزئي يزيد من تناقضات الواقع و ظلم الأنظمة ، فيبدو التغيير الراديكالي للأبنية الاجتماعية المنطوية على شتى ميكانزمات الظلم الاجتماعي ، يبقى التفاوت الاجتماعي قائما و تبقى فوائد النمو مقصورة على فئات قليلة .

و نتيجة لما تقدم ، فإن معالجات أصحاب هذا المدخل لقضية الانشطة غير المحمية Unrotected تنطوي على تضليل مبالغ فيه إذ أنهم بغفلون تاريخ البلدان النامية ، فالمؤكد أن الاستعمار قد لعب دورا خطيرا في تفكلك البني الاجتماعية التي كانت قائمة ، وخلق الظروف الملائمة لنمو وتطور مثل هذه الانشطة التي تعكس تناقصات البناء الاجتماعي ، وهذا ماحاول مدخل التبعية التركيز عليه ، ولقد توزعت الآراء بين أصاب المنطق الماركسي التقليدي ، والمدث ، فالاولون قالوا أن فئات الاقتصاد غير الرسمي تشكل قوة عملا لا – وظيفية تعوق التقدم الاجتماعي ،فهي معادلة للتول الاشتراكي وليفه التآمر الرجعي أما الرأى الثاني فينطلق من القول بأن هذه الفئات الاجتماعية تشكل قوة فاعلة وثورية .

ومن اللافت للنظر أن بعض النقاد يشرون الى ان أغلب الباحثين ال\ين اتكوا وعايشوا سكان الاياء المتخلفة وغيرهم ،يشعرون رغم راديكاليتهم السياسية ، بأن الاطار التصوري الماركسي غير ملائم لطرح معطياتهم .

يميل أغلب الماركسيين المهتمين بالعالم الثالث الى المداخل البنائية ، المحددة للتناقضات الموروثة في النظام الرأسمالي العالمي الامر ال\ي يجعلهم يهتمون أكثر بتعريف الابنية والمقولات وفق مبادئ ليديولوجية محددة ، ويعبرون قليلا من العناية بتأسيس صدقها وفائدتها العملية .

ورغم ذلك فإن أصحاب هذه المداخل يرون أن الفهم الحقيقي لمشكلات البلدان النامية يجب أن يتم في ضوء تحليل التفاعل التاريخي والمعاصر بين البلدان النامية والمتقدمة ، كما ان تحليل الأنشطة الحضرية غير الرسمية يجب أن يتم أيضا في ظل أنساق التبعية القائمة دون إهمال ما لميكانزمات القهر والاستغلال التي تنطوي عليها الأبنية الاجتماعية القائمة من دور في إيجاد الصورة الحالية لمجتمعات العالم الثالث . والى جانب هذا برزت محاولات أكثر جدية طبيعة الأنشطة غير الرسمية ووظيفتها في التشكيلات الاجتماعية الطرفية ولقد قام بهذه المحاولات باحثون ينتمون إلى البلدان النامية إلا ، أن الشئ الذي يؤخذ عليهم ، هو تنقلهم بين حدود كثير من النظريات ،رغم التزامهم بالرؤيا الشاملة لظروفهم المجتمع

ومشكلاته ، ولقد ترتب عن هذا الموقف الوقوع في تناقضات نظرية ومنهجية عديدة لم تسمح بإدراك كل جوانب الواقع بأبعاده المختلفة .
وبناء على ماتقدم ، يمكن القول أن الموقف النظري المشار إليه سابقا يعاني من قصور نظري ومنهجي وعملي حال دون تكوين رؤية واضحة وشاملة عن واقع الأنشطة الحضرية غير الرسمية التي ترتبط بعوامل تاريخية ومعاصرة ، تتطلب اهتماما معمقا بالخصوصية التاريخية وفهم مكونات البناء الاجتماعي ، وبإعادة قراءة المهيمنة الرأسمالية في إطار العولمة والنظام الدولي الجديد المبني على آليات القهر والتفاوت والاستغلال ، إلى جانب الاعتماد على الذات لبلوغ أهداف التحرر الاقتصادي والتنمية المستقبلة .

الفصل الرابع : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية .

- تمهيد
- أولا : مجال الدراسة الميدانية .
  1- المجال الجغرافي
  2- المجال البشري (العينة)
  3- المجال الزمني
- ثانيا : المنهج و أدوات جمع البيانات
  1- المنهج المستخدم
  2- أدوات جمع البيانات
  أ- الملاحظة
  ب- المقابلة
  ج – الاستمارة
- ثالثا : تحليل البيانات الميدانية .
- رابعا : تحليل نتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة .
- خامسا : النتائج العامة للدراسة .

خاتمة

تمهيد:
لقد أصبحت البحوث و الدراسات الاجتماعية العلمية تحتاج إلى جانب ميداني يدعم أساسها النظري ، بل أصبحت الدراسات الميدانية بمثابة ضرورة حتمية مكملة للإطار النظري خاصة بعد أن استفادت هذه العلوم الإجتماعية
و الإنسانية من المناهج العلمية و تقنيات البحث العلمي بعد أن أصبح المعطى النظري وحده غير كاف للوصول إلى الهدف المبتغى لذا أصبحت الدراسات الميدانية كمعطى واقعي أمرا بات ضروريا ، لذا اعتمدت هذه الدراسات على المعطيين النظري و الميداني ، حتى نتمكن من التقرب إلى الواقع عن طريق صياغة مجموعة الفروض الميدانية و جمع المعلومات و البيانات و ذلك لاستخلاص بعض النتائج حول الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية لفئات الرأسمالية الرثة داخل المدينة الجزائرية ، و معرفة وعيها السياسي و الطبقي ، و رغم هذا نشير إلى أن هذه الدراسة تبنى في الإطار الوصفي ، و عليه فإن هذا الجزء الميداني من

العمل يشمل الإطار المنهجي للدراسة الميدانية ، و يتضمن المجال الجغرافي و الزمني ، و المجال البشري و المنهج المتبع ، و كذا أدوات جمع البيانات التي تمثلت في الملاحظة ، الاستمارة ، الوثائق و غيرها ، و التي سوف نخصص لكل منها شرحا مفصلا في هذا الفصل الذي خصصناه لهذا الغرض .

أولا : مجال الدراسة الميدانية :

لما كانت نتائج الدراسة ترتبط ارتباطا وثيقا بالإطار المكاني و الزماني للظاهرة المدروسة و لما كانت مسألة تعميمها ترتبط هي الأخرى باختيار العينة و مدى تمثيلها للمجتمع و يتحدد بمجال الدراسة جغرافيا ، فإن تحديدنا لهذه المجالات كان كالآتي :

1- المجال الجغرافي :

إن تنظيم العلاقات من الظواهر الطبيعية و البشرية في مكان ما يتطلب دراسة المجال و السكان ، لأن هناك علاقة تبادلية بين الظواهر الإجتماعية و المكان الإيكولوجي ، لذلك وقع اختيارنا على مدينة العلمة . لدراسة الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية لفئات الرأسمالية الرثة بها حتى نتمكن من تعميمها على بقية المدن الجزائرية ، التي تعرف نفس الظاهرة المتمثلة في انتشار الأنشطة الحضرية غير الرسمية بها .

أ - موقع و موضع المدينة :

البيئة الطبيعية لمدينة العلمة

إن تنظيم العلاقات بين الظواهر الطبيعية و البشرية في مكان ما يتطلب دراسة المجال و السكان ، لأنها تشكل عناصر المكان الأساسية و يؤثر كل منها في الآخر تأثيرا متبادلا ، لذا فهي الأسس التي يهتم المخططون بدراستها لتنظيم العلاقات المجالية في إطار البيئة الحضرية ، و لكي نستطيع الإلمام بهذه الجوانب لابد من دراسة الظروف الطبيعية التي ساعدت على نمو و تطور مدينة العلمة .

أولا : موقع و موضع المدينة :

غالبا ما يختار الإنسان المكان الذي سيقيم فيه ، إذ يعمل مفاضلة بين أنسب المواقع و المواضع لإقامته ، لأن الموقع يمثل العلاقة المتبادلة بين المكان الذي قام عليه التجمع (المدينة) و المناطق الأخرى المحيطة به ، و الموضع يمثل المكان الذي تقوم عليه المدينة نفسها .

1- الموقع: يمكن دراسة موقع المدينة من حيث الموقع الفلكي و الإقليمي و الإداري .

أ – الموقع الفلكي :

تقع مدينة العلمة على خط طول 5.67 ° شرقا ، و دائرة عرض 36.09 ° شمالا . وهي بذلك تقع ضمن الإقليم الشمالي الشرقي من الجزائر ، إذ أن الجزائر تقع بين خطي طول 2.20 ° غربا و 8.30 ° شرقا و بين دائرتي عرض 19° و 37° شمالا .

ب – الموقع الإقليمي و الإداري :

تحتل مدينة العلمة موقعا هاما في شرق الجزائر ، إذ تقع على محور الطرق الرئيسية التي تربط بين قسنطينة شرقا و الجزائر العاصمة غربا و المتمثلة في الطريق الوطني رقم05 الذي يقسم المدينة إلى قسمين متساويين تقريبا ، و خط سكة الحديد الرئيسي بالبلاد ، و عند نقطة تقاطع الطريق الوطني رقم05 مع الطريق الوطني رقم77 الذي يربط بين جيجل

شمالا و باتنة جنوبا ، و قد اشتهرت المنطقة منذ القدم بكونها الطريق الرئيسي الذي تكر منه القوافل في منطقة التل الجزائري من قسنطينة (عاصمة الشرق الجزائري) مرورا بميلة و جميلة و واد الذهب (شمال العلمة) ثم سطيف باتجاه الغرب.

و من جهة أخرى فهي تقع غرب مدينة قسنطينة على بعد 100 كلم ، و شرق مدينة سطيف على بعد 27 كلم، و نظرا لموقعها كعقدة للنقل في المنطقة فقد اتخذت كمركز لتجميع المحاصيل الزراعية من المناطق الريفية المجاورة ، ليتم إعادة شحنها إلى المناطق الأخرى ، مما منح المدينة بالإضافة إلى موقعها الجيد أهمية خاصة في محيطها الإقليمي و الطبيعي و هو ما يتضح من الخريطة و الجدول الآتيين:

جدول رقم(01)

موقع مدينة العلمة بالنسبة لبعض المدن الأخرى بالبلاد[1] .

بعدها عن العلمة (كلم)	جنوب العلمة	بعدها عن العلمة (كلم)	غرب و شمال العلمة	بعدها عن العلمة (كلم)	شرق العلمة	الموقع و البعد
108	باتنة	92	برج	100	قسنطينة	المدينة
51	عين ولمان	27	بوعريريج	49	شلغوم	
121	بريكة	141	سطيف	87	العيد	
199	بسكرة	327	جيجل	226	ميلة	
			الجزائر		خنشلة	

يظهر من هذا الجدول و من الخريطة(01) توسط العلمة لإقليم كبير المساحة ، بحيث تتساوى أو تتقارب المسافات بينها و بين المدن الكبرى الواقعة شرقها و غربها وجنوبها ، و يظهر هذا جليا في المسافات بينها و بين قسنطينة شرقا ، برج بوعريريج غربا و باتنة جنوبا .

و بتطبيق مؤشر كفاءة الوصول * لحساب درجة عقدية موقع المدية بمقارنتها بأهم المدن الواقعة شرق الجزائر(من الجزائر العاصمة غربا إلى الحدود التونسية شرقا)، نجد أنها تحتل أفضل موقع مقارنة بأهم 25 مدينة في الإقليم كما يتبين من الخريطة(01) و الجدول(بالملحق1)، بحيث يظهر الفرق واضحا بينها و بين المدينة التي تليها.

و مما يدل على أهمية موقعها و دورها الإقليمي أن مدينة جميلة الأثرية التي أسست سنة 96 قبل الميلاد و كانت المدينة الرابعة في الشرق الجزائري بعد كل من قسنطينة و ميلة و سطيف و تشكل محطة تجارية هامة على الطريق الرئيسي في الشرق الجزائري في العهد الروماني و ما تلاه ، اصبحت بعد ظهور مدينة العلمة مدينة ثانوية تتبع لها إداريا و إقتصاديا ، إذ اعتبرت العلمة منذ نشأتها عام 1862 ميلادي كمركز استيطاني بالمنطقة ، ثم أقرت في 07-11-1974 كمقر لبلدية مختلطة ثم رقيت إلى مقر دائرة عام 1963 ، و تعتبر الدائرة الثانية في ولاية سطيف حاليا بعد انفصال برج بوعريريج التي أصبحت طبقا للتقسيم الإداري لسنة 1984 تشكل ولاية منفصلة ، وهذا يضيف لموقع مدينة العلمة